

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر - باتنة

كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم علم الاجتماع

زواج الأقارب في المجتمع الحضري

وانعكاساته على الأسرة

دراسة ميدانية بمدينة بسكرة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع العائلي

تحت إشراف:

د/ زمام نور الدين

إعداد الطالبة:

بويعلی وسیلة

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة باتنة	أستاذ التعليم العالي	أحمد بوزراع
مقررا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر	زمام نور الدين
عضوا	جامعة قسنطينة	أستاذ محاضر	السعيد بولمزود
عضوا	جامعة قسنطينة	أستاذ محاضر	إسماعيل بن السعدي

السنة الجامعية: 2004-2005

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الأهداء

إلى اللذين كانا سببا في وجودي وألهماني معاني الحب والإبداع وأمداني بالعون والحنان

"والدائي العزيزين" واللذين لا أملك لهما إلا الدعاء ،

إلى روح الأستاذ الطاهرة "بوراكي محمد المختار"

رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه

إلى إخوتي الأعزاء :

محمد ، رشيد، عبد الحليم، عبد الرحمان، والرائع العابد

وأخواتي:

فطيمة ،إلى دلح روحي فريدة، وريحانة قلبي كلثوم

إلى أساتذتي المحترمين الذين تعاقبوا على تدريسي سنة تلو الأخرى إلى كل صديقاتي.

لكل هؤلاء أهدي باكورة جهدي

وسيلة

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله أولاً صاحب النعمة الذي وفقني لإتمام هذا العمل

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان

إلى أستاذي المشرف "زمام نور الدين" الذي تكرم بقبول الإشراف

متحملاً أعباء هذه المهمة النبيلة، والذي لم تمنعه أعماله ومشاغله العديدة من متابعة هذا العمل

المتواضع بكل روح علمية وتواضع شديد وصبر كبير، فكانت إرشاداته وتوجيهاته سديدة، فأوصلنا

بها بعد الله سبحانه وتعالى إلى بر الأمان فله مني جزيل الشكر وكامل العرفان.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى أستاذي الفاضل البرفيسور "بوذراع أحمد"

إلى كل من ساعدني فيروز صولة، رحيمة شرقي، وردة قلفن، محمد نجوبي،

مبروكة، سميحة بن حضرية، سارة بكيرين

لكم مني جميعاً فائق التقدير والاحترام.

فهرس الموضوعات

الصفحة

الموضوع

.....	فهرس الجداول
.....	فهرس الأشكال
أ- ب - ج	مقدمة.....

الفصل الأول: موضوع الدراسة

1	1. تحديد الإشكالية.....
4	2. أسباب اختيار هذه الدراسة
5	3. أهمية الدراسة وأهدافها.
6	4. فرضيات الدراسة.....
6	5. تحديد مفاهيم الدراسة.

الفصل الثاني: المجتمع الحضري بين النمط الحضري والتقليدي

16	1. تعريف المجتمع الحضري.
25	2. التمييز بين الريف والحضر.
30	3. خصائص الحياة الحضرية.....
32	4. المداخل النظرية التي تناولت دراسة المدينة (الحضرية).
38	5.المجتمع الجزائري بين التحضر والحضرية.

الفصل الثالث: الزواج والقرباة (دراسة سوسيولوجية)

43	أولاً: نظام الزواج (التعريف، والأشكال).....
43	1. تعريف مفهوم الزواج.....
47	2. أشكال الزواج
51	3. نظريات الاختيار الزواجي.....
56	ثانياً: نظام القرباة
57	1.تعريف القرباة.....
60	2.أنواع القرباة

63	 3. أنظمة القرباة.
68	 4. أسس التصنيف القربائي.
71	 5. أنواع الجماعات القربائية.
74	 6. نظريات القرباة.

الفصل الرابع: القرباة والزواج (المجتمع الجزائري نموذجاً)

90	 أولاً: تأثير القرباة على الاختيار الزواجي.
90	 1. صور الاختيار الزواجي.
90	 1.1. الاختيار الأسري.
93	 2.1. الاختيار الحر.
95	 ثانياً: آثار زواج الأقارب.
95	 1. الأثر الاجتماعي.
97	 2. الأثر الصحي.
100	 ثالثاً: الاختيار الزواجي في المجتمع الجزائري.
101	 1. تطور العائلة الجزائرية.
111	 2. خصائص القرباة في المجتمع الجزائري.
116	 3. خصائص الاختيار الزواجي في المجتمع الجزائري.
116	 1.3. الاختيار الزواجي في المجتمع الريفي الجزائري.
118	 2.3. الاختيار الزواجي في المجتمع الحضري الجزائري.

الفصل الخامس: عرض وتحليل معطيات الدراسة الميدانية

125	 أولاً: الإجراءات المنهجية.
125	 1. المنهج المتبع.
127	 2. أدوات جمع البيانات.
129	 3. مجالات الدراسة.
135	 ثانياً: عرض وتحليل البيانات.
139	 1. عرض وتحليل بيانات الفرضية الأولى.
159	 1.1. عرض نتائج الفرضية الأولى.
161	 2. عرض وتحليل الفرضية الثانية.

184	1.2. عرض نتائج الفرضية الثانية.
185	3. النتائج العامة للدراسة.
	خاتمة.
186	المراجع.
	الملاحق.

فهرس البداول

الرقم	البداول	الصفحة
1	يبين السن حسب الجنس	135
2	يبين المستوى التعليمي حسب الجنس	136
3	يوضح درجة القرابة بين الزوجين	137
4	يوضح مدى تفضيل عائلات المبحوثين للزواج الداخلي	139
5	يوضح التقاليد التي تحرص عليها عائلات المبحوثين في حالة الزواج الداخلي	140
6	يبين الأسباب التي تدعوا عائلات المبحوثين إلى تجنب الزواج الداخلي	143
7	يوضح طريقة الاختيار التي تم بها الزواج عند المبحوثين حسب الجنس	144
8	يبين دواعي الاختيار الشخصي عند المبحوثين حسب الجنس	145
9	يبين الأطراف التي تدخلت في إتمام الزواج عند المبحوثين حسب الجنس	147
10	يبين الأطراف التي ساعدت الزوج في تأمين المهر وتأسيس بيت الزوجية	149
11	يوضح التسهيلات التي تقدمها عائلة الزوجة للزوج (من وجهة نظر الزوجة) وتسهيلات التي تلقاها الزوج من عائلة الزوجة (من وجهة نظر الزوج)	151
12	يوضح نوع التسهيلات التي تقدمها عائلة الزوجة للزوج حسب رأي الجنسين	152
13	يوضح الأسباب التي تمنع عائلة الزوجة من تقديم تسهيلات الزوج وتلقي الزوج لهذه التسهيلات حسب رأي الجنسين.	153
14	يوضح رأي المبحوثين (الأزواج والزوجات) حول قيمة المهر في الزواج الداخلي	155
15	يبين إجابة المبحوثين حول ما إذا كانت بين عائلاتهم إرث حسب الجنس	156
16	يبين إذا كانت العادات الاجتماعية لعائلات المبحوثين تورث المرأة حسب الجنس	157
17	يوضح إذا كانت عائلة المبحوثين تحرص على عدم خروج أموال الزوجة خارج العائلة وبالتالي تزويجها بالأقارب	158
18	يبين إقامة المبحوثين مع الأهل	161

162	يبين الأشخاص الذين يقيمون مع المبحوثين	19
164	تدخل الأهل في الحياة الأسرية للزوجين (في حالة الإقامة مع الأهل وفي حالة الانفصال السكني)	20
165	يبين الإقامة وتدخل الأهل	21
166	يبين القرارات التي يتدخل فيها الأهل	22
167	يبين الأمور التي يتدخل فيها الأهل فيما يخص مشكلة الإنجاب حسب الجنس	23
169	يبين أساليب تدخل الأهل في معاملة الأبناء	24
170	يبين أساليب تدخل الأهل في عمل الزوجة داخل المنزل	25
171	يوضح الأساليب التي يتدخل بها الأهل في الحياة الأسرية للمبحوثين حسب الجنس	26
173	يبين رأي المبحوثين في تدخل الأهل في الحياة الأسرية حسب الجنس	27
175	يبين استشارة المبحوثين للأهل في قراراتهم الخاصة حسب الجنس	28
176	يبين القرارات التي تتم فيها المشاورة حسب الجنس	29
177	يبين أهم الأسباب التي تدعوا المبحوثين لاستشارة الأهل	30
178	يبين إجابة المبحوثين حول حدوث الخلافات الزوجية	31
179	يبين تدخل الأهل لحل الخلافات الزوجية	32
180	يبين الأطراف المتدخلة في حل الخلافات الزوجية	33
181	يبين رأي المبحوثين في تدخل الأهل في حل الخلافات الزوجية واثار ذلك على استقلاليتهم في حياتهم الأسرية حسب الجنسين	34
182	يوضح رأي المبحوثين في زواج الأقارب وأثره في حياتهم الأسرية حسب الجنس	35

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
1	يبين نظام الانتساب الأبوي.....	64
2	يبين نظام الانتساب الأموي.....	66
3	يبين نظام الانتساب الثنائي.....	67
4	يبين دوائر القرابة في المجتمع الجزائري.....	115

مقدمة

صمد الفرد الجزائري في الماضي أمام الاستعمار واليوم يحاول أن يصمد أمام الثقافة الجديدة، رغم التحولات التي مست البناء الكلي للمجتمع الجزائري وتحطيم الحواجز المختلفة من أجل بناء مجتمع جديد على أسس جديدة، ويعتبر الخروج عن العادات بمثابة الخروج عن الملة.

إن للعادات والتقاليد والمعتقدات دورا كبيرا في تكوين عناصر الثقافة، فهي تشكل البناء الكلي للمجتمع ، لكن تبدو المشكلة عند حدوث الكثير من التغيرات الاقتصادية، مع بقاء الأفكار والأنماط الثقافية على حالها، وتجمد القيم بما لا يلائم الظروف الجديدة مما أدى بمجتمعنا اليوم إلى التغيير في الجوانب المادية كالمباني والتكنولوجيا مع تباطؤ التغيير الخاص بالجوانب المعنوية كالعادات الاجتماعية.

فالمجتمعات العربية عامة ومجتمعنا الجزائري خاصة مازال يحتفظ بالبنية التقليدية في معالم الحياة الاجتماعية في أوساطه الريفية والحضرية، وبقاء العديد من الرواسب التي تغذي النظام العائلي في ظل بيئة المدينة، وهذا بالرغم مما تعرفه الحياة الحضرية من تغيرات ملموسة منها الثورة التي حصلت في وسائل النقل، وانتشار التعليم، خروج المرأة للعمل، والتي كسرت أشياء كثيرة كالموانع والحواجز في أفكار الناس الحضر من رقابة للأهل، وانحصار للسلطة الأبوية، وتراجع للعادات والتقاليد العائلية، بفعل التحولات الراهنة والتقلبات في الأوضاع.

إلا أن تفكك البنى الاجتماعية العائلية سيكون أقل جذرية مما في سائر المؤسسات الأخرى، لأن الأسرة الجزائرية حتى في أيامنا ما زالت محكومة بمقاييس المحرمات الجنسية والدينية ومقيدة بعلاقات القرابة، وسيطرة الأب، ولذلك بقيت العائلة تنقل بشكل آلي ثقافة المجتمع، لأن العائلة تعيد إنتاج أنماط ثقافية محددة سلفا، وهذا لا يعني ثبات الزواج واستقراره على منوال واحد دون أن يمسه رياح التغيير، لكن هذا التغيير يتم ببطء مقارنة بالتغيرات المادية، أي يمكن القول للتوضيح أكثر أن البنيان الثقافي لا يتغير بالإيقاع نفسه ولا بالوتيرة نفسها التي يتغير بها البنيان الاقتصادي، أي لا يكون جذريا بل يحتفظ بالكثير من المعتقدات والعادات.

وتهتم الدراسات الاجتماعية اليوم بدراسة التغير الحاصل في المدن، وكيف يتكيف الأفراد مع هذه التغيرات، وتهمل دراسة الأفراد المضادين للتغير رغم أنهم لا يعيشون في بيئة لا تلاؤم أفكارهم وقيمهم.

ومن هنا حاولنا تسليط الضوء على ظاهرة زواج الأقارب التي تعد الطابع المميز للمجتمعات غير المتقدمة، حيث تتمركز خاصة في المناطق المعزولة والقرى والأرياف، كما أن هذا الزواج ناتج عن النظام العشائري القبلي، وتكون نظرا لنقص الاتصال الاجتماعي وضيق المعارف مع الأسر الغريبة، وكانت هذه الظاهرة حتى وقت قريب الاتجاه السائد للزواج في مجتمع المدينة العربية والذي يمثل أحد المکانیزمات الأساسية لإعادة الإنتاج البيولوجي والاجتماعي والمحافظة على نظام الأسرة الممتدة، والمكرس لسلطة رئيس العائلة وذلك على ضوء ما تنظمه وتحدده العادات والتقاليد العائلية.

وهذه الظاهرة لا تعد مشكلة إذا كانت في الريف، لكن بقائها في المجتمع الحضري أثار أماننا العديد من التساؤلات حول أسباب بقاءها والعوامل التي تحكمها وانعكاساتها على الأسرة في ظل ثقافة المدينة.

وجاءت هذه الدراسة المعنونة بـ "زواج الأقارب في المجتمع الحضري وانعكاساته على الأسرة دراسة ميدانية في مدينة بسكرة" في خمسة فصول.

الفصل الأول: والموسوم بموضوع الدراسة، يتضمن إبراز الإشكال المطروح للدراسة، وتحديد الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة والأهداف التي تصبو إلى الوصول إليها بالإضافة إلى المفاهيم الأساسية التي انطلقت منها.

الفصل الثاني: المعنون بـ "المجتمع الحضري بين النمط العصري والتقليدي"، فقد حاولنا فيه إبراز خصائص المجتمع الحضري بين النمط العصري والتقليدي، بدأ بمناقشة التعاريف الخاصة بهذا المفهوم والمعاني المرتبطة به من مصطلحات (التحضر والحضرية)، ثم عرجنا إلى مناقشة نقطة هامة وتمثلت في إبراز محاولات علماء الاجتماع الحضري في التمييز بين نمطي الحياة الريفية والحياة الحضرية، لنصل إلى تقديم أهم خصائص الحياة الحضرية كما صورها علماء الاجتماع الغربيين.

وحاولنا في آخر نقطة من هذا الفصل عرض بعض ملامح الحياة الحضرية في المجتمع الجزائري.

الفصل الثالث: المعنون بـ الزواج والقرباة (دراسة سسيولوجية) ويتضمن الدراسة السسيولوجية لنظام الزواج من حيث تعريفه، واستعراض أهم أشكاله وأنماطه ثم انتقلنا في عملية التحليل إلى عرض صور الاختيار الزواجي، ومناقشة النظريات المتعلقة به كما يتضمن هذا الفصل أيضا دراسة لنظام القرباة من حيث طبيعتها مستعرضين أهم نظم الانتساب المعروفة في مختلف الثقافات، ثم أبرزنا أنواع القرباة وأهم أسس التصنيف لنناقش بعد هذا نظريات القرباة.

الفصل الرابع: المعنون بـ "القرباة والزواج المجتمع الجزائري نموذجا" يندرج تحت هذا الفصل صور الاختيار الزواجي، وأهم آثار زواج الأقارب نظرا لكونه أحد أبرز الأنماط المتأثرة بالقرباة. وفي الجزء اللاحق من هذا الفصل تناولنا القرباة في المجتمع الجزائري ودور العلاقات القربانية في حياة الفرد، وسلطنا الضوء على النظام العائلي الجزائري لغرض تصوير واضح لخصائص الزواج والاختيار الزواجي في المجتمع الجزائري في معالم الحياة الاجتماعية الريفية والحضرية.

الفصل الخامس: المعنون بـ "عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية" تم في الجزء الأول من هذا الفصل توضيح الإجراءات المنهجية التي اعتمدت عليها الدراسة، ثم عرضنا في الجزء الثاني من هذا الفصل البيانات والمعلومات المستقاة من الميدان وتحليلها ومناقشتها للوصول إلى استخلاص النتائج الجزئية والنتائج العامة للدراسة.

الفصل الأول

موضوع الدراسة

1. تحديد الإشكالية

تعد الأسرة من أهم الأبنية الاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع، وهي بحق النواة الأساسية في بنائه نظرا لما تقدمه له من وحدات ترص بنيانه، كما أنها الحقيقة الأولى التي اهتدى إليها الإنسان منذ بزوغ فجر الإنسانية لينظم جوانب حياته المتعددة، بما في ذلك حياته الجنسية بما يتوافق وكرامة الإنسان بعيدا عن التشبه بالسلوك الغريزي الحيواني، ولهذا حفظت الأسرة للإنسانية جمعاء، مبادئ الفضيلة البشرية دونما مصادرة للفطرة الإنسانية.

فقد كانت ولا زالت الأسرة الوحدة الأساسية من وحدات الوجود الكوني، واللبنة الأولى من أبنية المجتمع التي تتضافر مع الأبنية الأخرى في سبيل تحقيق مقاصد الوجود الكوني بصفة عامة والوجود الإنساني بصفة خاصة وهي الاستخلاف في الأرض وتعميرها. وهذا يسمح لنا بالقول أن الأسرة هي النظام الاجتماعي الأول الذي استطاع أن يلبي حاجات أساسية من حاجات الإنسان النفسية — على الأقل — ومطلب من مطالب الفطرة الإنسانية ألا وهي حب الاجتماع، يقول عز وجل في محكم تنزيله: "يأياها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء" [1].

يقودنا هذا إلى الإقرار بأن الأسرة ليست أساس وجود المجتمع الإنساني فحسب، بل هي ناقل الأخلاق والدعامة الأولى لضبط السلوك الاجتماعي، والإطار الذي يتلقى فيه الإنسان أول دروس الحياة الاجتماعية، وهي الوسيلة الوحيدة القادرة على تحويل المخلوق الآدمي إلى مخلوق اجتماعي وهي الصورة الأولى للحركة الاجتماعية والمنبع الأول لما نلاحظه اليوم من مؤسسات اجتماعية واقتصادية وثقافية وتربوية ... الخ.

ولهذا تفانى العقل البشري لإيجاد الآلية التي تحفظ له الإرث الإنساني الضخم من الزوال والضياع، ولعل أنجح آلية ابتكرها الإنسان من أجل تأنيس غريزته الجنسية وتحقيق الأمن والاستقرار وحفظ الكيان البشري هي آلية الزواج، الذي يصر جل العلماء على اعتباره (الزواج) أصل الأسرة وجوهرها الذي أمن بقائها والذي استمر مع استمرارها، فالأسرة تتكون عن طريق الزواج، فالزواج هو الإطار الاجتماعي والشرعي والقانوني الذي سطره المجتمع، ففي ثناياه تتشكل الأسرة وتكتسب طابعها الشرعي والإنساني في آن واحد.

[1]: سورة النساء، الآية 01.

فلا يمكن لأي رابطة عارضة بين رجل وامرأة أن تسمو إلى قداسة الزواج، مادامت هذه العلاقة لم تخضع لمبادئ وقوانين المجتمع، ولهذا يعد الزواج الوسيلة الوحيدة التي تنظم حياتنا وتحفظ النوع الإنساني حتى لا تختلط الأنساب، ونجد كل المجتمعات تضيف على هذه العلاقة (الزواج) مظهرًا وقداسة تفوق كل التصورات، وذلك لما له من أهمية بالغة في حياة الفرد ذكرًا كان أم أنثى، من خلال إجراءات وطقوس ومراسيم الاحتفال للإعلان عن الزواج والإشهار عنه أمام الناس، وهكذا يحظى الزواج باهتمام مماثل لذلك الذي حظيت به الأسرة. يحتل موضوع الزواج مجالًا واسعًا لدراسات مختلفة كالبيولوجيا، الأدب، الاقتصاد، التاريخ والأنثروبولوجيا، غير أن الدراسات التي أفاضت في التطرق لموضوع الزواج هي الدراسات السيسيوأنثربولوجية الخاصة بالأسرة والعائلة.

وتحاول هذه الدراسات معرفة التغيرات التي لحقت بنظام الزواج، من حيث طبيعته وأهدافه وأساليبه، والأزمات التي يواجهها نتيجة للتحويلات العميقة التي تحدث على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والتي تشهدها مجتمعات العالم بما في ذلك العالم المتقدم والمتخلف، لأن هذه التغيرات لم تعد خاصة بمجتمعات بعينها (العالم المتقدم)، ولكن أصبحت خاصية تميز المجتمعات النامية بما في ذلك المجتمعات العربية، وهذا نتيجة لتسارع وتيرة التغيير التي ساهمت على تقليص الحدود والحوازر بين المجتمعات الأمر الذي أدى إلى إحداث نوع من الخلل وفقدان التوازن الاجتماعي والثقافي.

والجزائر إحدى هذه المجتمعات التي طالتها موجة التغيرات، وتتعرض باستمرار دائم إلى تحولات تمس أنساق البناء الاجتماعي والثقافي، وهذا ما نجم عنه تغير واضح وملحوس في المفاهيم بما في ذلك المفاهيم المتعلقة بالنظام الأسري ونظام الزواج.

كانت الأسرة الجزائرية إلى وقت قريب تشجع نظام الزواج الداخلي القائم على القرابة وتحث عليه وأحيانًا تفرضه على أفرادها، فكانت عدة أمثال شعبية في هذا المقام يستعملها الآباء لتمجيد الزواج من الأقارب منها "خوذ الطريق المعلومة ولو دايرة، وخوذ بنت العم ولو بايرة"، وكذلك المثل القائل "نار القريب ولا جنة الغريب".

كانت الأسرة فيما مضى تقوم على زواج يقرره الكبار وأصحاب القرار، وتلتزم بالعادات والتقاليد عندما يتعلق الأمر بزواج ابنها، وهذه العادات الواضحة والمحددة التي يعرفها العام والخاص، حيث تدخل الأقارب والوالدان على الخصوص له وزنه الكبير في القرار الأخير أثناء الفصل في الاختيار، فالأب يختار الفتاة التي يريد لها زوجة لابنه من أسرة

شريفة أصيلة وعلى قدر عال من الأخلاق والتربية والتوافق في القيم (المادية، الاجتماعية)، والأم تختار الشريكة المفضلة لابنها مسترشدة بالقيم والمعايير التي يقرها النظام الأسري، فتختار من بين الفتيات اللواتي تصادفهن أثناء حضورها المناسبات الاحتفالية المختلفة في بيوت الأقارب أو الجيران.

ويكون التدخل في الاختيار للزواج مطلقا من جانب الأهل والأقارب إذ كان الزواج شأنًا عائليًا يتم بين ممثلي الجماعة العائلية، وفي هذه الحالة لا يملك المقبلين على الزواج إلا أن يكونوا طرفًا في هذه الرابطة وعليهم الخضوع والانصياع لرغبة الأهل.

وعلى هذا الأساس كانت الزيجات التي تحدث بهذه الطريقة لا تهدف إلى اتحاد رجل وامرأة بقدر ما تهدف إلى تحالف بين عائلتين لتحقيق أغراض كثيرة، منها الرغبة بالاحتفاظ على الثروة داخل العائلة واستمرار اسم العائلة، والحفاظ على التماسك والتضامن داخل الجماعة القروية، والحفاظ على بعض الخصائص المميزة للعائلة مثل: الذكاء، الجمال... الخ وكان نمط الزواج التقليدي بمثابة آلية تهدف إلى إعادة الإنتاج البيولوجي والاجتماعي، وهو يعكس الصورة السسيوثقافية للمجتمع.

وتبين من دراسات ميدانية لحالات الزواج من الأقارب في البلدان العربية أن زواج الأقارب بلغت نسبته في الكويت 54.9 % في عام 1986 ، أما في مصر وفي دراسة أخرى سنة 1983 بلغت حالات الزواج من الأقارب 38.96% وفي تونس بلغت 49% وبالمغرب الأقصى 33%، وبلغت في الجزائر 40% سنة 1986^[1].

أما اليوم، ومع ظهور المدن الحضرية وما صاحب ذلك من تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية وتكنولوجية، متمثلة في التعليم وانتشار المدارس والمعاهد والجامعات في أنحاء الوطن وما يصاحبه من اختلاط الجنسين في المؤسسات التعليمية والمهنية، وخروج المرأة لتلقي العلم والعمل أيضا وفر لها مجالا واسعا لاكتساب معارف وخبرات ومعلومات جديدة، ساعدتها على بناء شخصيتها وتدعيم مواقفها في الحياة الاجتماعية بالإضافة إلى الانتشار المذهل لوسائل الإعلام والتي لها الدور البارز في التفتح على القيم الغربية... إلى غير ذلك من المعطيات الجديدة التي يشهدها المجتمع الجزائري، أخذ الزواج الداخلي

[1]: أحمد شوقي إبراهيم، "زواج الأقارب"، WWW.Islam/set. Com 2003/07/08، سا 17.00.

ينحصر لتعرضه لهذه الديناميكيات التي لم يشهدها من قبل، فراج الزواج الخارجي الذي يتجاوز نطاق العائلة، ويقوم أساسا على مبدأ حرية الاختيار في الزواج، وعلى تقلص دور الأهل في عملية الاختيار، هذا لأن المجتمع الجزائري يتعرض في الوقت الحاضر لمجموعة من الأفكار والقيم والمعايير الدخيلة في شتى ميادين الحياة الاجتماعية. مما أوجد نوع من الصراع في معالم البيئة الحضرية للمجتمع الجزائري بين نمط الحياة الاجتماعية التقليدية ونمط الحياة الاجتماعية الحضرية^[1]، نتيجة لتسارع وتيرة التغيرات المادية والتكنولوجية أكثر من التغيرات القيمية، مما يتيح الفرصة أمام الثقافة التقليدية (أعراف، طقوس، قيم، معايير ...) للمجتمع في التجلي بطريقة أو بأخرى، بما في ذلك النظام العائلي الذي ما زال يمارس ضغطا على الأفراد في مضمون ثقافي متحضر ملازم للبناء العقلي للجماعة.

أمام تفاعل كل هذه العناصر في تشكيل بنية العائلة الجزائرية، كانت هذه الدراسة التي تحاول الانطلاق من التساؤل الرئيسي التالي:

لماذا يستمر الزواج من الأقارب في المجتمع الحضري؟ وما هي انعكاساته على استقلالية الزوجين؟

2 . أسباب اختيار الموضوع

من جملة الأسباب التي دعتنا إلى اختيار هذا البحث ما يلي:

- ثقل حضور القرابة في المجتمعات المتخلفة العربية منها والجزائر بصفة خاصة، هذا الحضور الذي يميز النظام السياسي، الاقتصادي، وحتى نظام الزواج، وهذا ما لفت انتباه الطالبة، وجعلني أختار جانبا من جوانب تأثير القرابة فوق اختياري على نظام الزواج.
- قلة الدراسات النظرية والميدانية التي تناولت موضوع زواج الأقارب في المجتمع الحضري، حيث أن أغلب الدراسات اهتمت بدراسة الظاهرة في القرية والبادية.
- نظرا لأهمية الموضوع وارتباطه الوثيق بثقافة المجتمع الجزائري.
- ومن جملة الأسباب التي دعنتني إلى اختيار هذا الموضوع أيضا محاولة الكشف عن أبعاد الظاهرة وتقديم تصور علمي لها ومعرفة خصائصها والعوامل التي تحكمها.

[1] : يجب أن نشير إلى أن هذين الطرازين تقليد، حداثة هما بناء مجرد ولا يمكن وجودهما في أي مكان بشكليهما الخالص في الجزائر، غير أنهما يقومان بوظيفة استكشافية وبتحجان تنظيم التفكير وترتيبه.

3. أهمية وأهداف الدراسة

كان لعملية التحضر ونمو المدن وتوسعها الدور الهام في تغيير الكثير من الأنماط المعيشية وأساليب الحياة اليومية وتغير وظائف العديد من الأنظمة، إلا أن بعض الأنماط التقليدية ما تزال تحتفظ ببنيتها في المجتمع الحضري الجزائري، الذي أنتج في مجرى تغيره شكلا جديدا من الفردية التاريخية التي تكون ثنائية، حيث يكون النمط التقليدي والنمط الحضري جنبا إلى جنب، وهذه الازدواجية التي يشهدها المجتمع الحضري بين نمطي الحياة التقليدية التي من خصائصها الجمود والاستقرار والحياة الحديثة التي من مميزاتها الحركية والتغير، أثرت على الزواج، إذ لا تزال بعض الأسر خاضعة للقيم والمعايير التقليدية، على الرغم من أن بعض أنماط السلوكيات التقليدية بدأت تتجرد من مضامينها وقوابلها الموروثة. ومن هنا تتحدد أهمية الموضوع في دراسة الزواج الداخلي الذي يتم في إطار حدود (عرف) الجماعة القروية في مجتمع المدينة وتصبو الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

— محاولة وصف وتفسير ظاهرة استمرار زواج الأقارب في المجتمع الحضري، وهذا بالتعرف على أبرز العوامل المساعدة على استمرار هذا النمط التقليدي في البيئة الحضرية، واستخلاص النتائج وتقديم بعض الاقتراحات وذلك بالاعتماد على الدراسة الميدانية حول عينة من الأزواج والزوجات الذين يمسه البحث.

— محاولة الطالبة من خلال الدراسة الميدانية الكشف عن بعض الجوانب المهمة والتي ما زالت ماثلة في المجتمع الحضري، مثل أسلوب الاختيار للزواج والتقاليد العائلية المتعلقة أو المرتبطة بنظام الزواج الداخلي وهذا من خلال تطبيق الاستمارة.

— الكشف عن بعض خصائص (ملاح) نمط الإقامة العائلية والتغير الذي طرأ عليه.

— الكشف عن بعض مميزات العلاقات الأسرية التي تحكم زواج الأقارب.

— محاولة وصف أهم الانعكاسات الاجتماعية لهذه الظاهرة على الأسرة والمتمثل في تدخل الأهل في الحياة الأسرية للأزواج.

4. فرضيات الدراسة

ويمكن صياغة هذه الأهداف إلى الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى

تتضافر عدة عوامل على استمرار زواج الأقارب في المجتمع الحضري، ويمكن تحديد أهمها من خلال المؤشرات التالية:

- 1- تفضل بعض العائلات نمط الزواج الداخلي حفاظاً على التقاليد العائلية.
- 2- كلما ازداد تدخل الأهل في إتمام الزواج كلما أدى ذلك إلى استمرار زواج الأقارب.
- 3- يساعد التفاوض في تكاليف المهر ولوازم الزواج إلى استمرار زواج الأقارب.
- 4- يعمل حرص بعض العائلات على الحفاظ على الإرث داخل العائلة على استمرار زواج الأقارب.

الفرضية الثانية

يؤدي زواج الأقارب إلى تقليص استقلالية الزوجين في حياتهم الأسرية. يمكن تحديد ذلك من خلال المؤشرين التاليين:

- 1 — يتدخل الأهل في اتخاذ القرارات الخاصة بالزوجين.
- 2 — يتدخل الأهل في حل الخلافات الزوجية بين الزوجين.

4. تحديد المفاهيم

تعتبر عملية تحديد المفاهيم والتعاريف الأولية والجزئية المسار الذي يهتدي به الباحث عند توجيهه نحو مجتمع دراسته، كذلك تساعد الباحث على تلمس الخصائص الأولية للظاهرة وتمكنه من التمييز بينها وبين ظاهرات أخرى، وكاستجابة لهذه الخطوات من الإجراءات حددنا المفاهيم التالية:

1.4 مفهوم الزواج

يشير الجانب اللغوي لمصطلح الزواج إلى "الاقتران والازدواج وشاع استعماله في اقتران الرجل بالمرأة على سبيل الدوام والاستمرار"^[1]. كما يعبر عن "الضم والجمع والتداخل"^[2].

[1] : محمد محدة، الخطبة والزواج، باتتة: مطبعة شهاب، ط2، 1994، ج 1، ص 85.
[2]: عمر رضا كحالة، سلسلة بحوث اجتماعية- الزواج، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985، ص 06.

أما من الناحية الاصطلاحية فإن للزواج عدة تعاريف وذلك راجع إلى اختلاف الثقافات والمجتمعات والحضارات.

أ- الزواج بالمعنى البيولوجي

يقوم الزواج من الناحية البيولوجية من أجل إشباع الغريزة الجنسية عند الجنس البشري وفق إطار معين يحدده المجتمع وذلك لاستمرار حياة البشر لأنها الحياة الحقيقية مقارنة بحياة الفرد، وينشأ الزواج من اتحاد الذكورة بالأنوثة اللذان يعتبران جوهران بيولوجيان متلازمان، فالزواج هو تكون إنسان كامل تام والفردية إنسانية ناقصة إذا بقيت منفردة كل العمر.

ب - الزواج بالمعنى الفقهي (الإسلامي)

هو عقد وضعه الشارع يفيد حل استمتاع كل من الزوجين بالآخر على الوجه المشروع، والسكن الروحي من أجل تأسيس أسرة تقوم على المودة والرحمة.

ج - الزواج من منظور علم النفس

ينظر معظم علماء النفس إلى الزواج على أنه مرحلة مفصلية من مراحل دورة الإنسان، مرحلة الميلاد، مرحلة الزواج، مرحلة الوفاة. وهو في رأيهم يمثل مرحلة خطيرة، فمن خلال الزواج تظهر الأبعاد النفسية الاجتماعية التي تعمل على بلورة شخصية الإنسان وإعادة تكوينه وإعداده لمسيرة جديدة من حياته قوامها الحرية والمسؤولية المميزة للشخص الراشد.

د - الزواج بالمعنى القانوني

عرفت المادة الرابعة من قانون الأسرة الجزائري المؤرخ في 09 يونيو 1984 الزواج بأنه "عقد يتم بين رجل وامرأة على الوجه الشرعي، ومن أهدافه تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة والتعاون وإحسان الزوجين والمحافظة على الأنساب"^[1].

هـ - الزواج بالمعنى الأنثروبولوجي

"هو دستور يشكل في آن واحد ارتباطا في إطار طبيعي والإذعان لقواعد القرابة الاجتماعية حسب ثقافة كل جماعة مع إعطاء الأفراد قسم من الحرية يتفاوت زيادة

[1]: وزارة العدل، قانون الأسرة، المادة الرابعة، الجزائر: الديوان الوطني للأشغال التربوية، ط3، 2002، ص5.

أو نقصانا، فالمجموعة تضع بعض القواعد وفقا لنظام القبيلة والمجموعة... الخ وهذا إلى جانب تبادل النساء مما يضمن استمرارية الروابط^[1].

وخلاصة حديثنا عن مفهوم الزواج يقودنا إلى وضع تعريف إجرائي لهذا المصطلح.

و- التعريف الإجرائي

الزواج هو رباط مقدس (ميثاق غليظ) يجمع بين رجل وامرأة، من أجل إشباع الغريزة الجنسية، وتأسيس أسرة، وقيام الزوجين بالمهام المنوطة بهما (تربية الأبناء). ويتم هذا وفقا لما ترتضيه ثقافة المجتمع وقيمه ومعايير المرتبطة بالزواج.

ويتم الزواج (الزفاف) أمام المأ من أجل أن يكتسب طابع الإعلان والإشهار.

2.4. مفهوم القرابة

القرابة في اللغة هي: "الدنو في النسب، والقربى في الرحم"^[2].

أ - المضمون الاجتماعي (المعنى الاجتماعي)

"علاقة بين أشخاص مجتمعين نتيجة نفس الدم، أو المصاهرة بالزواج"^[3].

ب - المعنى الأنثروبولوجي

يركز علماء الأنثروبولوجيا أثناء استخدام مصطلح القرابة على العلاقات العاصبة التي تقوم على روابط الدم، ومع ذلك فإن العلاقات الزوجية التي تشتمل على علاقات النسب والمصاهرة تشكل في العادة جزءا أساسيا في نسق القرابة، أي أن القرابة بالمعنى الأنثروبولوجي هي اعتراف وقبول اجتماعي للروابط البيولوجية .

نصل إلى تقديم تعريف إجرائي للقرابة: هي علاقة بيولوجية دموية واجتماعية نسبية ونعني بالبعد الأول البيولوجي العلاقة الدموية التي تربط الشخص بأفراد جماعته القرابية والتي يمكن تفقيها من خلال نفس السلف من ناحية خط الذكور، ونعني بالبعد الاجتماعي علاقات المصاهرة التي تنشأ من خلال الزواج.

[1] : Modeliene Grawitz ; lexique des sciences sociales ; France : Dalloz, 7e, 2000 ; P 266

[2]: جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، بيروت: دار صادر، ط3، 1999، ج10، مجلد1، ص ص 665 - 666.

[3] : Encyclopédie Universalise ; " Parenté "; France 1999.

3.4. مفهوم زواج الأقارب (الزواج الداخلي)

هو أحد أبرز الأنظمة في اختيار شريك الزواج على أساس القرابة، كما تكشف عنه الدراسات السسيولوجية والأنثروبولوجية.

أين يضع المجتمع قوانيننا تفرض على أفرادها أن يتزوجوا من داخل جماعة محددة، أين يتم اختيار الزوج والزوجة من داخل نفس الجماعة الاجتماعية، ويطلق علماء الاجتماع على هذا النمط الزواج الداخلي "Endogamy". وترجع كلمة "Endogamy" إلى كلمتين يونانيتين وهما "Endo" بمعنى داخلي "Gamos" بمعنى زواج^[1]، كما يطلق علماء الاجتماع الإصواء "على النظام الذي يفرض على الفرد أن يتزوج من داخل دائرة معينة ينتمي إليها بالقرابة ليحتفظ بخصائص أصوله"^[2].

نلاحظ على هذا التعريف أنه ينظر إلى الزواج الداخلي على أنه محصور في دائرة محددة وهي دائرة القرابة وذلك لتحديد الشخص المناسب للزواج، وأبرز أهمية ذلك في الاحتفاظ بخصائص معينة لم يذكرها، مثل الخصائص السلالية للجماعات القرابية كالجمال، الذكاء، أو خصائص اقتصادية كالثروة والمال والمكانة الاقتصادية للجماعة القرابية (الأسرة) أو خصائص أخرى كالديانة...

والزواج الداخلي هو "الزواج من داخل جماعة معينة مثل فئة القرابة، قبيلة، طبقة اجتماعية أو طائفة دينية"^[3].

واضح من التعريف التحديد البارز لدوائر الاختيار، فهي لا تقتصر على دائرة القرابة فقط، بل تتسع هذه الدوائر باختلاف المجتمعات.

[1] : نبيل السمالوطي، الدين والبناء العائلي، جدة: دار الشروق، 1981، ص 144.

[2] : إعداد نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين، معجم العلوم الاجتماعية، مصر: الهيئة العامة للكتاب، 1975، ص 47.

[3] : عبد الهادي الجوهري، معجم علم الاجتماع، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1998-1999، ص 116.

وعرف أيضا أنه "نوع من الممارسات المرغوبة أو المرسومة للزواج من داخل جماعة قرابية، قد تكون عشيرة أو قبيلة أو قرية أو طبقة اجتماعية، وهو بذلك يمثل نقيض المبدأ الخاص بالزواج الاغتراقي من خارج الجماعة"^[1].

أما **فردريك معتوق** فيقول في معجم العلوم الاجتماعية عن الزواج اللحمي: "هي القاعدة التي تقتضي بأن يتخذ الفرد شريكا لحياته ضمن الجماعة التي ينتمي إليها، ويمكن أن تكون الجماعة المقصودة إما مجموعة أقارب أو متحد يعيش في منطقة محددة أو جماعة من الناس يتشاطرون هوية أو قومية واحدة"^[2].

أما في مؤلف "**سامية حسن الساعاتي**" الموسوم بالاختيار للزواج والتغير الاجتماعي نجد "الإضواء أو الأندوجامية هي تلك القاعدة الاجتماعية التي تمنع أفراد جماعة معينة من الزواج بمن لا ينتمون إلى تلك الجماعة أو لا يكونون أعضاء فيها، أي أنها تحتم على الفرد الزواج من داخل الجماعة التي ينتسب إليها"^[3].

وتضيف هذه الكاتبة لتقول: "ويتوسع بعض العلماء في استخدام هذا الاصطلاح، فنجدهم يطلقون كلمة الإضواء أو الأندوجامية على أي نظام لا يبيح الزواج إلا من داخل الدائرة التي ينتمي إليها الفرد"^[4].

أما **التعريف الإجرائي** الذي تتبناه الدراسة

هو نموذج للزواج يكون فيه عامل القرابة الدموية سواء من جهة الأب أو من جهة الأم، هو المحدد الرئيسي في اختيار شريك الزواج، والأقارب هم الأشخاص الذين يشتركون في جد واحد سواء كان هذا الجد قريباً أو بعيداً، والجد المشترك قد يكون من ناحية الأب أو الأم، وتكون صلة القرابة كبيرة بين أولاد وبنات العم، وبنات الخال وأولاد الخالة والعمة وبناتهما وكذلك العمات والخالات وأولاد الأخت وأولاد الأخ، أما الأقارب الذين يشتركون في جد واحد أبعد من جيلين أو ثلاثة أجيال فتكون القرابة بعيدة.

[1] : جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة أحمد زايد وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة: المشروع القومي للترجمة، 2000، ص ص 796 - 797.

[2] : فردريك معتوق، معجم العلوم الاجتماعية، لبنان: أكاديميا، 1998، ص 143.

[3] : سامية حسن الساعاتي، الاختيار الزواجي والتغير الاجتماعي، بيروت: دار النهضة العربية، ط2، ص 60.

[4] : المرجع نفسه، ص 59.

4.4. مفهوم المجتمع الحضري

كان من النادر استخدام كلمة حضري في اللغة الإنجليزية Urban فيما قبل القرن التاسع عشر، وتضمن قاموس أوكسفورد المختصر تعريف لها بأنها كل ما يتصل بالمدن أو حياة المدينة وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية Urbs وهي اصطلاح كان الرومان يستخدمونه للدلالة على المدينة وخاصة مدينة روما^[1]. ويرجع الاهتمام بالمدن وظواهرها إلى عهد بعيد إلى "ابن خلدون" في القرن الرابع عشر ففي مقدمته دراسات أقرب ما يكون إلى الاجتماع الحضري، ويعتبر "ابن خلدون" بحق من "أهم الكتاب الذين تعرضوا لمشكلة التعريف بالمجتمعات البدوية والريفية والحضرية معتمدين على ذلك على طرق السكان في سكانهم وفي أساليب معيشتهم وطباعهم وفي مقدمة كتابه الشهير الذي يحمل عنوان "كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر" وفي معرض حديثه عن العمران البدوي والأمم الوحشية والقبائل يعطينا ابن خلدون تصنيفاً لأشكال التجمع البشري التي كانت معروفة في عصره^[2].

ولكن علم الاجتماع في مدلوله الحقيقي حديث النشأة، حيث ظهر الاهتمام السوسيولوجي بالمدينة خلال القرن التاسع عشر تحت تأثير عمليات التحضر الواسعة التي اجتاحت أوروبا الغربية، وإن كانت الإرهاصات الأولى لنشأة علم الاجتماع الحضري بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت أهم الموضوعات التي شغلت بال المفكرين والباحثين في تلك الفترة تنصب حول مشاكل المدينة من أجل أهداف علمية وإيديولوجية تتعلق بالضبط والسيطرة والمواجهة للوصول إلى صياغة نظرية تسهم في إثراء النظرية العامة لعلم الاجتماع. ومنذ ذلك الحين والدراسات التي تعالج المدن تزداد نمواً شيئاً فشيئاً حتى أصبح من الصعب تغطيتها كلها.

حظي المجتمع الحضري بتراث نظري ضخم، فقد نظر علماء الاجتماع إلى المدينة على أنها شكل مميز من أشكال المجتمعات المحلية، وأن طريقة الحياة تختلف عنه في المجتمعات المحلية الأخرى، فعكفوا على دراسة الثقافة الفريدة للمدينة، وقد تم تعريف هذا المفهوم بتعاريف مختلفة.

[1]: محمد الجوهري، علياء شكري، علم الاجتماع الريفي والحضري، القاهرة: دار المعارف، 1981، ص 319.

[2]: عبد القادر القصير، الهجرة من الريف إلى المدن - دراسة ميدانية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب - بيروت: دار النهضة العربية، 1992، ص 28.

وتتطلق الدراسة من التعريف الإجرائي التالي:

المجتمع الحضري هو مجتمع المدنية أو المجتمع المنظم الذي يسوده أسلوب الحياة الحضرية، في جميع أنظمتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، كما يتميز بالتعقيد على مستوى العلاقات الاجتماعية ويتسم بالحراك الاجتماعي والكثافة والحجم السكاني العالي.

5.4. مفهوم الأسرة أو (العائلة)

يشير المفهوم اللغوي للأسرة إلى "التناصر أو التضامن"^[1]، في حين يرى بعضهم أن كلمة أسرة قد تكون "صيغة أخرى للفعل آزر بمعنى ناصر وقوى وشدد بتبديل السين بالزاي، وهذا أمر معروف وكثير الحدوث في اللغة العربية"^[2].

والأسرة في اللغة "الدرع الحصينة وأهل الزوج وعشيرته، والأسرة الجماعة يربطها أمر مشترك والجمع أسر"^[3].

أما من حيث الناحية المفاهيمية فإن للأسرة عدة تعاريف تختلف باختلاف النظريات التي يزخر بها علم الاجتماع، وعلم النفس وعلم الأجناس.

وتعرف الأسرة الانسانية أنها "جماعة اجتماعية بيولوجية نظامية تتكون من رجل وامرأة (تقوم بينهما رابطة زواجية مقررة) وأبنائهما ومن أهم الوظائف التي تقوم بها هذه الجماعة إشباع الحاجات العاطفية، ممارسة العلاقات الجنسية، تهيئة المناخ الاجتماعي الثقافي الملائم لرعاية وتنشئة وتوجيه الأبناء"^[4].

ويعرف لوي "R.H.Lowie" الأسرة "هي الوحدة الاجتماعية القائمة على الزواج"^[5].

ويرى بيلز وهويجر "R.beals et H.Hoijer" أن الأسرة هي "جماعة اجتماعية تربط بين أعضائها روابط القرابة"^[6].

[1]: حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر - بحث استطلاعي اجتماعي - ، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1984، ص 175.

[2] : المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] : إبراهيم مذكور وآخرون، المعجم الوسيط، ب. ت، ط3، ج1، ص 17.

[4] : محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ب. ت، ص 176.

[5] : المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[6] : المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

كما يدل لفظ الأسرة على "الزواج والإنجاب، ونعني به مجموعة من المكانات والأدوار المكتسبة عن طريق الزواج والولادة على أساس أن الزواج شرطا أساسيا لوجود الأسرة التي تعتبر بدورها نتاجا للتفاعل الزواجي"^[1].

وتعرف الأسرة أيضا بأنها "مجموعة تتكون من شخصين أو أكثر يرتبطون مع بعضهم البعض بواسطة الدم أو الزواج أو التبني ويعيشون حياة مشتركة"^[2].

وفي رأي عالم الاجتماع الفرنسي هنري موندراس "Henri . Mondras" أن الأسرة لها معنا غامضا حيث يشير هذا المصطلح إلى "الأشخاص (الأب والأم والأبناء) المرتبطين معا بروابط الدم، فإننا نعني بكلمة الأسرة الأشخاص الذين يعيشون معا في منزل واحد"^[3].

وفي اعتقاد عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم "Emile . Durkheim" أن الأسرة "ليست ذلك التجمع الطبيعي للأبوين وما ينبجانه من أولاد - على ما يسود الاعتقاد- بل إنها مؤسسة اجتماعية تكونت لأسباب اجتماعية، ويرتبط أعضاؤها حقوقيا وخلقيا ببعضهم البعض"^[4].

أما وستر مارك "Wester . Marck" فيعرف الأسرة "تجمع طبيعي بين أشخاص انتظمتم روابط الدم، فألفوا وحدة مادية ومعنوية تعتبر من أصغر الوحدات الاجتماعية التي يعرفها المجتمع الإنساني"^[5].

وميردوك "Murdock. G.P" يعتقد أنها عبارة عن "جماعة اجتماعية تتميز بمكان إقامة مشترك وتعاون اقتصادي، ووظيفة تكاثرية، ويوجد بين اثنين من أعضائها على الأقل علاقة جنسية يعترف بها المجتمع"^[6].

بالرجوع إلى مؤلف الدكتور "بوتفوشيت مصطفى" العائلة الجزائرية نجده يؤكد أنه "لا توجد فروق واضحة عند الناس في المجتمع الجزائري بين مفهومي الأسرة والعائلة،

[1] : حنان عبد الحميد العناني، الطفل والأسرة والمجتمع، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000، ص 53.

[2] : المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] : عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، بيروت: دار النهضة العربية، 1999، ص ص 33-34.

[4] : المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5] : المرجع نفسه، ص 35.

[6] : المرجع نفسه، ص 35.

فعندما تطلب من شخص تعريف عائلته، فسيذكر لك عائلته الخاصة أي الثنائي الزواجي وأبنائهما، كما يعني الأسرة التي يعيش فيها والجامعة لأسلافه وأخلافه والتابعين الآخرين للدار الكبيرة^[1].

ونص قانون الأسرة الجزائري على أن الأسرة "هي الخلية الأساسية للمجتمع وتتكون من أشخاص تجمع بينهم صلة الزوجية وصلة القرابة"^[2].

ونجد أن المؤلف العراقي "محمد دكلة" ذهب بعيدا عن تحديده لمفهوم الأسرة كجماعة اجتماعية، والأسرة كمؤسسة اجتماعية إذ نجح في توضيح الغموض الذي يكتنف هذين المفهومين، فيقول: إن كلمة عائلة (أسرة) تعني لكثير من الناس تلك المجموعة المتكونة من الزوج والزوجة وأطفالهما والأقارب الذين يسكنون معهم في دار واحدة.

إن مفهوما كهذا المفهوم يجعل منها مجموعة اجتماعية تتفق والتعريف التالي: مجموعة أشخاص اثنين أو أكثر تربطهم علاقة زوجية أو قرابية يقطنون مسكنا واحدا.

ولكن مفهوم العائلة (الأسرة) كمؤسسة اجتماعية هو أوسع وأشمل من هذا المفهوم، فهو لا يشمل الأشخاص الموجودين في مسكن معين والذين يتفاعلون مع بعضهم من أجل تحقيق وظائف اجتماعية معينة (الجانب المادي)، فقط بل يشمل كافة القواعد والأعراف التي تنظم تكوين العائلة (الأسرة) وحياة أفرادها، كقواعد الخطوبة والزواج والطلاق والقربى والميراث وإنجاب الأطفال وتنظيم العلاقات الاجتماعية بين أفراد العائلة (الأسرة) الواحدة من جهة، وبينهم وبين أعضاء المجتمع من جهة أخرى (الجانب المعنوي).

نستنتج من هذا كله أنه يمكن النظر إلى العائلة (الأسرة) كمجموعة (جماعة) أو كمؤسسة اجتماعية، فهي مجموعة عندما نشير لها لدلالة على عائلة (أسرة) معينة لشخص معين، لكنها تكون مؤسسة عندما تشمل كافة العلاقات الاجتماعية التي تنظم عملية التكاثر وتنشئة الجيل والوظائف الأخرى لها في المجتمع^[3].

[1] : مصطفى بوتفوشة، العائلة الجزائرية- التطور والخصائص الحديثة- ترجمة أحمد دميري، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص 38.

[2] : وزارة العدل، قانون الأسرة الجزائري، المادة الثانية، مرجع سابق، ص 3.

[3] : محمد عبد الهادي دكلة، المجتمع الريفي، العراق: جامعة بغداد، 1979، ص 178.

من خلال ما سبق سوف نقتصر في الدراسة (العائلة) بشقيها الواسع والضيق، سواء أكانت في شكلها العمودي الزوج والزوجة والأسلاف والأخلاف والأبناء غير المتزوجون أو في شكل أفقي الأسرة النووية.

الفصل الثاني

المجتمع الحضري بين النمط العصري والتقليدي

يهدف هذا الفصل إلى توضيح خصائص المجتمع الحضري ذلك لأن المقارنة بين نوعي الحياة الحضرية والريفية يكشف عن مدى التغير والتطور، ومدى بعد هذين النوعين (الحياة الاجتماعية) إحداهما عن الآخر، وما يكون وراء هذا الاختلاف من ظروف اجتماعية واقتصادية ثقافية وجغرافية، من أجل فهم طبيعة المجتمع الحضري، وكيف ينبغي أن تكون الحياة في المدينة.

1. تعريف المجتمع الحضري

حظي المجتمع الحضري بتراث نظري ضخم، زاد من تنوعه تعدد التخصصات والخلفيات كالتاريخ والجغرافيا والاقتصاد والسياسة وعلم الآثار، وكان اهتمام علماء الاجتماع بالمجتمع الحضري، مغايراً لنظرة العلوم الأخرى، ونظر علماء الاجتماع إلى المدينة على أنها شكل متميز من أشكال المجتمعات المحلية وأن طريقة الحياة فيها أيضاً مميزة، فعكفوا على دراسة الثقافة الفريدة للمدينة.

"وأجري عدد كبير من البحوث في العشرينات والثلاثينات من هذا القرن عن الاتجاهات الاجتماعية لسكان المدينة، قام بها علماء الاجتماع في مدرسة شيكاغو وخاصة بارك. Robert Park، إرنست برجس Ernest Burgess، كليفورد شو Clifford Shaw، إلزوريت فارس Ellsworth Fariss، ولويس ويرث Louis Wirth^[1].

والمجتمع الحضري هو مجتمع المدينة عند علماء الاجتماع "ويتميز هذا المجتمع بعدة سمات مثل التعقيد والتباين وتقسيم العمل، وارتفاع مستوى التكنولوجيا وتباين السلوك والعلمانية وتقدم التنظيم الاجتماعي، وتعد أنساق التفاعل الاجتماعي، واللاتجانس وشدة الحراك الاجتماعي وكثافة السكان وكبر الحجم^[2].

يوضح هذا التعريف خصائص المجتمع الحضري، أي خصائص الحياة الحضرية حيث يبرز عدة سمات تتميز بها المدينة كبيئة يسكنها الحضر، وجاء هذا التعريف من منظور علماء الاجتماع الحضري الذين يركزون أثناء دراستهم للمدينة على أنها ظاهرة اجتماعية واجتهدوا في إبراز خصائص هذه الحياة الاجتماعية.

[1]: مصلح الصالح، النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الجريمة في البلدان النامية، عمان: مؤسسة الوراق، 2000، ص 175.

[2]: تأليف نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ب. ت، ص 497.

كما جاء في المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية أيضا أن المجتمع الحضري نمط مثالي أو مجرد طوره روبرت ردفيلد كجزء من تصنيفه المجتمعي إلى حضري... شعبي، ويتميز المجتمع الحضري بعدد السكان الكبير، وباللاتجانس والاتصال الوثيق بالمجتمعات الأخرى من خلال التجارة وعملية الاتصال...، يسوده تقسيم العمل المعقد، وسيطرة الاهتمامات المتبادلة العلمانية على المقدسة، بالإضافة إلى غير ذلك فهو يتميز برغبة أعضائه في تنظيم السلوك على نحو عقلاني نحو أهداف محددة، وذلك في مقابل الانقياد وراء مستويات السلوك ومعاييره التقليدية دون جدل. ومن أبرز خصائص المجتمع الحضري أن العلاقات غير شخصية وتعاقدية وأن ضوابطه الاجتماعية من النوع الرسمي^[1].

واضع هذا التعريف هو الأنثروبولوجي الأمريكي "روبرت ردفيلد" Robert Redfield الذي انطلق في تعريفه للمجتمع الحضري من نموذج تصوري، من خلال دراسات ميدانية امبريقية لعدد من المجتمعات المحلية وهي أربعة مجتمعات محلية في شبه جزيرة اليوكاتان بالمكسيك "Yucatan Peninsula of Mexico"^[2].

وتوصل إلى عشرة متغيرات أساسية وهي^[3]:

إنه أقل - أو أكثر ارتباطا بالعالم الخارجي.

إنه أقل - أو أكثر تغaira.

إنه أقل - أو أكثر تقسيما للعمل.

إنه أقل - أو أكثر تطويرا لاقتصاد السوق والمال.

إنه أقل - أو أكثر احتواء على تخصصات مهنية أكثر علمانية.

إنه أقل - أو أكثر بعدا عن الاعتماد على الروابط والنظم القرايية.

إنه أقل - أو أكثر اعتمادا على مؤسسات ذات طابع غير شخصي للضبط.

إنه أقل - أو أكثر تمسكا بالعقيدة الكاثوليكية (أو الأصل الهندي).

إنه أقل - أو أكثر بعدا عن التمسك بالعادات والأعراف التقليدية.

إنه أقل - أو أكثر تسامحا وتأكيذا للروح الفردية في الفعل أو الاختيار.

[1]: المرجع نفسه، ص 497.

[2]: السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية، 2001، ج1، ص 74.

[3]: المرجع نفسه، صفحة نفسها.

ويشير المجتمع الحضري "إلى المجتمع الذي يتميز بالتعقيد، وتقسيم العمل واللاتجانس واستخدام التكنولوجيا في الإنتاج والخدمات، وتمايز التنظيم الاجتماعي، وكبر حجم كثافة السكان والعلاقات الرسمية، ووضوح الحراك الاجتماعي، وتعدد أساليب التفاعل الاجتماعي"^[1].

وعرف المجتمع الحضري "هو مجموعة من الأفراد تقطن في البيئة الحضرية (المدينة)، وتتسم بأسلوب حياة معين يتجاوب مع خصائص الحجم والكثافة واللاتجانس"^[2].

ومن السسيولوجيين الذين انطلقوا من هذا التعريف، "لويس ويرث" الذي وضح في مقالته الحضرية كطريقة للحياة تصوره عن المجتمع الحضري، ويرى ويرث أن الحجم والكثافة والتغاير أو اللاتجانس متغيرات أساسية أو خصائص مميزة للمجتمع الحضري، وينتج عن هذه المتغيرات خصائص مثل ضعف الروابط القرابية، واختفاء روابط الجيرة، وانهيار الأسس التقليدية للتماسك الاجتماعي، وتحول العلاقات الاجتماعية إلى طابع لا شخصي، وتحول العلاقات الأولية إلى علاقات ثانوية، وتحول الضبط الرسمي محل روابط التضامن، إلى غير ذلك من الخصائص.

وتبع كل من جورج زيمل "G. Summel" ودافيز "Davis" أسلوب ويرث في تصوره للحياة الحضرية.

أما الأمم المتحدة فعرفت المجتمع الحضري بأنه: "كل تجمع سكاني يزيد عن عشرة آلاف نسمة"^[3].

وهناك من السسيولوجيين في مجال علم الاجتماع الحضري من أخذ بهذا المعيار لتمييز المجتمع الحضري إلا أن هذا التمييز يعاني من العديد من أوجه الضعف، حيث أن المحك السكاني يمكن أن يكون مفيداً، في حالة دراسة سرعة التحضر في مناطق معينة إلا أنه لا يصلح للتطبيق في كل مكان وزمان، فقد توجد مناطق يتوفر سكانها على هذا الحجم ولا تتمتع بمواصفات الحضر، ولهذا يعد هذا المحك غير مفيد تماماً من الناحية السسيولوجية.

[1]: سميرة أحمد السيد، مصطلحات علم الاجتماع، السعودية: مكتبة الشقري، 1997، ص 179.

[2]: إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999، ص 555.

[3]: مصلح الصالح، مرجع سابق، ص 173.

1.1. التحضر من منظور سسيولوجي

في إطار الحديث عن المجتمع الحضري استخدمت بعض المصطلحات تمثل اشتقاقات لغوية من اللفظ الحضري وذلك مثل "التحضر" و"الحضرية"، وحرى بنا أن نوضح ولو بصورة موجزة المعاني المرتبطة بهذه المصطلحات ومدلولاتها المختلفة، ومن هذه المصطلحات التحضر.

للتحضر معان كثيرة استخدمها علماء الاجتماع للإشارة إلى العمليات التي يتم من خلالها اكتساب النمط الحضري، كما استخدمه الآخرون للإشارة إلى الثقافة الحضرية. ويشير المعنى العام للتحضر إلى "أنه ظاهرة اجتماعية جغرافية ينتقل السكان في ظلها من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وبعد انتقالهم يتكيفون بالتدرج مع طرق الحياة وأنماط المعيشة الموجودة في المدن، وهو أساسا يعني تركز السكان في المدن ويؤدي إلى تغيير اجتماعي وثقافي، وتدعيم الروح الفردية في العلاقات التي تصبح ثانوية بعدما كانت أولية في القرية"^[1].

وفقا لهذا التعريف يشير التحضر إلى مختلف العمليات الاجتماعية الأساسية التي تصاحب عملية التحضر وتفرضها الحياة الاجتماعية الحضرية وهي:

- 1- الحراك الجغرافي للسكان.
- 2- التركز السكاني في المدن.
- 3- التكيف التدريجي للسكان مع شروط الحياة في المدينة.
- 4- التحول في العلاقات الاجتماعية من العلاقات الأولية إلى العلاقات الثانوية.
- 5- الاتجاه نحو الفردية.

والتحضر كما يعرفه "عبد المنعم شوقي" العملية التي تتم به زيادة سكان المدن عن طريق تغير الحياة في الريف من حياة ريفية إلى حياة حضرية، أو عن طريق هجرة القرويين للمدن المقصودة بما في ذلك التغيرات التي قد تحدث لطبائع وعادات وطرق

[1]: فوزي رضوان العربي، "أنماط التجمعات في الوطن العربي" في كتاب: دراسات في المجتمع العربي، اتحاد الجامعات العربية: الأمانة العامة، 1985، ص ص 137-138.

معيشة سكان الريف حتى يتكيفوا للمعيشة في المدن^[1].

هذا التعريف لا يختلف كثير عن المعنى العام للتحضر، حيث أشار صاحب التعريف إلى العمليات الأساسية المصاحبة للتحضر وهي:

- التحضر عملية تتم من خلالها زيادة عدد سكان المدن عن طريق الهجرة.
- التغير الذي يحدث لطبائع الناس وعاداتهم (عملية التكيف).
- اكتساب الطابع الحضري.

ولكن يجب أن ننوه إلى أن عملية التكيف واكتساب الطابع المميز للحياة الحضرية، يتطلب وقتاً طويلاً ولا يحدث بصفة آلية بمجرد الانتقال إلى السكن في الحضر.

ويمكن أن نميز بين خمسة معاني للتحضر، وتتمثل في المعنى الجغرافي والديموغرافي والإيكولوجي والتنظيمي والسociولوجي، وسنعمد في عرض هذه المعاني على كتابات "محمد بومخلوف"^[2].

أ - المعنى الجغرافي

يشير التحضر في معناه الجغرافي إلى اتساع الرقعة الجغرافية الوطنية للتجمعات السكنية الحضرية، سواء بتوسع التجمعات الحضرية القائمة نحو محيطها الريفي، أو بتحول القرى إلى تجمعات حضرية بسبب ما يطرأ عليها من تحول اقتصادي أو إداري أو غير ذلك، أو بظهور تجمعات حضرية جديدة تماماً، كما في حالة المدن الجديدة والمدن الصناعية، إن التوزيع الجغرافي للمدن على الرقعة الجغرافية الوطنية له دلالة بالغة الأهمية وعلى أكثر من صعيد اجتماعي وثقافي واقتصادي وسياسي وإستراتيجي، فهو مؤشر على الصحة الحضرية للمجتمع^[3].

[1]: عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة - الاجتماع الحضري -، بيروت: دار النهضة العربية، ط7، 1981، ص23.

[2]: محمد بومخلوف، التوطن الصناعي وقضايا المعاصرة - الفكرية والتنظيمية والعمرانية والتنمية الحضرية -،

الجزائر: دار الأمة، 2001، ص25.

[3]: المرجع نفسه، ص 25.

ب - المعنى الديموغرافي

"يشير إلى ازدياد عدد سكان التجمع السكاني الحضري إحصائياً نتيجة لعمليتين ديموغرافيتين أساسيتين هما: النمو السكاني الطبيعي للمجتمع والنمو السكاني الناتج عن الحركة الجغرافية للسكان من الريف إلى المدينة"^[1].

ج - المعنى الأيكولوجي

يشير هذا المعنى إلى جانب البيئة الناتجة عن عملية التحضر من ازدياد عدد البنايات وتجاورها، وتوسع حجم المدينة، وارتفاع كثافتها وظهور الأحياء والمناطق ذات الأنشطة المتخصصة، ينتج عن كل ذلك بيئة اجتماعية خاصة، تتميز بعلاقات جوار خاصة وكثافة التفاعل الاجتماعي والاتصال المباشر وغير المباشر ولذلك فإن البيئة الحضرية قد تؤدي إلى تلاقح الأفكار وانتشارها وتبادل الخبرات، وما يتولد عن كل ذلك ابتكار وإبداع فتتحول إلى بيئة إشعاع فكري وثقافي وحضاري [...] وذلك لأن البيئة الحضرية بطبيعتها توفر فضاء واسعاً للحرية والتفاعل، وتتميز بالتباين الشديد والمجهولية والميل نحو الفردية والنفعية في العلاقات الاجتماعية، وهكذا فإن التحضر يؤدي إلى إنتاج بيئة ذات طبيعة خاصة^[2].

د - المعنى التنظيمي

المدينة هي تنظيم اجتماعي كبير، تبرز فيه سيطرة الإنسان على المجال والنشاطات والعلاقات الإنسانية بوضوح، بفضل التنظيمات المختلفة التي تسهر على ضبط الحياة الجماعية وعلاقاتها في البيئة الحضرية بصورتها السابقة، من أجل ضمان فعالية هذا التجمع البشري الكبير، وأبرز مظهر تنظيمي يصاحب التحضر يتمثل في نظام الضبط الاجتماعي الذي ينتقل من الاعتماد على الأعراف إلى الضبط القائم على القوانين [...] وهذا إلى جانب أن الفرد الحضري يصبح فرداً تنظيمياً ينتمي في ذات الوقت إلى تنظيمات عديدة حتى تستقيم حياته في المدينة إلى درجة القول أن المدينة تتميز بتنظيماتها التي تنتظم في إطارها العلاقات والجهود والأعمال الفردية والجماعية لتلك الجموع البشرية التي تجوب أرجاءها وهكذا فالتحضر تنظيم^[3].

[1]: المرجع نفسه، ص 26.

[2]: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

هـ - المعنى السسيولوجي

يشير إلى تلك العمليات الاجتماعية التي تصاحب التحولات المكانية والديموغرافية والبيئية والتنظيمية التي تصيب التجمع السكاني الحضري، فالمسافات المكانية السائدة بين السكان في التجمع الحضري، قربت أو بعدت، تترك أثارها واضحة على علاقات الأفراد والجماعات بعضهم ببعض كما هو الشأن بالنسبة لكثافة الاتصال ودرجة التفاعل وحجم التجمع السكاني والانتماء التنظيمي القسري والطوعي، كل ذلك يحدث نمطا جديدا تماما من العلاقات والسلوكات والتصورات والذهنيات ينتج عنه ما يسمى بثقافة المدينة أو الثقافة الحضرية التي لها قيمها ومعاييرها يكتسبها - الفرد - المنتقل إلى المدينة أو ينشأ عليها المولود فيها، وهكذا فالتحضر يؤدي إلى حالة من الوجود الاجتماعي بشقيه المادي واللامادي، يتسم بالتعقيد يفرض نفسه على الأفراد والجماعات للتكيف معه، وهو معنى الحضرية عند لويس ويرث^[1].

2.1. الحضرية

يشير مصطلح الحضرية للطابع المميز للمجتمع المحلي الحضري، والأسلوب الخاص الذي تتسم به طريقة الحياة في المجتمع الحضري، والذي ينتج عن الطبيعة الإيكولوجية والاجتماعية والثقافية للمدينة، ولذلك يمكن أن ننظر إلى الحضرية باعتبارها صفة تجريدية للخصائص المميزة للمدينة، التي يكتسبها ساكني الحضر سواء بالميلاد أو عن طريق الهجرة، حسب ما تبين لنا في المعاني السابقة للتحضر.

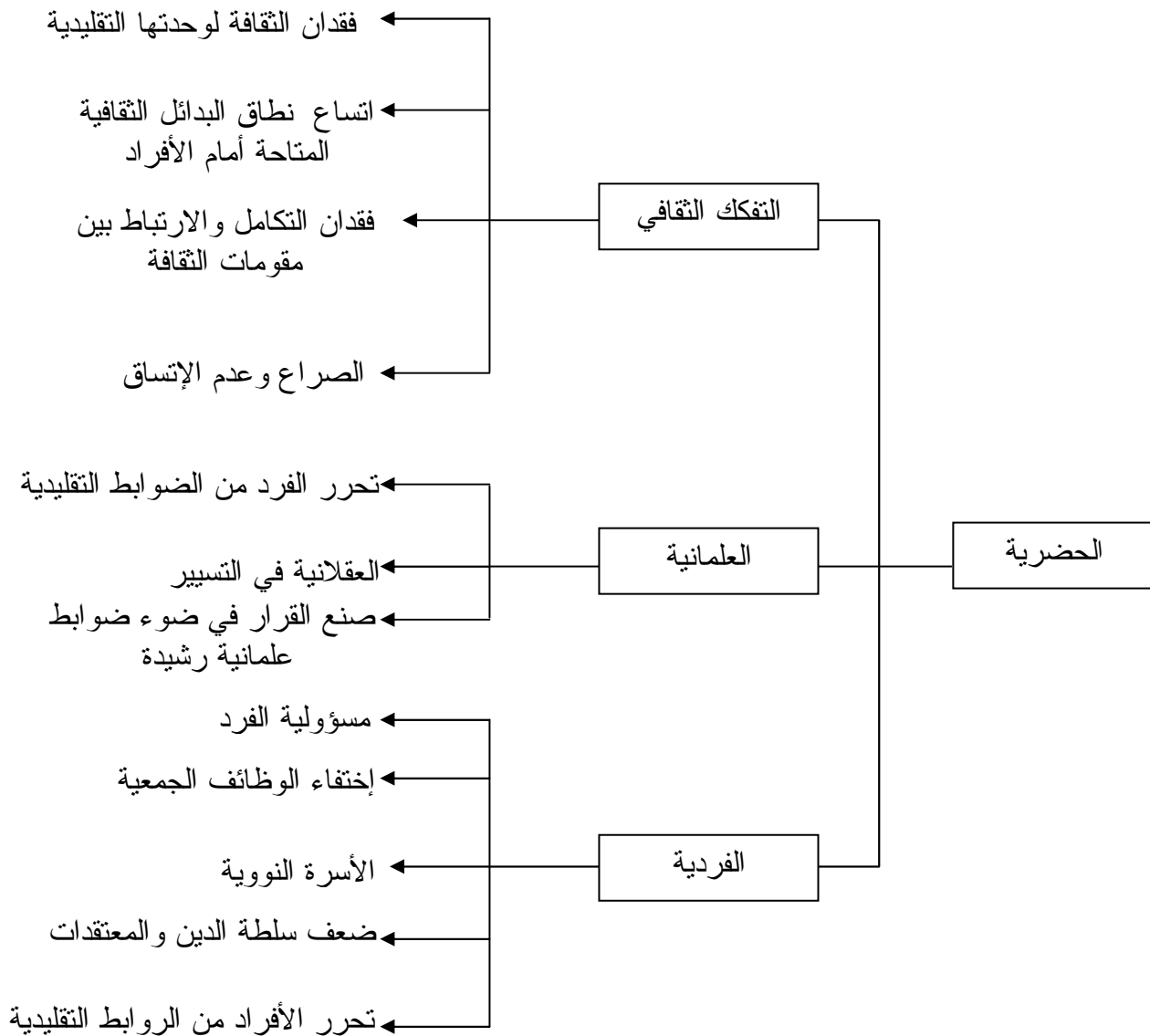
فيشير مفهوم الحضرية إلى " أنماط الحياة الاجتماعية التي يعتقد أنها مميزة لسكان المناطق الحضرية، وهي تتضمن مستوى عال من تقسيم العمل ونمو الذرائعية في العلاقات الاجتماعية وضعف العلاقات القرابية، ونمو المنظمات الطوعية والتعددية في المعايير والتحول العلماني وزيادة الصراع الاجتماعي، وتعاظم أهمية وسائل الإتصال الجماهيري"^[2]. وهناك من ينظر إلى الحضرية أنها نموذج معين من الثقافة تنشأ عن تركيز عدد كبير من السكان فهي تشير إلى " نماذج الثقافة والتفاعل الاجتماعي الناتج عن تركيز عدد كبير من السكان في مناطق محدودة نسبيا، وتعكس الحضرية تنظيم المجتمع في حدود تقسيم العمل

[1]: محمد بومخلوف، مرجع سابق، ص ص 26 - 27.

[2]: جوردن مارشال، مرجع سابق ص 653.

المعقد، ومستويات التكنولوجيا المتفوقة، والتنقل الاجتماعي السريع، والاعتماد المتبادل بين أعضائه في أداء الوظائف الاقتصادية، والعلاقات الاجتماعية غير الشخصية".^[1]

قدم صاحبي التعريفين السابقين الحضرية وخصائصها على أنها الحويلة النهائية لعملية التحضر وبالتأكيد هذا ينتج عنه ثقافة فريدة للمدينة، ودائما في إطار حديثنا عن الحضرية، وإبراز التغييرات المصاحبة للتحضر، قدم "رد فيلد" في دراسته لمجتمعات الفولك، الحضرية ملخصة في الشكل التالي:^[2]



[1]: تأليف نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص 498.

[2]: حميد خروف، بلقاسم سلاطينية، اسماعيل قيرة، الإشكاليات النظرية والواقع - مجتمع المدينة نموذجاً - سلسلة علم الاجتماع، قسنطينة: منشورات جامعة منتوري، 1999، ص ص 65 - 66.

وتلخصت أفكار مدرسة شيكاغو عن الثقافة الحضرية ولخصت في مقالة مشهورة نشرت عام 1938 من قبل لويس ويرث بعنوان الحضرية كطريقة للحياة، وتتمثل الخصائص التي قدمها ويرث في يلي " تقسيم معقد للعمل يعتمد على بناء مهني يتسم بالتباين بحيث يشكل أساسا لنسق التدرج الاجتماعي، معدل عال للتنقل (الحراك المكاني الاجتماعي)، الاعتماد الوظيفي والتساند المتبادل بين الناس، اللاشخصية في العلاقات وانقسامية الأدوار الاجتماعية، الاعتماد على أساليب غير مباشرة للضبط الاجتماعي، الانحراف المعياري"^[1].

ومما تجدر الإشارة إليه أن مفهوم الحضرية حظي بدراسة كثير من العلماء باختلاف مدارسهم، وقد تضمنت كتابات كل من "جورج زيمل" وبيترم سوروكن" و"وزمرمان" و"بارك" و"سبايك مان" عرضا لبعض الخصائص الحياة الحضرية باعتبارها أسلوبا خاصا للمعيشة أو لطريقة الحياة. ويرى "السيد عبد العاطي السيد" أن معظم هذه المحاولات التي قدمها العلماء، أجمعت على التأكيد على الخصائص التالية^[2]:

1- تطوير نسق أكثر تعقيدا لتقسيم العمل يعتمد على بناء مهني يتسم بالتباين، بحيث يشكل أساسا لنسق التدرج الطبقي.

2- ارتفاع معدلات الحراك الاجتماعي والفيزيقي (المكاني).

3- الاعتماد الوظيفي والتساند المتبادل بين الأفراد.

4- انتشار وسيطرة نسق من العلاقات يتسم بالطابع السطحي وغير الشخصي إلى جانب سيطرة الطابع الانقسامي على الأدوار الاجتماعية.

5- الاعتماد على الأساليب غير المباشرة للضبط الاجتماعي.

ووجهت عدة انتقادات إلى صاحب الحضرية كطريقة للحياة (لويس ويرث) يمكن تلخيصها فيما يلي:^[3]

1- حاول أن يعمم النتائج التي توصل إليها من أبحاثه وملاحظاته المستندة أساسا من مدينة شيكاغو، وكان من المناسب والأجدر قبل ذلك أن يجري عدة مقارنات تاريخية بين المجتمعات.

[1]: تأليف نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ص 498 - 499.

[2]: السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، مرجع سابق، ص 96.

[3]: محمد بومخلوف، مرجع سابق، ص ص 30 - 31.

2- ذلك أنه حتى في داخل أمريكا أيضا يوجد تنوع في مسار المقيمين الحضريين (أهل الحضر)، تنوع في أسلوب الحياة في الأوساط شبه الحضرية، حيث أن كل مدينة تنتج نموذجا للثقافة الفرعية الخاصة المرتبطة بالبناء الاجتماعي.

3- إن الكثافة السكانية ليس لها أثر موحد مهما كانت خصائص السكان، على العكس من ذلك فإن هذه الآثار تتغير حسب درجة تحكم الجماعات المعنية في مستقبلها وحسب النموذج الثقافي المرجعي لديها.

4- أن العلاقات الاجتماعية الثانوية ليست بالضرورة بديلة عن العلاقات الأولية، فكل نوع منها يمكن أن ينمو بصورة متكاملة، والمثال على ذلك العلاقات المعروفة في العائلة الممتدة فإنها في نطاق التحضر يمكن أن تعرف تجديدا في المعنى.

2. التمييز بين الريف والحضر

لقد صدرت العديد من الدراسات التي حاولت حصر مميزات المجتمع الحضري، من أجل فهم المعايير الاجتماعية التي تنظم العلاقات تتحكم في الصلات والتصرفات السلوكية بين أعضاء المنتمين إلى المدينة، لكن هذه الدراسات لم تتفق حول تحديد دقيق لهذه السمات، حيث ركزت على تمييز المجتمع الحضري من خلال مقارنته بالخصائص الاجتماعية والثقافية للمجتمع الريفي.

1.2. استخدام المعيار الواحد في تمييز الريف من الحضر

يقوم هذا الاتجاه على الرجوع إلى محك أو معيار واحد في تمييز المجتمع الريفي من المجتمع الحضري وقد اتبعت في هذا الصدد عدة طرق منها ما يلي:

أ - الحجم أو عدد السكان

ويركز أصحاب هذا الاتجاه على حجم المجتمع وعدد سكانه، فالمجتمع الريفي هو ذلك المجتمع الذي يقل عدد أفراداه عن عدد معين، والمجتمع الحضري هو ذلك المجتمع الذي يزيد عدد سكانه عن حد معين بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى، ويفترض أصحاب هذا الاتجاه أن كثرة عدد السكان يستتبعه حدوث العديد من المتغيرات مثل استحداث العديد من المنظمات الاقتصادية والمرافق والخدمات المختلفة في كافة المجالات التربوية والترفيهية وهذا المحك هو الذي تأخذ به هيئة الأمم المتحدة، كما تعتمد عليه كثير من دول العالم كالولايات المتحدة الأمريكية "إذ تجعل الرقم الفاصل بين التجمعات السكانية الريفية

والحضرية هو 2500 نسمة حيث إذا زاد عن هذا كان التجمع السكاني حضريا وإذا قل كان ريفيا^[1].

ولعل الاعتراض الأساسي على هذا الاتجاه يتمثل في أن الخصائص الديموغرافية لا تتضمن الخصائص الاجتماعية هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن هذا المحك ربما يخدم الأغراض الإحصائية، إلا أنه غير مقيد من الناحية الاجتماعية، فمقياس الحجم معيارا نسبيا يختلف من مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى آخر.

ب - المعيار الإداري: ويقوم هذا التصنيف على أساس الوحدات الإدارية داخل الدولة، فالتقسيم الإداري للدولة هو الذي يحدد المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية، وتأخذ جمهورية مصر العربية بهذا الاتجاه إذ "يعتبر التجمع السكاني حضريا وفق المعيار الإداري كل ما هو عاصمة للمحافظة أو عاصمة للمركز، باستثناء المناطق الصحراوية، على أن يكون التجمع السكاني القروي هو ما ليس عاصمة لمحافظة أو مركز من المراكز الإدارية"^[2].

ج - المعيار الضريبي: إن بعض دول العالم تتخذ من هذا المعيار أساسا للتفرقة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، فإذا كانت الضرائب المفروضة خاصة بالإنتاج الزراعي والأراضي الزراعية فقط، صنفَت هذه المنطقة على أنها ريفية، أما إذا كانت الضرائب خاصة بالعقارات، أي تلك التي تقع على المباني والمنشآت الصناعية والتجارية صنفَت المنطقة على أنها حضرية.

د - المعيار العمراني: تتميز المدينة عن الريف، بالأبنية الشاهقة والشوارع العريضة والمرافق المختلفة كالأسواق والجسور والفنادق والمدارس والمطاعم والمقاهي ودور السينما والمسارح والأندية والجامعات والمدارس والمعاهد، ولهذا اعتمد البعض على هذا المعيار. ويبقى هذا المحك هو الآخر غير كاف للتصنيف بين المجتمعات الريفية والحضرية.

هـ - المعيار المهني: وأساس التصنيف عند أنصار هذا الاتجاه هو المهنة التي يمارسها غالبية أعضاء المجتمع، ومن بين رواد هذا الاتجاه المفكر العربي "ابن خلدون"، الذي أورد فصولا في التمييز بين البدو والحضر وأرجع ابن خلدون الفروق بين البدو والحضر إلى

[1]: عبد القادر القصير، الهجرة من الريف إلى المدن، مرجع سابق، ص 34.

[2]: المرجع نفسه، ص 35.

فروق في مصادر الإنتاج والمهنة. فحسب رأيه أن البدو يقومون على الزراعة، أما الحضر فهم أهل صنائع وعمران وجاء بعده بعدة قرون من يؤيد هذا الاتجاه.

ويرى أنصار هذا الاتجاه أي المحدثين منهم أن المناطق الريفية هي المناطق التي يعمل أغلب أفرادها بالزراعة، أما المناطق الحضرية فهي تلك المناطق التي يمتنهم أغلب سكانها مهنا أخرى غير الصيد والزراعة، ومن بين الدول التي تعمل بهذا الاتجاه نجد إيطاليا.

ومن شأن هذا الاتجاه أن يخرج العديد من المجتمعات من الإطار الريفي إلى الإطار الحضري مثل القرى السياحية أو الصناعية، كذلك فإن العمل الزراعي قد يمارس بأساليب حديثة من خلال استخدام التكنولوجيا.

2.2. استخدام مركب السمات في التمييز بين الريف والحضر

نظرا لفشل أنصار المعيار الواحد أو المحك الواحد في التمييز بين الريف والحضر، ونظرا لخصوصية المجتمع الريفي والمجتمع الحضري والتي تجعل من الصعب الارتكاز على عامل واحد من أجل التمييز، فحجم الوحدة العمرانية التي يعيش فيها السكان أو تعدادهم أو نشاطهم المهني، أو تقسيم إداري معين هي محكات غير كافية، ولهذا جاء أنصار الاتجاه الاجتماعي الذين يرون أن المعيار الحقيقي في التمييز بين الريف والحضر هو شكل العلاقات، فالعبرة ليست في عدد السكان ولكن بنوعية العلاقات الإنسانية التي تميز الحياة الحضرية عن الريفية، وكذلك نماذج الجماعات المنتشرة ونوعية المعايير التي تنظم سلوك الناس وأنماط الضبط السائدة داخل المجتمع، ولذلك لجأ بعض الباحثين إلى استخدام عدة معايير أو ما يعرف بمركب السمات.

ومن أقدم المحاولات التي بذلت لتحديد خصائص المجتمع الحضري عن طريق مقارنته بالمجتمع الريفي، محاولة كل من "سوروكين" P.Sorokin و"كارل زيمرمان" Carl Zimmermann، وقد ميز سوروكين وزيمرمان بين الريف والحضر وفقا للأسس التالية:^[1]

— الاختلافات المهنية.

— الاختلافات البيئية.

[1]: هالة منصور، محاضرات في موضوعات علم الاجتماع الحضري، الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 2001، ص ص

— حجم المجتمع.

— كثافة السكان.

— تجانس السكان أو عدم تجانسهم نفسيا واجتماعيا وثقافيا ولغويا وكذلك من ناحية المعتقدات وأنماط السلوك، درجة الحراك الاجتماعي، معدلات الهجرة، شكل التباين الاجتماعي، أنساق التفاعل الاجتماعي.

وتتلخص محاولة سوروكين وكارل زيمرمان في نظرتهم إلى "المهنة" على أنها المحك الأساسي بين نموذجي المجتمع من فروق واختلافات^[1].

كما طور ردفيلد ثنائية تقابل بين مجتمع شعبي أو قروي وآخر حضري، فالمجتمع الشعبي أو القروي كما يقول "مجتمع صغير، منعزل، أمة متجانس يربط بين أعضائه إحساس قوي بالتضامن... والسلوك فيه تقليدي وتلقائي وشخصي، وفي هذا المجتمع يطغى كل ما هو مقدس على كل ما هو علماني، كما أن الاقتصاد يعتمد على المكانة أكثر من اعتماده على السوق"^[2].

وفي نفس السياق كانت نظرية ويرث الذي يرى أن المدينة تتميز عن الريف بعدة خصائص وضعها في مايلي:^[3]

الحجم الكبير للسكان، شدة الكثافة، النمو المصحوب بظهور نظام علماني وانهيار المعيار الأخلاقي، اللاتجانس، شيوع الضوابط الاجتماعية الرسمية، سيادة الضوابط الرسمية. ولكن حتى أعمال هذا الاتجاه (المحكات المتعددة) لم تسلم من النقد وخاصة رد فيلد وويرث فقد تم نقد هذه الأعمال من طرف الأنثروبولوجي لويس أوسكار^[4].

3.2. المتصل الريفي الحضري ودراسة الفروق الريفية الحضرية

نظرا للنقص الواضح الذي ميز أعمال نظرية الثنائيات الريفية الحضرية والتي لم تنجح في تقديم نظرية شمولية تفسر الفروق الريفية الحضرية، واصل بعض العلماء جهودا

[1]: للمزيد من التوضيح أنظر السيد عبد العاطي السيد، مرجع سبق ذكره، الصفحات، 68 - 70.

[2]: عبد القادر القصير، الهجرة من الأرياف إلى المدن، مرجع سابق، ص 39.

[3]: محمد الجوهري، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري، الأزارطة، دار المعرفة الجامعية، ص 195 - 196.

[4]: للتطلع حول هذه الانتقادات أنظر: السيد عبد العاطي السيد، مرجع سبق ذكره، ص 80 - 82. وهالة منصور، محاضرات في موضوعات علم الاجتماع الحضري، مرجع سبق ذكره، ص 130 - 133. ومحمد الجوهري، المرجع السابق، ص 206 - 208.

أخرى مغايرة لتطوير نظرية أكثر كفاءة من النظريات السابقة، وبرزت نظرية المتصل الريفي الحضري.

ويذهب أصحاب هذه النظرية إلى وجود نوع من التدرج القائم من المجتمعات في درجة التريف والتحضر، حيث يصبح من السهل بعد ذلك تصنيف أي مجتمع على نقطة من هذا المتصل، فهناك تدرج واضح يبدأ من القرية الصغيرة إلى الكبرى ثم المدينة الصغيرة فالمدينة الكبيرة ثم المجتمع المسيطر، فتصنيف الريف ثم الحضر يتم وفقاً للفروق الكمية في السمات المميزة للريفية والحضرية. "وتستند فكرة المتصل الريفي - الحضري من الناحية النظرية إلى افتراضين أساسيين الأول هو أن المجتمعات المحلية تتدرج بشكل مستمر من الريفية والحضرية، وفقاً لعدد من الخصائص Continuos Graduation، والثاني أن هذا التدرج يصاحبه بالضرورة اختلافات أو فروق متسقة Consistent Variation في أنماط السلوك^[1].

ومع أن أصحاب فكرة المتصل الريفي - الحضري لم يحصروا تلك الفروق المتسقة التي تحدث في أنماط السلوك والمصاحبة للتدرج المستمر في بعض المجتمعات، إلا أن علماء الاجتماع الحضري وضحوها كما يلي:^[2]

- البناء المهني.
- التدرج الاجتماعي.
- الحراك الاجتماعي.
- المشاركة في التنظيمات الطوعية.
- العزلة السكنية.
- التساند الوظيفي.
- العلاقات الاجتماعية.

ومع هذا فإن أصحاب نظرية المتصل الريفي الحضري، وعلى الرغم من أنهم تغلبوا على بعض المشكلات القياسية التي واجهت استخدام المعيار الواحد أو مركب السمات، فإن أهم الانتقادات التي وجهت إلى جميع الدراسات، سواء منها ما استخدم المعيار الواحد

[1]: محمد الجوهري، المرجع السابق، ص 209.

[2]: هالة منصور، محاضرات في موضوعات علم الاجتماع الحضري، مرجع سابق، ص 136.

أو المعايير المتعددة، إن هذه الفروق التي تميز الحياة في الريف عن الحياة في الحضر يمكن أن تختلف من ثقافة إلى أخرى.

3. خصائص الحياة الحضرية

لم تستقر الآراء بين العلماء في مجال علم الاجتماع الحضري حول العناصر الاجتماعية التي تميز المجتمع الحضري عن المجتمع الريفي، حتى أن هناك أربعين عنصرا يعتقد العلماء أنها تميز المجتمع الحضري عن المجتمع الريفي، أهمها:

1.3. اللاتجانس أو التباين الاجتماعي

من أبرز مميزات المجتمع الحضري عدم التجانس النسبي، فالمجتمع الحضري يضم في جعبته الكثير من الفئات السكانية المختلفة والانتماءات والخلفيات القومية والطائفية والاقتصادية... وهذا ما ينعكس بصورة واضحة على سلوك الأفراد، فنجد أن هذا النمط من الحياة يشجع ويؤكد الفروق الفردية، وكل هذا يجعل المدينة موطنا للتباين واللاتجانس، فتصبح كبوتقة تختلط فيها الأجناس والثقافات المتغايرة ويتحقق تكامل المجتمع من خلال ما يطره هذا الاختلاف والتباين من تضامن بين الأفراد يكون على أن هذا الاختلاف والتباين من تضامن بين الأفراد على أساس نفعهم لبعضهم البعض، وليس على أساس تماثلهم وتشابههم، كما هو الحال في المجتمع الريفي.

2.3. الطابع الثانوي للعلاقات الاجتماعية وسيطرة الضبط الرسمي

إن أهم ما أوجده اتساع حجم المدينة هو التحول الحاصل في العلاقات الأولية وسيطرة الضبط الرسمي محل الضبط الثانوي للأسرة، وذلك نتيجة لاحتكاك سكان الحضر في حياتهم اليومية بحلقات من المؤسسات والأشخاص لقضاء حاجاتهم، وذلك على نحو ما هو حادث في المكاتب والنوادي والجامعات، وارتباط الإنسان الحضري بالآخرين يكون على أساس نشاطهم وأدوارهم أو ما يقومون به من وظائف، وهذه الجماعات تختلف عن الجماعات الأولية، والتي تميز المجتمعات الريفية، والذي يكون التفاعل بين أعضائها بشكل مباشر، وما تقوم به هذه الجماعات من ضبط لسلوك أفرادها وذلك على النقيض مما هو موجود في المجتمع الحضري، الذي يمارس الضبط من خلال جماعات ثانوية مثل الشرطة، المحاكم إلى غير ذلك.

وفي هذه الحالة تفقد الأعراف والتقاليد الشعبية إلى حد ما تأثيرها كموجهات للسلوك، ولكن رغم سيطرة علاقات الجماعة الثانوية في المدينة، إلا أن هذا لا ينفي القول بأن مجتمع

المدينة في ذات الوقت عبارة عن مجموعة من الجماعات الأولية المتداخلة التي تمارس قدرا لا يستهان به من ضبط السلوك، ولكن ليس بالطريقة نفسها كما هو معمول به في الريف.

3.3. التنقل والحراك الاجتماعي

من بين الخصائص التي ركز عليها علماء الاجتماع الحضري في وصف خصائص الحياة الحضرية الحراك الاجتماعي، إذا يوجد في مجتمع المدينة أهم المنظمات الاجتماعية التي تعتبر وسائل للحراك الرأسي كالمؤسسات الدينية والقيادات العسكرية والبرلمانات والجامعات التي يستطيع الفرد من خلالها صعود السلم الاجتماعي الحضري إضافة إلى الحراك الاجتماعي لأعلى وأسفل في معدلات الدخل التي ترتفع وتتنخفض، والحراك الأفقي كالانتقال من جماعة أسرية إلى أخرى فيما يخص الزواج والطلاق... بالإضافة إلى وجود الانتقال من منطقة إلى أخرى، ومن عمل لآخر، والانتقال من مكان إقامة لمكان آخر.

4.3. الفردية: تشجع الحياة الحضرية وباستمرار تأكيد روح الفردية، وذلك كنتيجة حتمية للتزايد الهائل للسكان والتوسع الكبير للجموع البشرية، بالإضافة إلى الطابع الثانوي والطوعي للروابط الحضرية، وسهولة التنقل والحراك الاجتماعي، وتعارض المصالح وتعدد هذه العوامل من شأنها أن تؤثر على الفرد حيث يصبح هو المسؤول الوحيد عن قراراته وأفعاله وسلوكه، وبالمقابل تتلاشى روح الجماعة وتتهوى القيم المشجعة على ذلك من تماسك وتعاون في خضم الروابط والمنظمات الكبرى في المدينة.

5.3. سطحية العلاقات والروابط الاجتماعية

إن الروابط بين السكان تتميز بالسطحية، وأن هذه الخاصية ترتبط ارتباطا وثيقا بنمو وتباين السكان ويترتب على ذلك سيطرة الضبط الاجتماعي وظهور وسائل الاتصال بين الجماهير.

6.3. التخصص

تكشف الدراسات الحضرية المتنوعة على وجود تأكيد واضح على التخصص باعتباره سمة من سمات الحياة الحضرية في المدن، فالحياة في المدن تعتمد على التخصص بصفة بارزة، وهذا مرده إلى كثافة السكان واختلافهم، وينتج معه اختلافات في الحاجات من خدمات وسلع وأكل وغذاء، كما أن الكثافة السكانية تفرض وجود نوع من التخصص لتلبية المطالب المتزايدة، والتخصص يفرض تنظيم اجتماعي معقد لتقسيم العمل ووجود تخصصات متنوعة في مختلف المهن في مجال الخدمات والإنتاج.

7.3. الارتباط على أساس المصالح

إن خاصية الترابط على أساس المصالح أكثر وضوحاً في المدينة عنها في المجتمع الريفي، ويبدو هذا في علاقة الإنسان بغيره من الناس. فبالرغم من أن سكان المدينة يسكنون بجوار بعضهم البعض إلا أن حياتهم قائمة على أساس ارتباط كل منهم بالآخر، على أساس المصالح ويبدو ذلك في العلاقات الاجتماعية مع الأصدقاء والالتحاق بالنوادي أو جمعيات خيرية، وغير ذلك من أشكال التنظيمات الاجتماعية المميزة للمدينة.

يستطيع ساكن الحضر أن يحدد دائماً آخرين لهم نفس المصلحة، ولهذا نجد معظم الجماعات في المجتمع الحضري تستند أساساً على المصالح المتخصصة، نجد من بينها القوميات والنوادي، وأصبحت مصلحة الفرد ترتبط بمصالح جماعة معينة، كما أن الروابط تكون اختيارية وطوعية سواء على مستوى المهنة أو الهوية أو على مستوى الموطن الأصلي أو الديانة أو على مستوى السن والسلالة، ولهذا نجد في المجتمع الحضري كيانات مختلفة إدارية، سياسية، جغرافية تفتقر دائماً إلى الولاء والانتماء.

تعتبر الخصائص السالفة الذكر عن واقع غريب عن المجتمعات العربية، ومن ثم فإن هذه الخصائص تنطبق على واقع المدن الغربية والذي ميز نشأتها ونموها وبناءها الاجتماعي فهي (المدن الغربية) نتاج لنظام اقتصادي واجتماعي وفكري وحتى تاريخي.

إن مثل هذه الظروف التي ساهمت في بروز خصائص بعينها للحياة الاجتماعية الحضرية في الغرب (أمريكا، أوروبا) لا تنطبق على واقع المجتمع العربي، ولهذا فإن دراسة المدن العربية حاجة أكثر من ملحة للتوصل إلى بناء نماذج نظرية علمية تساعد في دراسة وفهم المجتمع العربي، وفي إعطاء تفسير للظواهر الاجتماعية ومنها ظاهرتي التحضر والحضرية.

4. المداخل النظرية التي تناولت (المدينة، الحضرية)

إن المتصفح للتراث النظري الضخم، والكتابات الخاصة بالنظريات السوسيولوجية الحضرية في كتب علم الاجتماع الحضري، يجد أن جميع النظريات والتفسيرات النظرية للظواهر الحضرية تصب في خمسة اتجاهات نظرية أساسية هي الاتجاه النفسي الاجتماعي، الاتجاه الأيكولوجي، الاتجاه الثقافي، الاتجاه القيمي، الاتجاه التكنولوجي.

1.4. الاتجاه النفسي - الاجتماعي

ويمثل هذا الاتجاه المدرسة الألمانية في علم الاجتماع "وتعرف من الناحية الزمنية بالمدرسة الكلاسيكية، كما تعرف بالاتجاه السلوكي، أو الاتجاه التنظيمي"^[1]. وبؤرة اهتمام أصحاب هذه المدرسة هو السلوك أو الفعل والعلاقات الاجتماعية والأشكال التنظيمية للحياة الاجتماعية الحضرية، فلا نطلق على الفرد صفة الحضري انطلاقاً من مكان إقامته في المدينة فحسب، ولكن المعيار الأساسي والذي على ضوءه نخصه بهذه السمة هو نمط السلوك، كالفعل العقلاني والابتعاد عن الاستجابة العاطفية نتيجة لتعدد الحياة الحضرية.

وتبرز معالم هذا الاتجاه في نظريات وأفكار كل من "فردينا ندتونيز" و"ماكس فيبر" و"جورج زيمل"، و"شبنجلر" "Oswald Spengler". الذين يرون أن السلوك الحضري ينتج من التعقيد النظامي غير المحدد للمدن، الذي يتميز بكثافة الحجم مما يدفع ساكني الحضر إلى التكيف مع أنماط معنية من السلوك والاستجابات لكي يتوافق مع الشخصية الحضرية مثل سيطرة الروح العقلانية والعلاقات اللاشخصية والإحساس بالكم والوقت والاتجاه نحو الرشادة في التعامل، وهكذا فإن الطبيعة المعقدة لنمط الحياة الحضرية يطبع سلوك الساكن الحضري بسمات خاصة وهذه السلوكيات ما تلبث أن تنعكس على المدينة في حد ذاتها (المؤسسات والتنظيمات...) وذلك انطلاقاً مما يحمله سكان المدن من تصور وأفكار وعقلانية ورشادة في حياتهم الخاصة وفي تعاملاتهم وهكذا فالعقلانية والمدينة شيان متلازمان^[2].

فبالنسبة لـ "جورج زيمل" الذي انطلق في عملية تحليله للمدينة على خصائص اجتماعية ليلقى الضوء على أهم صور التفاعل الاجتماعي المميزة للحياة الإنسانية في البيئة الحضرية وانتهى زيمل إلى أن ساكني الحضر بحاجة ماسة إلى مزيد من الدقة والتوقيت ليتمكنوا من الوفاء بالتزاماتهم وسط هذه الشبكة المعقدة لوظائف الحضرية، من أهم نتائج هذا التعقيد تطوير اقتصاد السوق والتنظيمات البيروقراطية الكبرى وسيطرة روح العقلانية والعلاقات اللاشخصية، وهذا ينعكس بدوره على شخصية الحضري فلكي يتوافق الحضري

[1]: محمد بومخلوف، التوطن الصناعي وقضايا المعاصرة، مرجع سابق، ص 71.

[2]: المرجع نفسه، ص 72.

مع هذا التعقيد النظامي عليه أن يكون أكثر عقلانية وإحساسا بالكم والوقت إن "المال" و"العقل" وليس "الروح" أو "القلب" يصبحان من أهم المقومات التي تضمن بقاء واستمرار وتوافق الشخصية الحضرية، والإنسان في المدينة يشعر أنه في حالة ضياع نظرا لتعدد جوانب الحياة فيها، هذه الحالة النفسية هي التي تجعل الناس يبتعدون عن الاستجابة العاطفية نتيجة لتعدد الحياة الحضرية، الأمر الذي تصبح معه العلاقات بين الإنسان وأقرانه وبينه وبين البيئة عموما علاقات جزئية^[1].

وهكذا فإن المدينة تطبع عقلية أفرادها (شخصية أفرادها) التي بدورها تطبع المدينة بطابع خاص من خلال التنظيمات، وذلك وفق ثلاث مستويات أساسية هي:^[2]

1- المستوى المادي الهيكلي التخطيطي للمدينة الذي يلاحظ في المسكن أو الشارع أو الحي أو المدينة ككل.

2- المستوى الاقتصادي القائم على الصناعة والتبادل، وعلاقات المصلحة والمنفعة والتعاقد

3- مستوى المؤسسات الرسمية التي تنظم الحياة في المدينة، مثل مؤسسات الضبط وحفظ الأمن والسهر على مصالح السكان.

2.4. الاتجاه الايكولوجي

تشير هذه التسمية في علم الاجتماع الحضري إلى الأعمال الضخمة لمدرسة شيكاغو التي انتهجت منحى خاص بها في تفسير الظواهر الاجتماعية الحضرية، وهذا الاتجاه من تأسيس الرواد الثلاثة "روبرت ايزر بارك" **Robert Ezra Park** وجماعة أخرى من العلماء أهمهم ريدريك مكنزي **Rederik. D.Mackenzie** "وايرنست برجس" **Ernest. Burgess**. وتأثرت هذه المدرسة بعدة تيارات فكرية مثل "الداروينية الاجتماعية، والاقتصاد الكلاسيكي واتجاه الأيكولوجيا الطبيعية، ولذلك نجد هذا الاتجاه يعتبر المدينة "مكانا طبيعيا" وأنها عبارة عن "بناء طبيعي" وذلك في تفسيره للعمليات الاجتماعية الحضرية وأنماط التفاعل الاجتماعي الحضري^[3].

[1]: إبراهيم الموسوي، "المدينة الإسلامية في ضوء علم الاجتماع الحضري"، www.Darislam.com, 2003/10/01، 14:00 ص 5.

[2]: محمد بومخلوف، مرجع سابق، ص 74.

[3]: المرجع نفسه، ص 74.

"كما أن الأفكار الرئيسية لهذه المدرسة كانت تتمركز حول الإجابة على سؤالين هما: ماهي القوى غير الاقتصادية التي تعمل على خلق ثقافة المدينة؟ وماهي إمكانيات الاختيار الحر والتجديد في ثقافة المدينة؟"^[1].

يرجع الفضل إلى "بارك" في تحديد الإطار العام للنظرية حين أعتبر المدينة مكانا طبيعيا لإقامة الإنسان المتحضر وهو يرى أن المدينة تيار طبيعي يخضع لقوانين خاصة به، ولأنها كذلك فإنه من الصعب تجاوز هذه القوانين لإجراء أي تعديلات في بنائها الفيزيقي، أو نظامها الأخلاقي وعلى هذا الأساس فإن المدينة تمثل وحدة على درجة عالية من التنظيم من حيث المكان انبثقت وفقا لقوانينها الخاصة. عند هذه المرحلة يأتي (دور بيرجس) فيما قدمه من تصور نظري للنمط الايكولوجي للمدينة، وتعرف هذه النظرية باسم نظرية الدوائر المتمركزة أو بالتصور الحلقي، والتي توصل إليها من خلال دراسته لمدينة شيكاغو مفادها "أنه ما لم يواجه نمو المدينة الأمريكية عوامل معوقة، فإنها تتخذ في هذا الشكل من النمو شكل خمس حلقات متحدة المركز، تمثل الحلقة الأولى منها منطقة الأعمال المركزية، وفيها تدور أكثر نشاطات المدينة وتقع على أطرافها حلقة ثانية هي منطقة التحول والانتقال تتعرض وباستمرار للتغير نتيجة لاتساع ونمو الحلقة الأولى، كما تتميز بكثافتها السكانية العالية، ظهور التفكك الاجتماعي أما الحلقة الثالثة فتضم منطقة ساكني الطبقة العاملة، يليها منطقة الفيلات، وفي النهاية تقع الحلقة الخامسة خارج حدود المدينة، حيث تشكل الضواحي والأطراف مناطق سكنية لذوي الدخل المرتفع"^[2].

وحسب الدكتور "بومخلوف" توصلت هذه المدرسة وفقا لمدخلها النظري إلى صياغة مجموعة من القضايا^[3].

المدينة مخبر اجتماعي: يمكن أن يتم من خلالها رصد جميع التفاعلات والعمليات الاجتماعية

الحي الطبيعي: ويقصدون به تلك الأحياء السكنية التي تنمو نموا طبيعيا وبصفة حرة دون تعميم مسبق، الأمر الذي يفسح المجال للحصول على بناء اجتماعي طبيعي للحي.

[1]: محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري - مدخل نظري -، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988، ص 37.

[2]: محمد بومخلوف، مرجع سابق، ص 75.

[3]: المرجع نفسه، ص 76.

علاقات المصلحة: فالناس يعيشون مع بعضهم لا لأنهم متشابهون بل لأن الواحد منهم ضروري للآخر.

التقسيم الاجتماعي للمجال الحضري: فالسكان يتوزعون على أحياء المدينة وفق مدخلهم الاقتصادي كما يتوزع المتفرجون على قاعات السينما.

المدينة من إنتاج الطبيعة البشرية: ففي المدينة تظهر وتبرز الطبيعة البشرية على حقيقتها حيث تسود فيها المنافسة والفردية وعلاقات المنفعة والعقلانية واختفاء السلوك العاطفي والتقليدي.

يجمع العلماء والمتخصصون في علم الاجتماع الحضري أن هذه النظرية تجاهلت العوامل الثقافية في سبيل تبسيط مشكلة البحث، وبهذا المعنى فهي تسلب البيئة الإنسانية خصوصيتها وتجردها من كل معنى، فالمدينة هي بناء التفاعل وليست بناء الحجر والصلب والأسمنت والإسفلت، كما أن هذه النظرية تنطبق على مدينة شيكاغو والمدن الأمريكية، وبذلك تفتقد هذه النظرية إلى التعميم.

3.4. اتجاه الثقافة الحضرية

هو أحد المداخل النظرية الذي يحاول بصفة خاصة تقديم صورة لنموذج المجتمع الحضري وما يميزه من خصائص من خلال منظور ثقافي باعتبار الحضرية ناتجة عن الحياة في المدينة نظرا لما تتمتع به من سمات وخصائص اجتماعية تميزها عن الحياة الاجتماعية الريفية.

ويتفق علماء الاجتماع الحضري على أن هذا الاتجاه من تطوير لويس ويرث وهو من مدرسة شيكاغو، وتتضمن مقالة ويرث الشهيرة الحضرية كطريقة للحياة "Urbanisme as a way of life" الدعائم الأساسية لهذا الاتجاه، بالإضافة إلى إسهامات ردفيلد الذي عرضنا أفكاره في العناصر السابقة من هذا الفصل.

4.4. الاتجاه القيمي

تؤكد هذه المدرسة أهمية القيم الثقافية أو الاجتماعية كمتغير محوري عند دراسة أنماط استخدام الأرض والبنىات الحضرية الاجتماعية، وتدخل كتابات "ماكس فيبر" في إطار تراث هذه المدرسة " فقد أعتبر فيبر قيم الإنسان الاجتماعية والثقافية المتغير المفسر المستقل

على حين اعتبر البناء الاجتماعي متغيراً تابعاً^[1]، "ولقد كتب بعض المؤلفين "فون جرونباوم Von Grunebaum" عام 1955 مقالا يؤيد هذا الاتجاه ويطبق أفكاره على المدن الإسلامية التقليدية التي تهيمن القيم الدينية فيها على أنواع النشاط المختلفة في الحياة الحضرية وقد توصل إلى ذلك حين استنتج من الصلاة التي تقام خمس مرات في اليوم وصيام شهر كامل في رمضان نتائج تتصل بغلبة القيم والمعتقدات وتأثيرها في طابع الحياة الحضرية"^[2].

5.4. الاتجاه التكنولوجي

يقوم هذا الاتجاه بدراسة تأثير وسائل التكنولوجيا (من وسائل الاتصال والمواصلات...) على البناء التكنولوجي للمجتمع الحضري، وعلى العلاقات الاجتماعية ودور التكنولوجيا في اختيار نوع المسكن ونوع الجيران، وهذا بفضل تطور الدراسات العمرانية.

ويعد "وليم أوجيرن" "W.Ogburn" و"أموس هولي" "A.Wauley" من رواد هذا الاتجاه وقد حرصا على تأكيد دور وسائل النقل في التأثير على الأنماط المكانية والزمانية للمدن والمراكز الحضرية.

"إن طبيعة سكان المدينة ومواقع إقامتهم وأعمالهم، تعد في نظر أوجيرن نتاجاً مباشراً لوظائف النقل المحلي، بل أن المدن ذاتها تعتبر من خلق وسائل النقل الخارجية والبعيدة المدى، كما أن تشتت سكان المراكز الحضرية، وإعادة التوزيع السكاني الذي تشهده هذه المواقع الحضرية وغير ذلك من عمليات إيكولوجية هي في نظر هولي استجابة مباشرة لما يشهده مجال النقل الداخلي والخارجي من اتساع ملحوظ في إمكانية الحركة وتسهيلات^[3]".

لا أحد يمكن أن ينكر ما للتكنولوجيا من آثار على الحياة الحضرية من تجهيز للمباني وتقريب للاتصالات وهذا ما يقلل من العزلة الاجتماعية ويؤثر على المركزية في المدن من عدمها. "كما قد تزيد وسائل الاتصال من فرص التماسك الاجتماعي عن طريق كثافة الاتصال الذي توفره التكنولوجيا الحديثة، كما أنها في ميدان البناء وفرت فرصة ظهور الأسرة النووية في كنف العائلة الممتدة أي الاستمرار في نفس البناء الاجتماعي، من خلال

[1]: إبراهيم الموسوي، مرجع سابق، ص 07.

[2]: محمد بومخلوف، مرجع سابق، ص 80.

[3]: المرجع نفسه، ص 80.

الانتقل مثلا إلى الضواحي والحصول على الأرض والبناء جماعة، ومع ذلك فإن هذه المظاهر تبقى كفرضيات تحتاج إلى تحقيق امبريقي واسع^[1].

5. بعض خصائص الحياة الحضرية والتحضر في المجتمع الجزائري^[2]

كانت الجزائر في عهد ما قبل الاستعمار تعتبر مجتمعا جماعيا تتوفر فيه علاقات عائلية أو قبلية، وكان الاقتصاد ولا سيما في الوسط الريفي يقوم بصفة خاصة على إنتاج الحاجات بالنسبة للجماعة الاجتماعية القائمة (القبيلة أو العشيرة) التي تجد في تحقيق عيشها مما تنتجه بيدها، ومن ثم لم يكن المجتمع في أزمة بل كان في توازن على أن هذا التوازن لم يكن إلا نسبيا.

فقد وقع من التغيرات والتقلبات البنيوية ما هز المجتمع وزعزعه، إن التقلبات الكثيرة، التي انتابت المجتمع الريفي التقليدي منذ بداية القرن العشرين أخلت بالتوازن النسبي الذي كان قائما بين الإنسان والطبيعة، وأساءت إلى المعيشة البشرية وحتى الحيوانية وأدخلت على المجموعة عناصر جديدة غيرت شكلها.

"إن هذه السياسة الاستعمارية أنتجت وضعاً اجتماعياً يمثل حالة نموذجية لمخطط كولونيالي متكامل لنقل شعب ذي تقاليد حضارية عريقة إلى وضع شبه بدائي تمهيدا لإخضاعه وإباداته"^[3].

فوقع تفكيك للبنى العائلية أو القبلية وتغيير بعيد المدى في عادات السكان ولاسيما الريفيين منهم وفي نمط معيشتهم، حيث تحطم نمط الإنتاج الرعوي الذي كان يجمع أفراد العائلة أو القبيلة في وحدة واحدة، والذي كان أي (النمط الإنتاجي) يحقق لهم العيش والاستقرار وقامت مقامه شيئا فشيئا أنظمة زراعية من النوع الخفيف الواسع التي لا تؤتي إلا القليل من الفائض الغذائي فأصبح التعلق بالأرض مهدد الأركان، وبدأت ظاهرة النزوح من الريف محدثة عدم الاستقرار الاجتماعي ومكونة لبداية ما قد يسمى بهامشية السكان النازحين، وتحولت فجأة أزمة الأرياف إلى أزمة المدن، إنها أزمة البنى الحضرية (السكن،

[1]: المرجع نفسه، ص 81.

[2]: سأعتمد في عرض هذا العنصر على رسالة الماجستير لمحمد المختار بوراكي، "السلطة الأبوية في العائلة الجزائرية وحركة التغير الاجتماعي"، بغداد: معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات الاجتماعية، 1987 الصفحات 59 - 67.

[3]: محمد بومخلوف، مرجع سابق، ص 124.

التسيير، التموين، أوقات الفراغ) التي تخضع لصعوبة متعاضمة من زحمة السكان الجدد، إنها كذلك أزمة لمدينة هشة.

وكان للاستعمار أسوأ الآثار على سكان الريف بالخصوص لعزلتهم وهامشيتهم، ومن آثاره تمزيق الأملاك الزراعية العائلية وتحطيم نظام إنتاج المواد الغذائية مما جر تعمم الفقر وأزمة غذائية ونشأت من ذلك كله من تمييز مختلف المجموعات الاجتماعية فوارق اقتصادية واجتماعية وثقافية كبيرة الخطورة، وهكذا أخذ المجتمع الجزائري التقليدي من جراء التغيرات البنيوية المتعددة يتحول شيئاً فشيئاً إلى مجتمع متغاير الصفات سواء في الميدان الاجتماعي أو الاقتصادي العام أو في مجال العلاقات السلوكية الأساسية للسكان، وأن هذا التغاير لا يبدو بصورة أوضح في ذلك الوسط الريفي الذي تغير وأصبح يعرف مجموعة من الأنماط العائلية الزوجية ذات الطابع الحضري.

إن التطور التاريخي لنمط الحياة الاجتماعية في الجزائر خلق تقلبات كثيرة في بنية المجتمع الجزائري مجتمع شديد التنوع، وكثير التناقضات، حيث جعلت واقع المجتمع الجزائري يتسم بازدواج نمط الحياة التقليدي والحضري الأول يظهر في تقديس الحياة القديمة، والآخر يظهر في التطلع إلى الحياة العصرية، ولكن ليست الحياة الحضرية، مدنية بوجه الحصر، بل تقليدية إلى وجه كبير بحيث أن البلد تقليدي أساساً مع وجود دائم لتجمعات سكنية مدنية.

والمنطقة الريفية: وبدأت هذه المنطقة بعد الاستقلال تعرف التغيرات الاجتماعية التربوية والاجتماعية الاقتصادية والاجتماعية المهنية، كما أن هذه المنطقة الريفية هي التي يوجد فيها البناء الاجتماعي العائلي التقليدي Structure - Socio - Familiale - Traditionnelle وهي أكثر ثباتاً في الوقت الحاضر، وتغيرات هذا البناء ليست داخلية للجماعة الاجتماعية العائلية، التي تحتفظ بنفس النسق للمراجع الاجتماعية، لكنها خارجية للجماعة بمفاهيم التربية المدرسية للأطفال والعمل المأجور في ميدان عصري للرجال وبإدخال باستمرار فوائد عصرية في الوسط الاجتماعي العائلي (ماء، ضوء، غاز) إلى غير ذلك، كذلك الجماعة الاجتماعية لهذه المنطقة وفيه لنسق القيم التقليدية ومرتبطة دائماً بالبناء التقليدي، لكن عناصر خارجية قوية وإيجابية بدأت تقتحم النظام الاقتصادي والنظام السياسي والنظام العرفي (القضائي) لهذا البناء الاجتماعي العائلي.

المنطقة الحضرية: متكونة من مدن صغيرة ومتوسطة وكبيرة باستثناء المدن الصغيرة التي تدخل في منطقة شبه حضرية، والمنطقة الحضرية كما تشير التقديرات إلى أن نسبة التحضر بلغت 55% عام 1994 بعد ما كانت تمثل 30% عام 1960 "ولذلك يمكن القول أن المجتمع الجزائري من الناحية السيسولوجية لا زال يعتبر مجتمعا ريفيا، أو نصف متحضر، أو حديث التحضر، وذلك لأن تقريبا نصف السكان لا زالوا يقيمون في المناطق الريفية، وأن النصف الآخر من السكان المقيمين في المدن معظمهم من أصول اجتماعية ريفية وتحضرهم حديث لا يتعدى عمر الجيل الواحد في أعظم الحالات^[1].

إن هذه الحقيقة بالغة الأهمية بالنسبة للمجتمع الحضري على المستوى السيسولوجي لفهم ومعالجة الظواهر الحضرية والأنظمة الحضرية (نظام الزواج، العائلة)، حيث نجد النظام العائلي والبناء الاجتماعي، يعرف أكثر تثقيفا ولكن بدون أن يرفض نسق المراجع الاجتماعية ونسق القيم التقليدية.

بالإضافة إلى ما تقدم نجد القرية والمدينة ترتبطان بشبكة من العلاقات الاجتماعية ريفية حضرية، وقد عملت مراكز الأسواق على استقرار علاقات القرية بالمدينة، كما أن التحرك على الصعيد المكاني ينحصر في انتقال مركز الثقل في الجزائر من الأرياف نحو المدن التي يعيش فيها أكثر من نصف السكان، وقد تجرد أهل الريف بأموال هائلة متتالية من طابعهم الريفي.

وينبغي في نفس الوقت الذي يجري فيه (تحضر الريف التقليدي) أن نلاحظ (عملية تريف المدينة)، إطفاء الطابع الريفي التقليدي على المدينة، حيث أن مساكن المدن تنتشر بعيدا عن مركز المدينة حتى تصل إلى قلب الريف، ولا يمكن تخطيط حدودها بشكل قاطع على الخريطة، وهناك أقاليم ظلت ريفية بأكملها حتى وقتنا هذا، وينمو في هذه المناطق نمط من الحياة يعد ريفيا نسبيا، إن لم يكن ريفيا خالصا، وهكذا فإن الصراع بين ما هو تقليدي وما هو حديث، يحسم غالبا لصالح الطرف الأول، أي التقليدي، فأبناء ثقافة المجتمع الجزائري لم يتخلوا عن أساليبهم الريفية على الرغم من تحولهم إلى حياة المدنية، واشتغالهم بالوظائف الحكومية وانفتاحهم على العالم الخارجي والسبب في ذلك يعود إلى سيطرة القدرة

[1]: محمد بومخلوف، مرجع سابق، ص 121.

الاستعمارية على المجتمع الجزائري، ودماره العميق جعله يميل إلى الانطواء على بقايا معدات نظام المراجع الاجتماعية الثقافية المعروفة قبل الاستعمار، لأنها تمثل الأصل في نظر الفرد الجزائري لا يمكن التخلي عنها والإنكار التام للعلاقات الاجتماعية المميزة للنظام الرأسمالي الاستعماري، ويمكن أن نجد هذا الإنكار في نواحي مختلفة في كل القطر الجزائري وخاصة في المجتمع الريفي الذي يكون فيه التغيير بطيئاً.

وعلى الرغم من قبول المجتمع الكثير من التغيرات المادية التكنولوجية الحديثة، معنى ذلك أن التغيير يمكن أن يصيب الجانب المادي من الثقافة بينما يظل الجانب الروحي منها صامدا يقاوم التغيير، وهذا يعني أن التغير في الجوانب المادية أسرع منه في الجوانب اللامادية مما يؤدي إلى حدوث التخلف الثقافي، ومن جهة أخرى فإن الثقافة التقليدية للمجتمع مستمرة في التجلي بطريقة أو بأخرى لكنها تبقى هامشية في الوظائف الاقتصادية الاجتماعية والتربوية الحديثة.

خلاصة

بناء على ما سبق، يتضح أن المجتمع الحضري أو مجتمع المدينة يرتبط بأسلوب حياة معين يتبلور في ضوء أفكار الناس وتقاليدهم وعاداتهم، ويؤثر بالتالي في تحديد أنماط سلوكهم وفق ما يعتقدون من قيم وما يلتزمون به من أعراف، كما يتأثرون بالنظام الاقتصادي، فهو المحدد للنشاط السائد في المجتمع الحضري، ومن خلاله تتحدد الإمكانيات المادية المؤثرة في الجوانب السالفة الذكر، ولهذا تختلف الحياة الحضرية الخاصة بالحياة الاجتماعية المتأثرة بالتصنيع، مما يؤدي إلى ظهور خصائص معينة تنتم بها الحياة في المدينة عنها في الريف من جملتها الكثافة السكانية العالية، وضعف الروابط القرابية وضعف العلاقات الاجتماعية وغيرها.

الفصل الثالث

الزواج والقرابة (دراسة سيولوجية)

نتطرق في هذا الفصل إلى نظام الزواج بغرض معرفة أشكاله ومناقشة أهم نظريات الاختيار الزواجي، لأن زواج الأقارب هو الآخر نمط معين من الزواج وينطبق عليه ما ينطبق على الأشكال الزواجية الأخرى. أما في الجزء الثاني من هذا الفصل نتطرق فيه إلى نظام القرابة من حيث مفهومها وأنواعها وتصنيفاتها وعرض أهم نظرياتها.

أولاً: الزواج

نتناول في هذا الجزء نظام الزواج من حيث المفهوم، والأشكال.

1. تعريف مفهوم الزواج

سنوضح المعنى اللغوي لمفهوم الزواج ثم المعنى البيولوجي والمعنى الاصطلاحي له.

1.1. التعريف اللغوي

بالرجوع إلى قواميس اللغة العربية نجد أن التعريف اللغوي يشير كما في المعجم الوسيط "زوج الأشياء تزويجا وزواجا قرن بعضها ببعض، والزواج أي اقتران الزوج بالزوجة أو الذكر والأنثى"^[1]، كما نجد في المعجم الوجيز "تزوج امرأة وبها اتخذها زوجته، والزواج اقتران الزوج بالزوجة أو الذكر والأنثى"^[2]، وفي القاموس الجديد للطلاب "الزواج هو اقتران الرجل بالمرأة بعقد شرعي"^[3].

يتضح من معاني الزواج من خلال ما جاء في هذه المعاجم أن الزواج لفظ عربي موضوع لاقتران أحد الشئيين بالآخر بازدواجهما بعد أن كان منفردا عن الآخر ومنه قوله تعالى "وإذا النفوس زوجت"^[4]، قوله تعالى "وزوجناهم بحور عين"^[5].

خلاصة القول أن الزواج في اللغة العربية يعني الاقتران، أي اقتران الرجل بالمرأة على وجه مخصوص لتكوين أسرة، حتى أصبح عند إطلاقه لا يفهم منه إلا ذلك المعنى.

2.1. التعريف البيولوجي

إن الحديث عن التعريف البيولوجي يقودنا حتما إلى إظهار الفرق بين مفهومي الزواج والتزاوج، فالأول مفهوم سسيولوجي في حين أن التزاوج مفهوم بيولوجي، حيث يعني

[1]: إبراهيم مصطفى، المعجم الوسيط، مرجع سابق، ص 460.

[2]: إبراهيم مذكور، المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، 1996، ص 295.

[3]: بلحسن البليش، علي بن هادية، الجيلاني بن الحاج يحي، القاموس الجديد للطلاب، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ط7، 1971، ص 436.

[4]: سورة التكوين، الآية 7.

[5]: سورة الطور، الآية 20.

"الارتباط الذي يجمع بين الرجال والنساء بغرض الإشباع الجنسي أساسا، وتتميز تلك العلاقات بأنها تكاد تكون مؤقتة في الغالب، وقد تكون عابرة، وهي في العادة لا تفرض أية التزامات أو مسؤوليات على الأطراف الداخلة فيها"^[1].

وهناك من ينظر إلى الزواج على أنه ينشأ من الناحية البيولوجية على "أن الذكر والأنثى كل منهما وحدة ناقصة لا يستطيع الاستمرار بالحياة لأنه نصف أو جزء من ذلك الأصل الذي اشتق منه، والذي لا يكون فيه جوهر الحياة كاملا وصالحا للتناسل، ولا يكتمل إلا بأن يواجه بالنصف الآخر، كما في الأصل ولا بد من اتحادهما ليتم الفرد الذي يستطيع الاستمرار في الحياة"^[2].

كما أن الزواج من الناحية البيولوجية هو "ضرورة من أجل الحقائق المتعلقة بالتناسل وتربية الأطفال، أي أنه ينشأ عن طول الفترة التي يعتمد فيها الأطفال على والديهم وحاجاتهم إلى العناية الأبوية باستمرار، إن ما يميز أو يشكل الزواج البشري هو ارتباط التزاوج بالأبوة"^[3].

فالزواج من الناحية البيولوجية، يقتضي المعاشرة الجنسية بين الشخصين المتزوجين، وإنجاب الأطفال، وهذا يقتضي طبعا مهمة تحمل المسؤوليات التي تتولاها العائلة الجديدة، وهذا هو سر بقاء الجنس البشري واستمراره وتواصله. والشهوة الجنسية ما هي إلا دافع لإنجاب الولد، وأن الغرض الأسمى للزواج منذ وجود البشرية هو إنجاب الذرية والحفاظ على الجنس الأدمي.

يمكن القول في الأخير أن الزواج في كل مجتمع هو عبارة عن مجموعة من الأنماط الثقافية لإقرار الأبوة، وتهيئة الأساس المستقر للعناية بالأطفال وتربيتهم، فالزواج هو بالفعل الوسيلة الثقافية الأساسية لاستمرار الأسرة والجماعات الأخرى القائمة على القرابة.

3.1. التعريف الاصطلاحي

إن الزواج نظام عالمي من أهم النظم الاجتماعية، وهو ظاهرة عالمية وعامة في كافة المجتمعات الإنسانية، ولهذا يصعب تقديم تعريف شامل، لأن الزواج مجموعة من الأنماط

[1]: محمد الجوهري، دراسات أنثروبولوجية معاصرة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1993، ص 109.

[2]: عمر رضا كحالة، مرجع سابق، ص 9.

[3]: تأليف نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 279.

الثقافية وبالتالي فهو يختلف باختلاف الثقافات والبيئات والمجتمعات، ولهذا نجد تباينا واضحا في معانيه من خلال استعراض التعاريف التالية، فهناك من ينظر إليه على أنه علاقة، وهناك من ينظر إليه على أنه عقد سواء كان هذا العقد شرعيا أو اجتماعيا أو قانونيا، وهناك في الأخير من ينظر إليه على أنه مؤسسة اجتماعية... إلخ.

ومن بين التعاريف التي تنتظر إلى الزواج على أنه نوع من العلاقات نذكر ما يلي:
 "علاقة جنسية مقررة اجتماعيا بين شخصين أو أكثر ينتميان إلى جنسين مختلفين ويتوقع أن تستمر لمدة أطول من الوقت تتطلبه عملية حمل وإنجاب الأطفال"^[1].

يلاحظ على هذا التعريف أنه ينظر إلى الزواج على أنه علاقة جنسية بين رجل وامرأة أو أكثر وفي هذا إشارة إلى أشكال الزواج المعروفة عند بعض المجتمعات (الزواج التعددي)^[2] والتي يقرها المجتمع، وتلقى اعترافا اجتماعيا من قبل أعضاء المجتمع، أي أن الزواج بهذا المعنى يستبعد العلاقات الجنسية مع أشخاص آخرين كعلاقة الزنا والبغي أو العلاقات العارضة التي لا يعترف بها القانون أو المجتمع أو الدين.

كما نجد أيضا "يعد الزواج في صورته التقليدية علاقة قانونية بين رجل وامرأة بالغين تترتب عليها حقوق وواجبات معينة"^[3].

يبين هذا التعريف البعد القانوني للزواج، والذي يترتب عليه الإلتزام بنتائج العلاقة الزوجية من حقوق وواجبات كلا الزوجين اتجاه الآخر، والأهم من ذلك، رعاية الأبناء الذين ينتجهم هذا الزواج.

وعرف الزواج من طرف الأنثربولوجي "John Beattie" بأنه "علاقة اجتماعية منظمة، وأنه يرتبط بعدد من العلاقات الاجتماعية، وهو بمثابة وحدة جنسية مشروعة بين رجل وامرأة"^[4].

يرى صاحب هذا التعريف أنه لكي تكتسب هذه العلاقة بين الجنسين طابع المشروعية يجب أن تنظم وفقا للمعايير والضوابط والقيم الاجتماعية التي يرتضيها المجتمع.

[1]: المرجع نفسه، ص 279.

[2]: الزواج التعددي الذي يأخذ شكل تعدد الزوجات لرجل واحد أو تعدد الأزواج لامرأة واحدة.

[3]: جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 792.

[4]: حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الأنثربولوجيا في المجال التطبيقي، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1989، ص 87.

أما "ميردوك" الأنثروبولوجي الشهير فيعرف الزواج بأنه "علاقة بين رجل أو أكثر مع امرأة أو أكثر يقرها القانون أو العادات، و تنطوي على حقوق وواجبات معنية تترتب على اتحاد الطرفين، وعلى إنجاب الأطفال الذين يولدون نتيجة هذا الزواج"^[1].

ولاقى تعريف ميردوك للزواج قبولا واسعا لدى جمهور العلماء، والذي أشار فيه إلى نوع أو شكل معين من أشكال الزواج، وهذا نتيجة للبحوث التي قام بها على عدة مجتمعات من العالم، وهو يرى أن الزواج ليس مجرد علاقة جنسية للأطراف الداخلة فيه، بقدر ما هو مسؤولية ينبغي على المتزوجين تحمل أعباءها.

أما من بين التعاريف التي تنتظر إلى الزواج على أنه عقد وهي كثيرة بالتأكيد نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

الزواج هو "عقد يبيح للرجل والمرأة اتصال كل منهما بالآخر اتصالا جنسيا وتكوين أسرة"^[2].

من خلال هذا التعريف يتضح أن الزواج هو عقد من خلاله يتم تكوين أسرة، أي أن الزواج هو المقدمة الطبيعية للأسرة، وطبيعة هذا العقد تختلف باختلاف المجتمعات والشرائع.

ويمكن إدراج هذا التعريف أيضا " الزواج عقد شرعي، يحدد علاقة الزوج بالزوجة، وعلاقة الآباء بالأبناء، ويتم بطريقة عامة ومقدسة، بل قد يبارك في بعض الأحيان كسر من الأسرار المقدسة"^[3].

يبين هذا التعريف أن عقد الزواج هو الذي يضبط العلاقة بين الزوجين، وعلاقة الزوجين بالأبناء، وفي هذا التعريف نجد إشارة إلى قداسة الزواج في الديانة المسيحية الذي تعتبره سر من الأسرار الإلهية، فهو رباط يكتسي طابع القدسية والعظمة، ولا ينفصل من خلاله الزوجان إلا إذا فرقهما الموت (في بعض المذاهب المسيحية المتشددة).

وهناك من يرى أن الزواج "عقد قانوني لأنه يحدد العلاقة بين الزوج والزوجة والآباء والأطفال، كما يجب أن يتم على الملأ وينال في هذه الحالة البركة الدينية، وقد يكون في

[1]: غريب سيد أحمد وآخرون ، علم الاجتماع الأسرة، الأزاربطة: دار المعرفة الجامعية، 2001، ص 25.

[2]: إعداد نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين، معجم العلوم الاجتماعية ، مصر: الهيئة العامة للكتاب، 1975، ص 304.

[3]: جوردن مارشال، مرجع سابق، ص 279.

أحيان أخرى شعيرة، ومن ثم يجب في هذه الحالة أن ينال العناية أو الرعاية الطبية من السحر^[1].

نلاحظ على هذا التعريف أنه لا يختلف كثيرا عن التعريف السابق، ولكن بالإضافة التي قدمها لنا هي أن هذا العقد (الزواج) يتم أمام الملاء، من أجل الإشهار والإعلان أمام الناس، وإضفاء الطابع أو الاعتراف الاجتماعي، أو إضفاء الطابع القانوني أو الديني أو الشعائري على الزواج، وذلك تبعا لثقافة كل مجتمع.

أما من بين التعاريف التي تنظر إلى الزواج على أنه مؤسسة نذكر ما يلي:

يقول "نور الدين طوالي" أثناء حديثه عن الطقوس التقليدية في الجزائر أن الزواج "مؤسسة مقدسة في الإسلام وهدفه الرئيسي إضفاء الشرعية على العلاقة بين الجنسين والنكاح يستمد قيمته من التعاليم الدينية لأنه أولا رقية يحمي من خطر الزنا"^[2].

إن الزواج في ضوء هذا التعريف هو رابطة مقدسة تؤسس من خلالها العلاقات الإنسانية، وهو عبادة، فأساس الزواج هو السكن الروحي بين الزوجين من أجل تأسيس أسرة تقوم على التعاون والرحمة.

ومن التعاريف التي وردت في موسوعة Encarta حول الزواج: "أنه من أهم المؤسسات الاجتماعية وأقدمها معترف به من القانون، وهو ارتباط أو اتحاد رجل وامرأة في هيئة خاصة مستقلة ومقاربة ومتماسكة تهدف دائما إلى تكوين أسرة"^[3].

ويعد الزواج بأنه "مؤسسة اجتماعية مهمة لها نصوصها وأحكامها وقوانينها وقيمها التي تختلف من حضارة إلى أخرى"^[4].

2. أشكال الزواج

عرف الزواج عبر تاريخ البشرية الحافل بالتغيرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أشكالاً مختلفة وأنماطاً متباينة، ودلت الدراسات السسيولوجية والأنثروبولوجية المبكرة وجود أشكال مختلفة للزواج، وهناك شبه اتفاق بين العلماء على أن أشكال الزواج

[1]: عبد الهادي الجوهري، مرجع سابق، ص 114.

[2]: نور الدين طوالي، الدين والطقوس والتغيرات، ترجمة وجيه البعيني، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1988، ص 88.

[3]: Encyclopédie Microsoft Encarta. "Mariage". 2000.

[4]: إحسان محمد الحسن، العائلة والقراءة والزواج - دراسة تحليلية في تغير نظم العائلة والقراءة والزواج في المجتمع العربي-، بيروت: دار الطليعة، 1981، ص 16.

التي عرفت بها البشرية يمكن تصنيفها إلى شكلين أساسيين هما الزواج الأحادي (Monogamie) والزواج التعددي (Polygamie) الذي يأخذ شكل تعدد الزوجات (Polygynie) أو تعدد الأزواج (Polyandrie) بالإضافة إلى الزواج الجماعي.

1.2. الزواج الأحادي (Monogamie)

يعد هذا الشكل من الزواج في معظم الثقافات هو الشكل الطبيعي للزواج، ولكن في ضوء الثقافات الأخرى يكون تفضيله نسبياً، وهو يقوم على زواج رجل واحد من امرأة واحدة ولا يسمح في هذا النظام أن يكون للرجل أكثر من زوجة واحدة في وقت واحد، ولا للمرأة أكثر من زوج واحد كذلك، وقد عرف انتشاراً واسعاً عبر الزمن، وأخذ بهذا النظام كثيراً من المجتمعات الإنسانية قديماً وحديثاً، "وساد على الأخص في العصور القديمة عند اليونان والرومان"^[1].

وجعلت المسيحية من هذا النظام المثل الأعلى للزواج، وإن لم يرد في الأناجيل نص صريح على تحريم تعدد الزوجات، وإذا كان المسيحيون قد ساد بينهم هذا النظام، فهذا راجع إلى أن معظم الأمم الأوربية انتشرت فيها المسيحية.

"ويعتبر الزواج الأحادي الزواج المفضل عند الجماعات التي تعيش على الصيد وجمع الثمار مثل قبائل Semang في أندوسيا، وقبائل فيداس Veddeas، ويوجد كذلك في القبائل الزراعية عند هنود البيبلو في الجنوب الغربي من أمريكا الشمالية مثل قبائل الهوبي Hopi، وكذلك عند قبائل الإيروكا الأصليين الذين يعيشون في مدينة نيويورك"^[2].

2.2. الزواج التعددي (Polygamie)

يشير إلى زواج فرد "رجل أو امرأة" بكثيرين رجال أو نساء، وهذا النظام عكس قاعدة الزواج الأحادي، وينقسم الزواج التعددي إلى تعدد الأزواج والزوجات معاً.

3.2. نظام تعدد الأزواج (Polyandrie)

إن تعدد الأزواج، الذي تعيش فيه امرأة واحدة مع زوجين أو أكثر في وقت واحد، نظام غريب يسمح لمجموعة من الرجال أن يشتركوا في زوجة واحدة بحيث يكون حقا مشاعاً لهم، وقد ظهر هذا النظام في مجتمعات عدة وفيه يكون الأزواج أخوة في الغالب

[1]: إبراهيم مذكور وآخرون، معجم العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص 638.

[2]: محمد حسن غامري، مقدمة في الأنثروبولوجيا العامة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص 77.

واختيار الزوجة يكون غالبا من حق الأخ الأكبر، ويفهم الاخوة من عقد الزواج أنهم جميعا يشتركون في العلاقات الزوجية مع هذه الزوجة وثمرات هذا الزواج (الأطفال) تلحق بالأخ الأكبر، أي أنه بمثابة الزوج الأصيل أما باقي الإخوة فيعتبرون أزواجا ثانويين، وقد يكون الأزواج أقارباً فقط، وفي حالات أخرى يكون الرجال غرباء ولا تشترط إقامتهم في مكان واحد، فقد يكون لكل رجل إقامته الخاصة وتقوم الزوجة بالمرور عليهم في فترات محددة لمعاشرتهم.

"وأصبح هذا النوع من الزواج نادر الوجود، ولكن ما تزال بعض المجتمعات حتى الآن تمارسه، مثل القبائل التي تعيش في الكونغو البلجيكي (سابقا)، وفي شمال نيجيريا وهنود البافيوتسو Poviotsso في أمريكا الشمالية، وقبائل الأركيز وعند بعض الطوائف في الهند والتبت وكاشمير"^[1].

ويرجع انتشار هذا النظام من الزواج إلى عوامل كثيرة تختلف باختلاف الثقافات منها ندرة النساء التي ترجع بدورها إلى ممارسة وأد البنات، والذي نجم عنها عدم تساوي النسبة بين الجنسين، وكان يمارس هذا النوع من أجل حفظ النسل وكذا المحافظة على ممتلكات الأسرة هذا بالإضافة للأسباب الاقتصادية كانتشار الفقر وارتفاع ثمن المرأة.

4.2. تعدد الزوجات (Polygynie)

هو النظام الذي بمقتضاه يتزوج الرجل عددا من الزوجات، كما يعتبر نظام تعدد الزوجات هو أكثر الأشكال انتشارا خاصة في المجتمعات البدائية، ويدل في ناحية منه على المكانة العالية والمتميزة للرجل وعلى الثراء أيضا، ويكون هذا الزواج (تعدد الزوجات) مفضلا في القطاعات الزراعية أين تكون الحاجة ماسة إلى إنجاب عدد كبير من الأولاد (خاصة الذكور منهم لكونهم الطاقة العاملة)، ويلجأ الرجل إلى الزواج من عدد من النساء يساعدنه في عمله وينجب له أولادا كثيرين.

ومن أشهر الشعوب والمجتمعات القديمة التي أقرته العبرانيون والعرب والصقالبة والسكسون ومن الشعوب التي تسير عليه الآن الشعوب الإسلامية، وكثير من سكان إفريقيا والهند والصين واليابان^[2].

[1]: المرجع نفسه، ص 78.

[2]: إبراهيم مذكور وآخرون، معجم العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص 159.

ويختلف نظام تعدد الزوجات من مجتمع لآخر بشكل واضح في مجال التطبيق فعلا، وذلك وفقا وتماشيا لطبيعة النظام العقائدي، فبعض المجتمعات تبيح التعدد دون تحديد وبعضها تقيده بأوضاع وشروط محددة، وتختلف المجتمعات من حيث تحديد الأوضاع القانونية، والمراكز الاجتماعية للزوجات، فبعض النظم تساوي بينهن جميعا، وبعضها يفرق بينهن حيث تصير إحداهن الزوجة الأصلية ينتسب إليها جميع أبناء الرجل منها ومن غيرها، وتتباين المجتمعات من حيث النظر إلى التعدد فالبعض تعده واجبا والبعض تراه جائزا.

5.2. الزواج الجمعي (Group marriage)

موضوع أسال الكثير من الحبر في فترة ظهور النظريات الأنثروبولوجية الأولى (أمثال مورجان Morgan ولبوك Lubbock وفرازر Frazer بالخصوص) سواء تحت هذا الاسم، أو ما أطلق عليه أيضا اسم المشاعية الجنسية^[1].

وفكرة الزواج الجماعي "قد تعود إلى الملاحظات غير الدقيقة للمكتشفين في القرن الثامن عشر من أمثال لبوك للعادات الجنسية عند المجتمعات البلنزية، فقد ذهب لويس هنري مورجان إلى أن زواج الجماعة الذي تكتسب فيه الحقوق الجنسية والإنجابية لمجموعة من الرجال هو الصورة الأصلية للأسرة، كما استخدم فردريك انجلز هذه الفكرة في نظريته التطورية للأسرة وتطور الدولة"^[2].

والزواج الجمعي وفقا لهؤلاء العلماء يمثل المرحلة الأولى، حيث لم يكن الإنسان يعرف أشكال الزواج على الإطلاق، وأنه كان يعيش حالة من المشاعية الجنسية، ثم اهتدى إلى الزواج الجماعي الذي تتساوى فيه مجموعة من الذكور والإناث بحقوق زواجية متساوية.

وتفرع عن الزواج الجمعي أشكال مختلفة منها الزواج الأخوي الذي بمقتضاه يتعاشر الأخوة والأخوات معاشرة زواجية في نطاق الأسرة، ومنها زواج الأقارب وبمقتضاه يتعاشر بعض الأقارب بطائفة من أقاربهم أو من الأبعاد على حسب النظم التي يأخذ بها المجتمع.

[1]: François Gresle ; Michel Panoff; Michel Perrin ; Pierre Tripier ; Dictionnaire des science humaine- Anthropologie Sociologie-, France : Nathan Université ; 1997 ; P 224.

[2]: جوردن مارشال، مرجع سابق، ص 796.

وبالرغم مما قلناه عن الزواج الجماعي، يبقى شكلا من أشكال الزواج النادرة الحدوث خاصة في الوقت الحالي، إلا في حالات فردية وشاذة.

4. نظريات الاختيار الزواجي

انشغل الناس منذ القدم بمعرفة الأسس التي يستند إليها في اختيار الزوج لزوجته، وقد انقسم هؤلاء إلى أكثر من فريق بعضهم يرى أن الشبيه يتزوج شبيهه، وفريق آخر يذهب إلى أن الأضداد تتجاذب، وفريق ثالث يرى أن الزواج يتم على أساس التكميل بين الشريكين، وظهرت نظريات علمية تحاول كل منها الإجابة على نفس السؤال، وقد اشترك علماء الاجتماع وعلماء النفس على بلورة هذه النظريات وهناك ثلاث اتجاهات نظرية أساسية عالجت قضية الاختيار الزواجي وهي الاتجاه الاجتماعي الثقافي – الاتجاه النفسي – واتجاه التحليل النفسي.

1.4. النظريات الاجتماعية الثقافية

تركز هذه النظريات نظرية التجاور المكاني، نظرية القيمة، نظرية التجانس على الجوانب الاجتماعية والثقافية في ممارسة الاختيار الزواجي.

أ – نظرية التجاور المكاني

يرى صاحبي مدرسة شيكاغو "بيرجس ولوك" أن العزلة المكانية تجمع أناسا متشابهين أكثر منهم مختلفين، "فالتجانس يتولد إذا عن طريق القرب المكاني، لأن الناس يعيشون، ويتعبدون ويعملون ويدرسون في مكان واحد، يتعارفون وسرعان ما يأترفون ويتزوجون، أي أن أصحاب هذه النظرية يرون أن عملية الاختيار للزواج تتم في نطاق جغرافي محدد، يكون بمثابة مجال مكاني يستطيع الفرد أن يختار منه وهو ما يطلق عليه الفرصة الأيكولوجية للاختيار"^[1]

يحاول هذا الاتجاه أن يقدم تفسيرات علمية، إذ يفترض أن الفرد عندما يختار للزواج فإنه يختار أو يميل للارتباط بشخص يعرفه، سواء في المدرسة أو في العمل، حيث تكون الفرصة أكثر للاحتكاك بأفراد الجنس الآخر، وهكذا يرى أصحاب هذه النظرية أن التقارب المكاني ما هو إلا عاملا من العوامل التي تساهم في إتمام الزواج، وليس عاملا محددًا، أي

[1]: الوحيشي أحمد بيري، الأسرة والزواج، طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة، 1997، ص 384.

لا يحدد فردا بعينه ليختاره الشخص المقبل على الزواج بل يحدد فقط مجال الصالحين للزواج.

ب - نظرية التجانس

تقوم هذه النظرية على فكرة أن الشبيه يتزوج الشبيهة، وأن التجانس هو الذي يفسر اختيار الناس بعضهم لبعض كشركاء في الزواج، لا الاختلاف والتضاد، والناس بصفة عامة يتزوجون من يقاربهم سنا، ويمثلونهم سلالة ويشتركون معهم في العقيدة، كما يميلون أيضا إلى الزواج ممن هم في مستواهم التعليمي، ومستواهم الاقتصادي والاجتماعي، وحبذا لو اشتركوا معهم في الميول والاتجاهات وطرق شغل الفراغ والعادات الشخصية السلوكية^[1]. وتذهب نظرية التجانس إلى أن الاختيار الزواجي يركز في المحل الأول على أساس من التشابه والتجانس في الخصائص الاجتماعية العامة، وأيضا في الخصائص أو السمات الجسمية أي أن يكون هناك تشابه بين الشريكين في الدين والجنس والمستوى الاجتماعي والاقتصادي وفي السن، والتعليم والحالة الزوجية....، إلى جانب وجود تشابه أو تجانس في الطول ولون البشرة.... الخ، وركزت معظم البحوث السسيولوجية المثمرة جهودها في هذا الميدان^[2].

ج - نظرية القيمة

تركز هذه النظرية على أن الاختيار للزواج (أو الانجذاب) بين الأفراد يكون أكثر سهولة عند أولئك الذين يتشاركون نفس القيم، والقيم تعبر عن تنظيمات لأحكام عقلية إنفعالية معمقة نحو الأشخاص والأشياء والمعاني وأوجه النشاط، والقيم تعبير عن دوافع الإنسان وتمثل الأشياء والمعاني والأشخاص التي توجه رغباتنا واتجاهاتنا نحوها. واهتم "كومز" بالبحث عن دور القيم وتأثيرها على الاختيار الزواجي، إذ يرى أنه يمكن أن نفكر في قيم الشخص، على أنها تنتظم في نظام متدرج ويرجع ذلك إلى الأهمية المتفاوتة التي وضعها الإنسان، وأسبغها على الأشياء المختلفة، وهكذا نجد أننا نتحدث عن نسق من القيم، أو نسق قيمي، فالقيم التي تعد شديدة الأهمية بالنسبة لشخص معين، نجدها تحتل مركز الصدارة والأولية في ذلك النسق، كما أنها تتجلى في صورة رد عاطفي واضح

[1]: علاء الدين كفاي، الإرشاد والعلاج النفسي الأسري، مصر: دار الفكر العربي، 1999، ص 432.

[2]: سامية حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص 136.

إذا قبلت بأي نوع من التحدي، ونتيجة لهذا الجانب العاطفي، فإنه يبدو منطقياً أن الفرد سوف يختار رفيقه بما فيهم شريكة حياته، من بين هؤلاء الذين يشاركونه، أو على الأقل يقبلون قيمه الأساسية، لأن الأمان العاطفي يكمن في ذلك^[1].

وربطت هذه النظرية بين القيم والتجانس بأنواعه المختلفة، سواء تعلق ذلك بالتجانس من حيث البيئة الجغرافية أو الخلفية الاجتماعية أو الطائفة الدينية، فهذا التجانس يولد لدى الشخص خبرة اجتماعية معينة للحياة، ويسبغ آراءه وقيمه وأحكامه على عالم الأفراد، انطلاقاً من خلفيته الاجتماعية تلك، وهكذا يرى أنصار هذه النظرية أن الميل إلى التجانس هو في المحل الأول انعكاس لرغبة كل شخص سواء أكانت شعورية أو لا شعورية، في التعامل والارتباط مع أناس يشتركون معه في قيمه الأساسية . وباختصار فإن هذه النظرية تفرض أن^[2]:

— الأشخاص الذين يشتركون في نفس الخلفيات الاجتماعية يتعلمون ويحافظون على نفس القيم.

— إن الأفراد ذوي القيم المتشابهة يتم بينهم اتصال وتفاعل اجتماعي فعال، وينشأ بينهم القليل من الاختلاف والتصادم والمشاكل.

— إن هذا التفاعل الفعال الخالي من المشاكل يجعل كل فرد يشعر بالرضى عن نتائج علاقاته بالفرد الآخر.

يتضح لنا من خلال هذا العرض تقارب كل النظريات الاجتماعية الثقافية في تحليل العوامل المؤثرة على عملية الاختيار الزواجي، وذلك من خلال إبراز أثر العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية على بلورة شخصية الفرد، فالرواسب الثقافية التي ترسبت في فكر وسلوك الفرد منذ الصغر، تصبح موجهات للسلوك، بما في ذلك الاختيار الزواجي.

2.4. النظرية النفسية

تعرف هذه النظرية النفسية باسم نظرية الحاجات التكميلية، وقد استخدم "وينش Robert. Winch" نظرية الحاجة المكملية لدراسته لعملية الاختيار الزواجي، وقد بلور وينش نظريته في النقاط التالية:

[1]: المرجع نفسه، ص 174.

[2]: الوحيشي أحمد بيري، مرجع سابق، ص 353.

— يسعى كل فرد في عملية الاختيار الزواجي إلى اختيار الشريك المناسب الذي يمدّه بأعلى حد من حاجة الإشباع والرضا، وقد بنيت هذه النظرية على مصطلحين أساسيين وهما: **الحاجة:** وهي تلك القوة التي تنظم الإدراك الحسي ووعي الذات والناحية العقلية والرغبة والإرادة.

المكملة: وتراد كلمة إشباع الحاجة، وهي حالة يحدث فيها أن يشبع الفرد حاجاته من خلال تفاعله مع شخص آخر.

3.4. نظرية التحليل النفسي:^[1]

أ — نظرية "فرويد Sigmund Freud"

توصل فرويد بناءً على ملاحظاته أن النرجسيين محبي الذات يميلون إلى الزواج بأشخاص كفلين، أي أن الفرد عندما يختار شريك حياته يختار من بين أولئك الذين يمثلون نوعاً من الكمال. حاول فرويد جاهدة أن يصل إليه لكنه فشل، ويقسم فرويد الاختيار السوي للشريك أو موضوع الحب إلى قسمين، فهو يرى أننا في الاختيار للزواج نبحث إما عن شخص يشبهنا أو عن شخص يحمينّا.

ويقصد فرويد بالنمط الكفلي من الحب أو الاختيار، ذلك الذي تعبر عنه اتجاهات تحقير الذات، والاحترام والتبجيل الموجهان إلى موضوع الحب، أما الحب النرجسي فهو حب النفس في المحل الأول، لكننا نلاحظ في هذا النمط أن الشخص النرجسي لديه حاجة شديدة إلى أن يصبح محل إعجاب الآخرين، إلى جانب كونه موضع إعجاب ذاته.

لكن ما يعاب على نظرية فرويد هو تطبيقها على المرضى العصائبيين، وهذا لا يفيد كثيراً في موضوع اختيار الزواج، حتى نكون بصدد نظرية عامة تفسره، بحيث يمكن أن نستخدمها استخداماً عاماً لا يصدق فقط على الأنماط الغيرية أو النرجسية لفرويد ولا على العصائبيين فقط لكن على الناس جميعاً مهما اختلفت شخصياتهم، كما تجدر الإشارة إلى أن نظرية فرويد في الاختيار للزواج لا بد أن تؤخذ بشيء من التحفظ والحذر، لأن فرويد لم يجمع آرائه وملاحظته في نظرية عامة للاختيار للزواج إنما تعبر عن رأي فرويد في هذا الموضوع.

[1]: سأعتمد في عرض نظرية التحليل النفسي على مؤلف سامية حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص 188 - 237.

ب - نظرية الصورة الوالدية

ومن روادها " Anselme Strauss " وهي نظرية فرويد في الأصل وحاول هذا العالم اختبارها على أرض الواقع، حيث يذهب إلى اعتبار أن صورة الوالد أو الوالدة تلعب دورا جوهريا في عملية اختيار الشريك، ويرى هذا العالم بأن طبيعة العلاقات الانفعالية الأولى للطفل هي التي تشكل شخصيته، فعن طريق الاتصال بين الطفل والمحيطين به في طفولته المبكرة يتعلم كيف يحب وكيف يكره، وكيف يرغب وكيف يحسد وكيف يتجنب وكيف يقبل، ويكون الطفل علاقة عاطفية وثيقة مع أحد الأشخاص المهمين في طفولته المبكرة، وعادة ما يكون الأب بالنسبة للطفلة، وتكون الأم بالنسبة للطفل الذكر، وقد يكون العكس. والمهم أن الطفل ذكرا كان أم أنثى عندما يكبر فإنه يميل إلى إعادة تلك العلاقات وإحيائها.

ج - نظرية الشريك المثالي

يرى رائد هذه النظرية "كريستنسن" أن الناس منذ طفولتهم المبكرة حتى وقت زواجهم يكونون صورة أو فكرة معينة عن ما يودون أن يكون عليه شريكهم في الحياة، وتسهم المؤثرات المحيطة بالفرد في تكوين هذا المفهوم، وعندما يتم تكوينه فإنه يلعب دورا هاما ومؤثرا في عملية اختيار الشريك، وغالبا ما يحمل كل فتى وكل فتاة من أيام الدراسة صورة مبدئية في خياله لفتاة أحلامه أو فتى أحلامها وأحيانا ما تكون هذه الصورة واضحة بعلامها في ذهن صاحبها وأحيانا ما لا تكون واضحة تماما وأحيانا ما تكون على نحو سلبي بمعنى أنها تتضمن السمات التي لا يرغب الفرد أن تتوافر في شريك حياته.

د - نظرية الحاجات الشخصية

تذهب هذه النظرية إلى القول بأن هناك حاجات شخصية محددة تنمو لدى الناس نتيجة لخبرات وموافق معينة يمرون بها، وأن هذه الحاجات تجد الإشباع الملائم لها في العلاقة الحميمة التي تتبلور في الزواج وحياة الأسرة، وتتركز معظم هذه الحاجات حول الرغبة في التجاوب، وتشمل الرغبة في الأمان الانفعالي والتقدير العميق والاعتراف وكثيرا ما تكون هذه الحاجات تكميلية بالنسبة للشريكين، ويلاحظ على هذه النظرية أنها تشبه إلى حد كبير النظرية التكميلية في الحاجات، وأوضحت الدراسات أن الأنثى تعبر عن حاجاتها إلى شخص يحبها وجدير بثقتها ويبدى عاطفة نحوها، ويفهم مزاجها وأحوالها ويساعدها في اتخاذ

القرارات الهامة، والفتى يحتاج إلى أنثى تخدمه وتقدر ما يرغب في تحقيقه وتتجاوب مع طموحه وتقدره كما هو.

هـ - نظرية العوامل اللاشعورية

إن جوهر نظرية "لورنس كيوبي Laurence. S.Kubie" والتي تتدرج ضمن نظريات التحليل النفسي في الاختيار للزواج هو أن المصدر الرئيسي للتعاسة الزوجية، بين الرجل وزوجته يكمن في المفارقات التي توجد بين مطالبهما الشعورية واللاشعورية، تلك المطالب المتصلة بعلاقة كل منهما بالآخر وبالزواج بوجه عام، وتظهر تلك المفارقات أول ما تظهر في مرحلة اختيار الشريك، ثم تنمو بعد ذلك مع تقدم علاقتهما.

ويظهر دور العوامل اللاشعورية في دفع الفرد للزواج بمن يشبهه تماما أو في اختياره بمن لا يشبهه مطلقا، ويتوقف ذلك على محتويات اللاشعور، ويحدث هذا كثيرا بين العصائيين عندما يختارون العصائيين مثلهم علما بأن عصاب الشريك لا يلغي أو يعالج عصاب الفرد بل إنه يضيف عصابا على عصاب ويعقد المشكلة، ومثل هذه العوامل اللاشعورية تؤثر على الشاب الذي يبحث ليس على زوجة فقط ولكن على أم في شخص الزوجة، فإذا ما أوقعه حظه في فتاة غير ناضجة أيضا وتبحث ليس عن زوج شريك ولكن عن زوج أب، ويبحث كل واحد منهما عن شيء يفقده ويأمل أن يجده عند الطرف الآخر.

والاختيار السليم حسب هذه النظرية ليس أن يختار الفرد شريكا يناسبه في الميول والاتجاهات والعادات والقيم ويتوافق معه، وإنما عليه أن يختار - يستبصر - في شريك حياته دوافعه الشعورية واللاشعورية لأنه هو السبيل الأنجح الذي يناسبه.

كان هذا عرضا موجزا ولكنه ضروري لفهم الأسس التي تتبني عليها عملية الاختيار الزواجي، وقد تبين أن هذه العملية ممارسة - نفسية اجتماعية - تخضع لعدة عوامل متعددة ومتداخلة، ثقافية منها واجتماعية ونفسية واقتصادية، وهذا ما يجعل هذه العملية مميزة من مميزات كل مجتمع وكل عصر.

ثانيا: نظام القرابة

تطرقنا في هذا الجزء إلى توضيح مفهوم القرابة والذي يقودنا كخطوة لاحقة من عملية التحليل إلى إبراز أنواع القرابة وأنظمة الانتساب، وعرضنا في الأخير أهم نظريات القرابة.

1. تعريف مفهوم القرابة

سنندرج في تعريف مفهوم القرابة، بدءا بشرح التعريف الاشتقاقي ثم مناقشة بعض التعاريف الاصطلاحية لمفهوم القرابة.

1.1. التعريف الاشتقاقي

نجد في لسان العرب لابن منظور "القرابة والقربى الدنو في النسب، والقربى في الرحم وهي في الأصل مصدر، وأقارب الرجل وأقربوه عشيرته الأذنون، والتقرب، التدني إلى شيء، والتوصل إلى إنسان بقربة أو بحق" [1].
أما بالرجوع إلى المعجم الوسيط، نجد "قرب الشيء، قربا وقربانا، دنى منه وقرب الشيء، قرابة، قربا وقربة، وقربى ومقربة، دنا فهو قريب، ويقال قرب منه وقرب إليه" [2].
والقربى هي القرب في الرحم" [3].

ورد في تعريف ابن منظور مصطلح العشيرة، وهذا أمر طبيعي لأن العشيرة تمثل جماعة من الجماعات القرابية الأكثر انتشارا في المجتمعات العربية، خاصة إذا علمنا أن هذه المجتمعات ذات تقاليد قبلية عريقة، وتركز هذه التعاريف على أن القرابة هي الدنو في النسب، أي الاشتراك في مصدر واحد.

2.1. التعريف الاصطلاحي

نقدم نموذجا تحليليا لمفهوم القرابة عن طريق عملية تشريحية سيولوجية لبعض الرؤى المفاهيمية لبعض لعلماء الاجتماع والأنثروبولوجيا الذين أسهبوا في معالجة موضوع القرابة.

أ - البعد البيولوجي لمفهوم القرابة

يمكن تعريف القرابة من الناحية البيولوجية على أنها "انتماء شخصين أو أكثر إلى جد واحد واعتقادهم أن لهم جدا واحدا انحدروا منه" [4].

[1]: جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، مرجع سابق، ص ص 665-666.

[2]: إبراهيم مذكور وآخرين، المعجم الوسيط، ط3، د. ت، ج2، ص 750.

[3]: علي بن هادية، بلحسن البليشي، الجيلاني بن الحاج يحي، القاموس الجديد للطلاب، مرجع سابق، ص 825.

[4]: إعداد نخبة من أساتذة المصريين والعرب المتخصصين، معجم العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص 466.

مثل هذا التعريف يوضح أهمية العلاقات الدموية أي الجانب البيولوجي للقرابة، والتركيز على الانتماء المشترك إلى جد واحد، أي النسب المشترك، وهذا يوحى إلى بصمة الانقسامين الأنثروبولوجيين في نظرية القرابة المعروفة بنظرية الانحدار القرابي.

وجاء في دراسات أنثربولوجية معاصرة لـ "محمد الجوهري" حول القرابة " تتحدد القرابة في أحد معانيها في ضوء العوامل البيولوجية، فالفرد يرتبط بأبيه وأمه بسبب مولده، كذلك يرتبط الأب والأم ببعض بسبب معيشتهم المشتركة. واشتراكهما في إنجاب الأطفال ونجد في النهاية أن أطفال نفس الوالدين يرتبطون بعضهم ببعض لانتمائهم جميعاً إلى سلالة نفس الزوجين"^[1].

يعتمد هذا التعريف على العامل البيولوجي للقرابة، وإلى الاعتماد على النسب وتتبع شجرة النسب، أو ما يعرف بالجينالوجيا.

إن التركيز على الجانب البيولوجي لوحده في تحديد القرابة يبقى عملية مبتورة وناقصة، لأن القرابة لا تتحدد في ضوء هذا المعيار أو البعد لوحده، بل تتعدى ذلك فيمكن اعتبارها ظاهرة سسيولوجية ترتبط بالظواهر البيولوجية.

ب - التعريف السسيوانثروبولوجي

إن هذه التعاريف التي سأتولى عرضها هي تعاريف توضح الجانب العلائقي للقرابة.

يعبر مصطلح القرابة بصفة عامة "عن علاقة اجتماعية، والتي تعتمد على روابط دموية حقيقية أو خيالية أو مصطنعة"^[2].

إن القرابة وفق هذا التعريف علاقة اجتماعية لا تخضع بالضرورة إلى المحددات البيولوجية، وتأخذ العلاقات الخيالية أو المصطنعة، كالتبني بعين الاعتبار فهي بالتالي تخضع لثقافة المجتمع.

كما نجد في تعريف آخر القرابة "علاقة اجتماعية تقوم على أساس رابطة الزواج أو رابطة الدم أو المصاهرة"^[3].

[1]: محمد الجوهري، مرجع سابق، ص 49.

[2]: دينكن ميتشل، معجم العلوم الاجتماعية، ترجمة إحسان محمد الحسن، بيروت: دار الطليعة، 1989، ص 130.

[3]: سميرة أحمد السيد، مصطلحات علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 89.

يبين هذا التعريف نوع هذه العلاقة التي تبنى من خلالها القرابة، حيث ميز صاحب التعريف بين علاقات الدم وبين علاقات النسب أو المصاهرة، وعلاقات الزواج، فالقرابة تقوم على نوع آخر من العلاقات غير علاقة الدم وهي علاقة الأصهار.

ويوضح "فوكس R.Fox" بين هذه العلاقات قائلا: " ولا تعني القرابة في علم الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع علاقات العائلة والزواج وإنما تعني أيضا علاقات المصاهرة، فالقرابة هي علاقة دموية والمصاهرة هي علاقة زواجية، فعلاقة الأب بابنه هي علاقة قرابية وعلاقة الزوج بزوجه هي علاقة مصاهرة، والطفل وليد أبويه وعلاقته القرابية يمكن أن تقتفي من خلالهما ^[1].

يقتصر علماء الأنثروبولوجيا في استخدام مصطلح القرابة على العلاقات العاصبة، التي تقوم على روابط الدم. ومع ذلك فإن العلاقات الزوجية التي تشتمل على علاقات النسب والمصاهرة تشكل في العادة جزءا أساسيا من نسق القرابة، وهذه العلاقات شكلت نظرية التحالف عند "كلود ليفي ستروس Claude- Lévi Strauss".

والقرابة "علاقة اجتماعية تقوم على ارتباط أسري محدد ثقافيا، وتقوم الثقافة بتحديد أشكال العلاقات الأسرية التي تعتبر ذات أهمية خاصة، وكذلك الحقوق والالتزامات التي تقع على كاهل عدد من الأشخاص الأقارب وصور التنظيم الموجودة بينهم" ^[2].

والمضمون الاجتماعي للقرابة حسب موسوعة Universalise "علاقة بين أشخاص مجتمعين نتيجة نفس الدم أو المصاهرة بالزواج" ^[3].

نلاحظ من خلال التعاريف السابقة أنها ترى القرابة في شقين هما الشق البيولوجي والشق الاجتماعي، وهذا ما يوضحه "مارتين سيقلان M.Segalen" تقوم مفهوم القرابة "على جانبين أساسيين ومتكاملين في نفس الوقت الجانب البيولوجي (الدموي) والجانب الاجتماعي، فهو ينظر إلى مصطلح القرابة أنه لا يقوم على الروابط الدموية فقط، بل يتعدى ذلك إلى علاقات اجتماعية من نوع آخر هي ما نسميه علاقات الأصهار" ^[4].

[1]: إحسان محمد الحسن، العائلة والقرابة والزواج، مرجع سابق، ص 19.

[2]: إعداد نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين، مرجع سابق، ص 26.

[3]: Encyclopédie universalise ; France ; " Parenté" 1999 .

[4]: Martin Segalen ; Sociologie De La Famille ; Nancy : Coll ; UED ; Armand Colline ; 1981, PP 12-13.

وأوضح "ريفرز" أن القرابة " اعتراف وقبول اجتماعي للروابط البيولوجية والقرابة تعبر عن العلاقات الاجتماعية في مصطلح بيولوجي "[1].

خلاصة القول أن القرابة لا تقوم على روابط الدم الحقيقية الجانب البيولوجي، فلو اقتصرنا على الجانب البيولوجي لكانت واحدة في كل المجتمعات، لكن علاقات القرابة تختلف من ثقافة إلى أخرى نتيجة للبعد الاجتماعي المتمثل في علاقات المصاهرة.

2. أنواع القرابة

تؤكد الدراسات الأنثروبولوجية في مجال القرابة على أنها أنواع:

1.2. القرابة الدموية

نستطيع القول أن قرابة الدم هي التي تكون بين الأشخاص الذين ينتسبون إلى نفس السلف سواء أكان هذا السلف ذكرا أو أنثى، وفي القرابة الدموية نميز بين القرابة الأولية والقرابة الثانوية، فالقرابة الأولية هي العلاقة التي تربط الوالدين بالأبناء أو تلك التي تربط بين الأم، والأب والأخ، بينما القرابة الثانوية هي تلك العلاقة الدموية التي تشخص من خلال الجد المشترك، فالمنحدرين من سلف أو جد مشترك هم أعضاء الجماعات الدموية، فانتماء الفرد لأبويه يخوله أن يكون عضوا في جماعتين دمويتين "[2].

2.2. القرابة الاجتماعية

إلى جانب العلاقات القرابية الحقيقية الدموية توجد العلاقات القرابية الاجتماعية غير الحقيقية، إذ يميز علماء الأنثروبولوجيا بين العلاقات النشئية التكوينية، والعلاقات القرابية التي هي من وضع المجتمع بحكم النظم الثقافية القرابية، والتي تبنى عليها التزامات مماثلة لتلك التي تبنى على روابط الدم في بعض المجتمعات. " فقد يحتل إنسان ما منزلة الأب لشخص آخر يطلق عليه كلمة أب دون أن يكون أبا حقيقيا ودون أن يكون له حق في الاتصال بالأم، وإنما المسألة تتعلق بالتقاليد والآداب العامة كما يحدث حتى الآن في بعض القرى المصرية، حيث يطلق الإنسان لفظ "أبويا فلان" على من هم في سن الأعمام أو غيرهم "[3].

[1] : عبد الحميد رشوان، الأنثروبولوجيا في المجال التطبيقي، مرجع سابق، ص 103.

[2]: محمد عبده محبوب، طرق البحث الأنثروبولوجي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ب.ت، ص 105.

[3]: نبيل السمالوطي، الدين والبناء العائلي، مرجع سابق، ص 131.

3.2. القرابة عن طريق المصاهرة

وهي العلاقات الناتجة عن الزواج، والقرابة في هذه الحالة تقوم على أساس المصاهرة، والأقارب هم الأصهار وهم ينقسمون إلى مراتب قرابية مختلفة، أي تختلف في درجة قربها من الشخص، ومما تجدر الإشارة إليه أن دراسات القرابة حتى عهد قريب لم تكن تدرس إلا ما يعرف بالقرابة الدموية فحسب. "ولذلك لم يكن الأصهار يعدون أقارباً بالمعنى الدقيق للكلمة، غير أن تطور دراسات علم الاجتماع العائلي وكذلك تطور الدراسة الأنثروبولوجية للقرابة قد ألقت حديثاً الضوء على فئة الأصهار، وذلك على أساس أن صهري (الذي هو زوج أختي وكذلك شقيق زوجتي) تقوم بينه علاقة وبيني، كما تقوم علاقة بينه وبين أولادي الأول زوج عمه أولادي، والثاني خال أولادي"^[1].

ومن الواضح أن اللغات والثقافات المختلفة تتفاوت فيما بينها في تحديد فئات الأصهار، أي في تحديد دوائر الأشخاص الذين تقوم بينهم وبين الشخص علاقات على أساس الزواج، ويبدو هذا الاختلاف بأجلى معانيه في المصطلحات الدالة على الأصهار بأنواعهم المختلفة، ولكنها تبدو بنفس القوة في تحديد فئاتهم ودوائرهم ثم تبدو بعد ذلك في الحقوق والواجبات التي ترتبها علاقة المصاهرة.

ومن الواضح أن هذا النوع من القرابة يسهم كثيراً في عملية تكوين الجماعات الاجتماعية عن طريق الزواج، وتشكيل التحالفات السياسية وتوسيع دائرة التعاون والتضامن الاجتماعي الذي لا يمكن أن يحققه سوى نسق القرابة وهذا تعبيراً واضحاً للبعد السياسي لمصطلح القرابة.

4.2. القرابة المصطنعة

المقصود بالقرابة المصطنعة هي "ذلك النوع من العلاقات التي يخلق عليها المجتمع طبيعة العلاقات القرابية الحقيقية. ويترتب عليها كافة حقوقها وواجباتها، ويطلق عليها أيضاً اسم القرابة الافتراضية أو الطقوسية"^[2]. ومن أبرز النماذج عن هذا النوع من العلاقات القرابية، ما يعرف بنظام التبني، حيث "كان التبني والقبول والإدعاء من الظواهر الهامة في نظام الأسرة الإنسانية، وكانت من الحقوق التي يمارسها رب الأسرة، وبمقتضاها كان يلحق

[1]: علياء شكري، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1996، ص ص 60-61.

[2]: المرجع نفسه، ص 62.

من يشاء بنسب الأسرة، ويترتب عليها درجة قراة لا تقل عن قراة الدم والعصب^[1]، وكانت أوضح ظهوراً عند عرب الجاهلية، حيث "كانت القراة عندهم تستند إلى الإدعاء وليس على مجرد صلات الدم، فلقد كان الولد -الابن الفعلي- لا يلحق بأبيه إلا إذا رضي الأب أن يلتحق به، وقد ظهر نظام الإدعاء والتبني عند كثير من الشعوب البدائية والحضارات القديمة، وما يزال مأخوذاً به في كثير من المجتمعات المعاصرة"^[2]. يتضح مما سبق أن لمصطلح القراة بعداً اجتماعياً- دينياً.

5.2. القراة الطقوسية

ومن بين أمثلة القراة الطقوسية ما وجده علماء الأنثروبولوجيا عند بعض المجتمعات القبلية في شرق إفريقيا وعند الهنود الحمر وبعض جزر المحيط الهندي، وبعض قبائل أستراليا وهو نظام طبقات العمر Age sets ويقوم على أساس ترتيب أعضاء المجتمع- خاصة الذكور- على أساس السن، فكل طبقة أو جماعة تضم جميع الأفراد الذين ينتمون إلى فئة عمرية محددة وهذا ما يحيل المجتمع إلى طبقات عمرية مرتبة بعضها فوق بعض^[3].

وتتألف طبقة العمر من جميع الذكور الذين يمرون معاً بشعائر التكريس Initiations Cérémonies ويمنحون اسماً مشتركاً ويكون لهم جميعاً نفس المركز الاجتماعي ويسلكون نفس السلوك إزاء بعضهم البعض ويتخذون موقفاً واحداً إزاء غيرهم من الناس ممن ينتسبون إلى طبقات عمر مختلفة^[4] وهذا يعني أن أبناء طبقة عمر معينة- كما يقول إيفانز برتشارد E.Pritchard الذي درس هذا النظام عند النوير Nuer بجنوب السودان يكون لهم نفس الحقوق والواجبات والامتيازات والوظائف الاجتماعية وتنشأ بينهم أخوة وروابط انتماء مشترك تتخطى حدود العشيرة والجماعات القراية وتفوق قوة هذه العلاقات الأخوية التي تفرض عليهم قيوداً في مجال الزواج وممارسات الجنس - تماماً كالتى تفرضها علاقات الدم- لا تقوم على أساس بيولوجي وإنما تقوم في جوهرها على أساس اجتماعي مستمد من ثقافة المجتمع وتقاليده ونظمه^[5].

[1]: مصطفى الخشاب، دراسات في الاجتماع العائلي، بيروت: دار النهضة العربية، 1985، ص 74.

[2]: نبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص 121.

[3]: المرجع نفسه، ص 119.

[4]: المرجع نفسه، ص 119.

[5]: المرجع نفسه، ص 119.

وقرابة العماد في الديانة الكاثوليكية المعاصرة إذ تتحقق القرابة الطقوسية في مجتمعات غرب أوروبا والولايات المتحدة عن طريق إطلاق أسماء العراب (أبو العماد) على الأطفال الجدد، وقد تطورت مثل هذه العلاقات إلى حد بعيد في البلاد الكاثوليكية على وجه الخصوص وبالذات في جنوب إيطاليا^[1].

هذه بعض الأمثلة عن القرابة الطقوسية وهي موجودة في كثير من المجتمعات وتتخذ أشكالاً متعددة وكثيراً ما تتخذ صورة الانضمام أي عضوية الفرد في الجماعة، وتهدف في معظم الأحيان إلى زيادة عدد الصلات الرسمية بين أفراد المجتمع وتزيد من درجة التضامن بين أبناء المجتمع المحلي.

3. أنظمة القرابة

يوجد النظام القرابي في كل مجتمع إنساني وكل حضارة، ولذلك يعتبر نظاماً عالمياً، فلا يوجد مجتمع إنساني بدون نظام يحدد العلاقات القرابية بين أفرادها، فالقرابة هي بداية كل نسيج اجتماعي قوامه ذرتا الأنثى والذكر وبنيته العائلة، ونظامه التبادل الدائم بين قوى المجتمع، والقرابة من المنظار الأنثروبولوجي والاجتماعي أنواع.

1.3. نظام الانتساب الأبوي

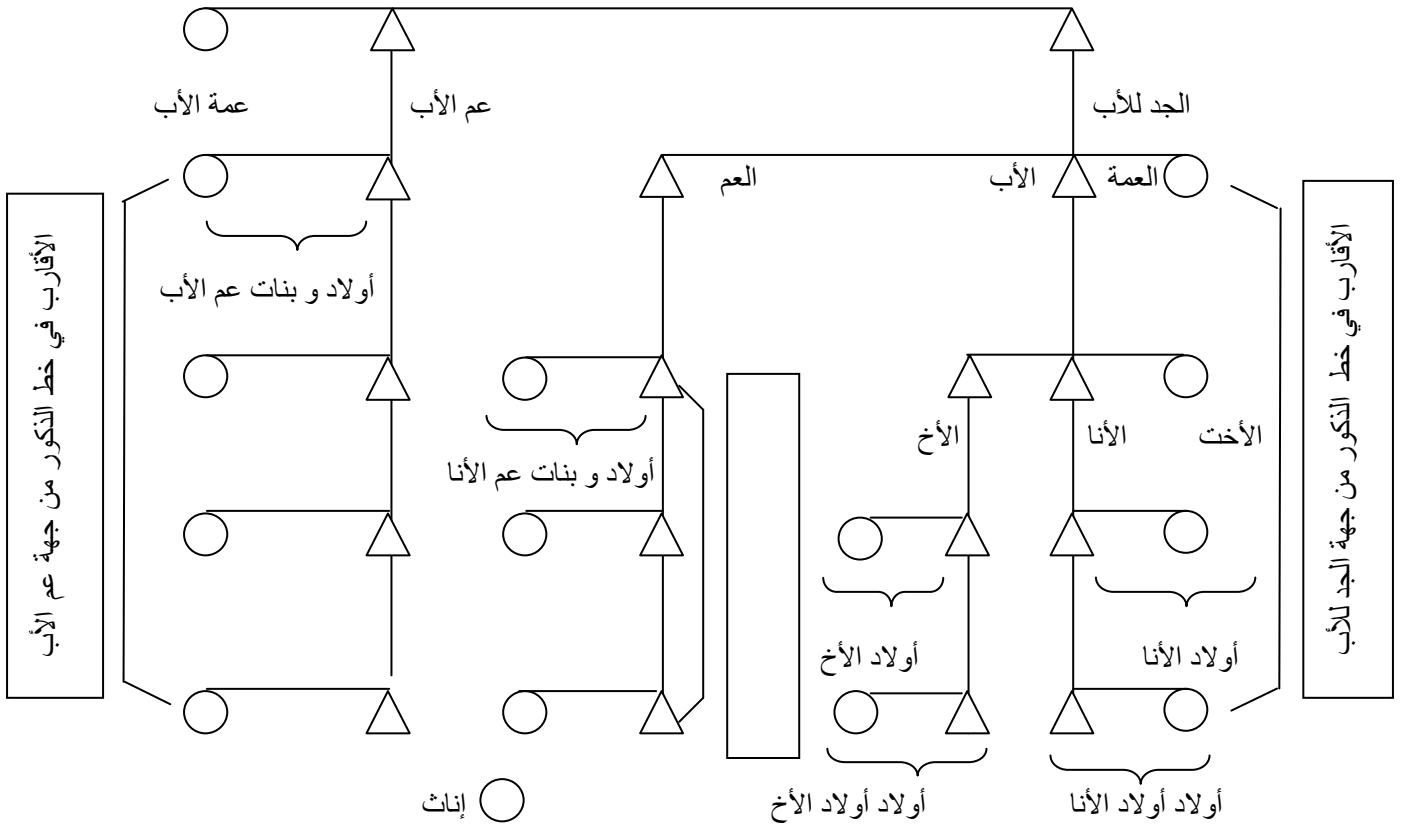
يعني المصطلح تتبع علاقة الفرد بأقاربه وحدهم عن طريق خط الذكور من أجل بعض الأغراض الاجتماعية، كما يستعمل مصطلح آخر مرادف له هو الانتساب للأقارب العاصبيين في خط الذكور^[2]، ولذلك فإن الشخص الذي ينتسب لأبيه يعتبر قريباً عاصباً له في خط الذكور.

"وتعتمد القرابة وفقاً لهذا النظام على الأب وحده دون الأم، فالولد يلتحق بأبيه وأسرته أبيه، أما أمه وأسرته فيعتبرون أجانباً عنه لا تربطهم به أية رابطة قرابية، وظهر هذا النظام في العشائر البدائية في استراليا وأمريكا^[3].

[1]: علياء شكري، مرجع سابق، ص ص 83-84.

[2]: عبد الهادي الجوهري، معجم علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 17.

[3]: محمد نبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص 89.



الشكل 01: الانتساب في خط الأب (القراءة الأبوية) [1]

حاول كثير من العلماء تفسير نظام الانتساب إلى الأب وانتشاره، ويجع ذلك حسب اعتقادهم إلى اعتبارات كثيرة مثل قوة الرجل الجسدية وفرض سيطرته على المرأة، واتساع

* يوضح هذا الشكل التخطيطي خمس أجيال من الأقارب رجل معين الأنا في خط الأب . و نلاحظ هنا أيضا أنه على الرغم من أن الأبناء الإناث في خط الأب يدخلن ضمن الأقارب ، إلا أن أبناء أولئك الإناث لا يدخلن ضمن أقارب الشخص الأنا . كما أن أقارب الأم لا وجود لهم في خريطة القرابة إطلاقاً.
المصدر: نقلا عن علياء شكري، مرجع سابق، ص 37 .

الحرب بين العشائر وظهور قوة الرجل وانتشار المعتقدات الخرافية التي تنسب النساء إلى الأرواح الشريرة، وانتشار وأد البنات، ويلاحظ أن الشعوب التي تمارس هذا النظام تكون مكانة المرأة فيها أدنى من الرجل وتخضع له خضوعاً تاماً.

ويتخذ نظام الانتساب للأب صورتين اثنتين تقريباً، يمكن أن نسمي إحداهما الصورة المخففة للأسرة الأبوية (وهي التي ينتشر وجودها عند كثير من مجتمعات الصيادين البدائية) والأخرى صورة متطرفة تقوم على تركيز السلطة في يد الأب بحيث تتخذ شكل نظام سلطة الأب Patriarchy، وذلك عند مجتمعات رعاة الحيوانات الكبيرة، ومن الجدير بالذكر أن ترك السلطة في يد الأب على هذا النحو يرتبط بوجود عبادة الأسلاف (الذكور طبعاً)، وعرف هذا النظام عند الصينيين القدامى واليابانيين القدماء، وعند الهندوس والعبريين القدامى والجرمان (أسلاف الألمان)، والإغريق والرومان والعرب القدماء، وعند السلافيين وغيرهم من الشعوب، حيث نلاحظ لدى كافة الشعوب أن المرأة تحتل مكان أدنى من الرجل من الناحيتين الاجتماعية والقانونية على السواء^[1]. ويجب أن نلفت النظر إلى أن سلطة الأب في النظم الأبوية لم تكن متساوية في جميع المجتمعات فهي تختلف من مجتمع إلى آخر^[2].

2.3. نظام الانتساب الأمومي

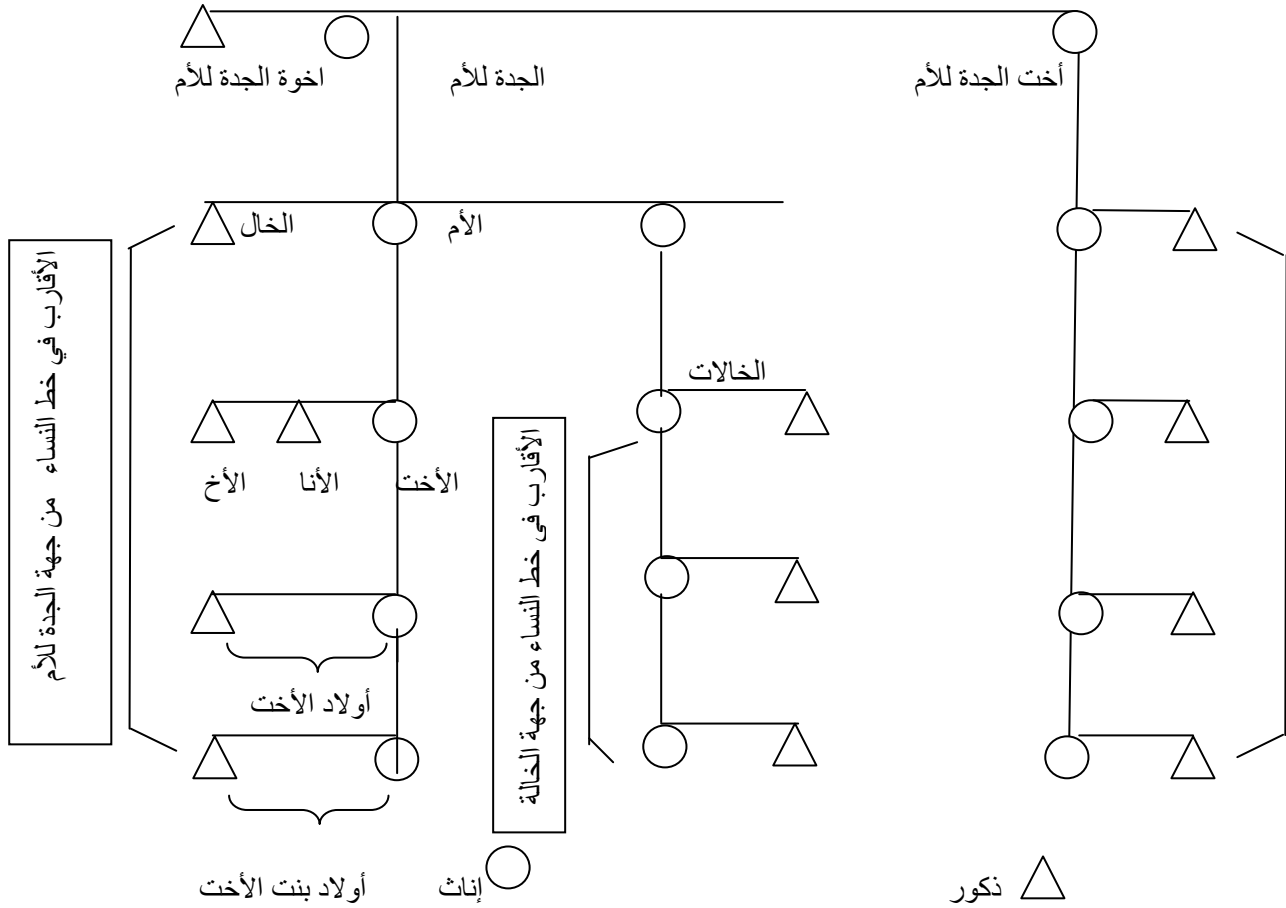
ينسب الأفراد في هذا النظام بنسب قرابي في خط واحد كما هو الشأن في النظام الأبوي، ويمكن تتبع النسب من خلال خط واحد "عبر الروابط الأمومية التي تنتسب إلى جدة مشتركة من خلال سلسلة نسب معروفة، وفي أنظمة الانتساب إلى فرع الأم، يتم التوريث من الأخوال إلى أبناء الأخت الذكور، ويهدف ذلك إلى الحفاظ على الهوية الاقتصادية والسياسية للجماعة القرابية، وتنطوي الوسائل التي يتطلبها تأمين ذلك على السيطرة على عمل المرأة وسلوكها الجنسي وقدرتها الإنجابية من خلال توزيعها في ما بين الأزواج والأخوة، ومن ثم فإن نظام فرع الأم لا يمكن أبداً أن يعتبر نسقاً يفضي إلى تمكين المرأة كما لا ينبغي أن يتم الخلط بينه وبين نظام سلطة الأم"^[3]، ويلاحظ في المجتمعات الأمومية التي تقوم فيها القرابة على الانتساب للأم ذاتها، أن الرجال هم أصحاب السلطة وهم الذين يشغلون مواقع المسؤولية الاجتماعية بأنواعها، كل ما في الأمر أن طبيعة هؤلاء الرجال (أي درجة

[1]: علياء شكري، مرجع سابق، ص 41.

[2]: للمزيد من التوضيح أنضر علياء شكري، مرجع سابق.

[3]: جوردن مارشال، مرجع سابق، ص 1058.

قربانهم للفرد) تختلف عن طبيعتهم في النظام الأبوي، فنجد بدلا من الأب (في النظام الأبوي) الخال هو المسؤول عن الطفل وتوجيهه، أما من حيث نظام السلطة فيوصف هذا النظام باسم صلة الخؤولة Avunculate أي العلاقة الخاصة بين الخال وابن الأخت^[1].

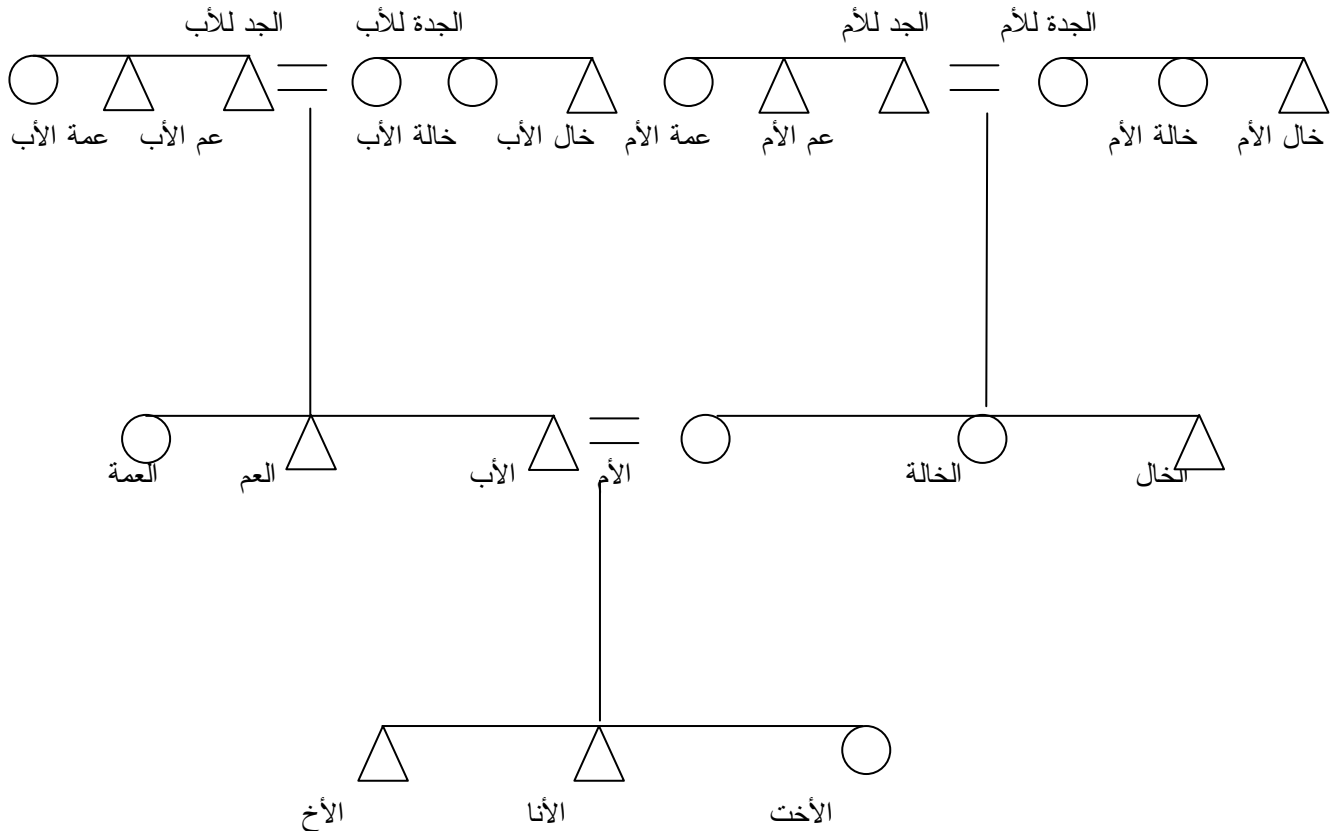


الشكل 02: الانتساب في خط الأم (القراءة الأمومية)^[*]

[1]: علياء شكري، مرجع سابق، ص 39.
 * يوضح هذا الشكل التخطيطي خمس أجيال من أقارب رجل معين (الأنا) في خط الأم. و نلاحظ أنه على الرغم من أن الأقارب الذكور في خط الأم يعدون ضمن الأقارب، إلا أن أبناء هؤلاء الذكور لا يدخلون ضمن الأقارب الأموميين. كما نلاحظ أيضا أن أقارب الأب لا وجود لهم على خريطة القرابة إطلاقا.
 المصدر: علياء شكري، ص 35.

3.3. الانتساب الثنائي

يعد هذا النظام من الأنظمة القرابة الأكثر انتشارا في العالم المعاصر وعند الغالبية العظمى من المجتمعات، وهو لا يقوم على فكرة الانتساب في خط واحد، سواء خط الأب أو الأم، وإنما على الانتساب إليهما معا، وأوضح نموذج له شكل شجرة النسب وشجرة العائلة التي تتخذ شكلا متناسقا بحسب الانتساب إلى الوالدين في نفس الوقت، وفي الانتساب المزدوج يصبح الفرد من خلاله ملكا لأبيه وأمه في نفس الوقت والذي يحاول رد نسبه الشخصي الواحد إلى جميع أقاربه عن طريق التعرف على العلاقات القرابية التي تربطه بأجداده الأربعة سواء من ناحية الأم أو من ناحية الأب، فكأن الفرد ينتمي لجماعتين قرابتين وهذا النمط من مميزاه أنه يؤدي إلى توسيع دائرة القرابة بشكل لا يمكن إيجاداه في أي من النظامين الأحاديين.

الشكل 03: القرابة الثنائية^[*]

*يمثل الشكل بعض أقارب الأنا، بحسب قرابتهم له على أساس الانتساب المزدوج، حيث نلاحظ أن أقارب الأب والأم يعدون أقاربا له.

المصدر: علياء شكري، مرجع سابق، 53.

4.3. النظام الطوطني

إن محور القرابة في هذا النظام يتمثل في الطوطم فهو "الرباط القدسي الذي يؤلف بين أفراد العشيرة ويجعل منهم وحدة روحية واجتماعية وبالتالي يعتقد الأفراد الذين ينتمون إلى نفس الطوطم بأنهم منحدرون من أصلابه، فالأبناء والأبناء والأحفاد والأجداد أو الأسلاف سواسية، حيث أنه لا يقل أحدهم عن الآخر في درجة القرابة"^[1].

وفي العشائر الطوطمية يعتقد أعضاء العشيرة الواحدة أنهم من نسل جد مشترك سواء أكان ذكرا أو أنثى تبعا لشكل العشيرة وأحيانا يكون هذا الجد خرافيا، فمثلا في قبائل "داهومي" بغرب إفريقيا نجد عشيرة يعتقد أفرادها أن مؤسس عشيرتهم هو ابن حصان، وتروي أسطورة قصة هذا المؤسس أن حصانا جامحا خرج من النهر واتصل جنسيا بأنثى بشرية، وخنزير، وعشيرة ثالثة تعتقد أن مؤسسها أحد أبناء أنثى بشرية وكلب، ويجب ملاحظة أن أفراد تلك العشائر يعاملون تلك الحيوانات بطرق خاصة تتمثل في طقوس معينة، وغالبا ما يطلقون على عشائرتهم اسم ذلك الحيوان، فيقال عشيرة الحصان وعشيرة الخنزير وما إلى ذلك^[2].

ويرى علماء الإنسان أن هذا النظام ارتبط ظهوره في مجتمعات تتميز بصفة معينة مثل وجود نظام الزواج الخارجي، حيث أن هذه القبائل تحرم قتل أو أكل طوطم الجماعة الذي تقدسه وتتخذ رمزا لها، ولهذا وجب على كل رجل أن يبحث له عن امرأة خارج القبيلة، وعلى كل امرأة هي الأخرى أن تبحث عن رجل خارج القبيلة.

4. أسس التصنيف القرابي

ميز علماء الأنثروبولوجيا بين أنماط معينة من مصطلحات القرابة، ونجد أن كل تصنيف يستند إلى معيار معين، مثل أساس الجيل وأساس العمر، وحصر "ألفريد كروبر A.Kroeber"^[3] في إحدى مقالاته التي كتبها منذ سنين طويلة ثمانية من الأسس التي يتم تصنيف القرابة وفقا لها.

[1]: مصطفى الخشاب، مرجع سابق، ص 50-51.

[2]: عاطف وصفي، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، بيروت: دار النهضة العربية، ب. ت. ، ص 109-110.

[3] : معن خليل عمر، علم الاجتماع الأسرة، عمان: دار الشروق ، 2000، ص 150.

1.4. أساس الجيل: الذي ينطوي على جيل الوالدين مثل الأب والأم والعمة والخالة والعم والخال، أما مصطلحات الأخ والأخت فينصبان على جيل الشخص نفسه، ومصطلحات الابن والبنت وابن الأخ وابن الأخت وبنت الأخ وبنت الأخت فإنها تقتصر على الجيل الثاني من جيل الشخص نفسه^[1].

2.4. والأساس الثاني عند كروبر هو " ذلك الذي يصنف الأقارب من نفس الجيل تبعا لفروق العمر ويمكن أن نجد نموذجا لذلك عند شعب النافاهو، حيث يخاطب الشخص إخوته الكبار بمصطلح معين، ويخاطب إخوته الأصغر بمصطلح مختلف تمام الاختلاف، كذلك يميز الشخص هناك بين إخوته تبعا للسن إلى أخوات كبار، وأخوات صغار^[2].

3.4. أساس الفروق بين الأقارب المباشرين Lineal وغير المباشرين Cousins، فالنوع الأول (المباشرين) يضم أولئك الذين يرتبطون ببعضهم البعض في خط واحد، أما النوع الثاني (غير المباشرين) فيضم أولئك الذين يرتبطون بشكل غير مباشر من خلال أحد الأقارب الذي يصل بين خطين.

4.4. أساس اختلاف جنس القريب (ذكر أو أنثى) ففي مجتمعنا العربي نميز بين (الأب والأم والعمة والعم والخال والخالة والأخت وابن الأخ وبنت الأخت)، والمصطلح الوحيد الذي لا يبدو فيه هذا الأساس واضحا في اللغات الأنجلوسكسونية هو ابن أو بنت العم وابن أو بنت الخال الذي ينطبق على كافة الأقارب المجانبين من جيل الشخص نفسه بصرف النظر عن نوع القريب (ذكر أو أنثى).

5.4. أساس الفروق بين نوع المتكلم نفسه (الذي يخاطب أقاربه) هناك نظما قرابية تستعمل مصطلحات تخضع لنوع جنس المتكلم، فمصطلحات القرابة التي يستعملها الذكر لا تكون نفسها عند الأنثى^[3].

6.4. أساس الفروق نوع القريب، الذي يمثل همزة وصل في القرابة ذكرنا آنفا عن الأقارب غير المباشرين بأنهم أولئك الذين يرتبطون بالشخص من خلال قريب معين، والملاحظ على المجتمعات الغربية أن نوع القريب الذي يمثل همزة الوصل لا يترتب عليه أية تبعية أو آثار إذ يكون جميع أبناء أو بنات العم أو الخال يجمعون أو ينضون تحت مصطلح واحد وهو

[1]: محمد الجوهري، مرجع سابق، ص 54.

[2]: معن خليل عمر، مرجع سابق، ص 151.

[3]: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

Cousin لكن تنقسم هذه الفئة (أبناء وبنات العم والخال في مجتمعات غير غربية إلى جماعتين هما أبناء العمومة أو الخؤولة المتقاطعة Cross Cousins أي أبناء الأخوال والعمات، والجماعة الثانية تضم أبناء العمومة أو الخؤولة المتوازية Parallèle Cousins أي أبناء الأعمام والخالات^[1].

وواضح أن الفرق بين المجموعتين يرجع إلى نوع القريب الذي يمثل همزة الوصل، فإذا كان هذا القريب مثلاً (أخ الوالد- أي العم- أو أخت الأم- أي الخالة-) فإن أبناء هذين الشخصين يعتبران أبناء عمومة وخؤولة متوازية، كذلك عندما يختلف نوع القريب الوسيط عن نوع القريب الذي نصفه فإن أبناءه يعدون أبناء عمومة وخؤولة متقاطعة، وتميز كثير من المجتمعات بين أبناء العمومة والخؤولة المتقاطعة مثلاً نجد أبناء العمومة أو الخؤولة المتوازية يطلق عليهم نفس مصطلح القرابة الذي يطلق على الإخوة، في حين يطلق على أبناء العمومة والخؤولة المتقاطعة مصطلحات مختلفة تمام الاختلاف^[2].

7.4. أما الأساس السابع فيميز القرابة الدموية عن قرابة المصاهرة، والقرابة الدموية تضم أولئك الذين ينتمون إلى أسرة الشخص نفسه أو أسرة أجداده وأحفاده، أما قرابة المصاهرة فتضم أولئك الأقارب من خلال الزواج، أي الذين سبق اسمهم في مصطلحات القرابة الغربية كلمة In-Louw^[3].

8.4. أساس فروق المكانة أو الظروف المعيشة للشخص الذي تقوم علاقة القرابة من خلاله، ففي قبائل الشيريكاهو الأباتشي، يتقبل الرجل ليعيش مع أسرة زوجته الذين تربطهم علاقة مصاهرة، إذا ما توفيت زوجته فإن علاقته تتغير من حيث أن يتحتم عليه أن يتزوج من أخوات أو بنات عمومة أرملة اللاتي لم يسبق لهم الزواج، ومن ثم يظل بين أفراد الأسرة التي انظم إليها بعد زواجه الأول^[4].

[1]: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2]: محمد الجوهري، مرجع سابق، ص 56.

[3]: علياء شكري، مرجع سابق، ص 66.

[4]: معن خليل عمر، مرجع سابق، ص 152.

5. أنواع الجماعات القربانية

لا يخلو مجتمع من المجتمعات الإنسانية من جماعات يرتبط أعضاؤها بروابط القرباة والجماعات القربانية هي جماعات اتحدت عن طريق روابط الدم أو الزواج، ومن بين الجماعات القربانية نذكر:

1.5. العائلة الأولية

تعتبر العائلة الأولية المكون الأول لنسق القرباة وتتكون من الرجل (الزوج) والمرأة (الزوجة)، والأطفال سواء كانوا يعيشون معا أو لا يعيشون، وتشمل العائلة الأولية على ثلاثة أنواع من العلاقات الاجتماعية، النوع الأول وهي العلاقات التي توجد بين الوالدين والطفل، والنوع الثاني هو العلاقات التي توجد بين الأطفال الأشقاء أي من نفس الوالدين، وأخيرا النوع الثالث وهي العلاقات التي توجد بين الزوج والزوجة لنفس الأطفال كوالدين لهم والفرد الذي يولد في الأسرة يكون فيها إما ابنا أو ابنة أو أخا أو أختا، وعندما يتزوج الرجل وينجب أطفالا فهو ينتمي في هذه الحالة إلى أسرة أولية ثانية، أي يكون زوجا وابنا^[1]. بوفاة الوالدين، وهو ما يصدق أيضا على معظم الأشكال الممتدة من الأسر النووية، أما الجماعات القربانية الأخرى، فتتميز بأنها اتحادية بمعنى أنها تتجاوز حياة الأفراد، ويمكن في كثير من الحالات أن تظل قائمة إلى ما لا نهاية^[2].

وترجع خاصية عدم الاستقرار إلى نظام المحارم العالمي الذي يحرم زواج الأصول (الآباء والأمهات) من فروعهم أي نسلهم ويحرم كذلك الزواج بين الرجل وشقيقته وهكذا على الأبناء أن يتزوجوا من خارج الأسرة الزوجية وكذلك الحال بالنسبة لشقيقاتهم، وتبدأ الأسرة الزوجية في الانهيار عندما يتزوج الأبناء وفي حالة وفاة الزوج أو الزوجة وتنتهي تماما وتختفي بموت الزوجين^[3].

2.5. العائلة المعقدة (Compound family)

تتخذ العائلة المعقدة أشكالا كثيرة أهمها نوعان هما: العائلة المركبة *Complexe Family* والعائلة الممتدة *Extend family* وهما تقومان على أسس مختلفة تتشأن نتيجة لبعض النظم الخاصة بالزواج أو الإقامة. "وتوجد الأسرة المركبة في كثير من المجتمعات

[1]: محمد حسن غامري، مرجع سابق، ص 85.

[2]: محمد الجوهرى، مرجع سابق، ص 58.

[3]: محمد الخطيب، الانثروبولوجيا - دراسة عن المجتمعات البدائية، دمشق: منشورات علاء الدين، 2000، ص 185.

وهي تقوم على نظام تعدد الزوجات لزوج واحد واخوة غير أشقاء، وتتضمن الأسرة المركبة أنماطا مختلفة، منها عندما تتوفى أو تطلق الزوجة، ويتزوج الزوج من زوجة أخرى، أو عندما يتوفى الزوج أو تطلق الزوجة وتتزوج من رجل آخر، وفي كلتا الحالتين يتواجد في الأسرة أطفال غير أشقاء^[1].

والشكل الثاني من العائلة المعقدة هي الأسرة الممتدة، "وتتكون الأسرة الممتدة Extend family من عائلتين زواجيتين أو مركبتين أو أكثر ويشترط توافر رابطة القرابة الدموية الأولية بين بعض أعضاء تلك الأسر، ويعيش أفراد الأسرة الممتدة في وحدة سكنية واحدة ويسود بينهم التعاون الاقتصادي، ومن صورها أب وزوجته وأبناؤه الذكور وعائلتهم وبناته وهناك مصطلحات أخرى تطلق على الأسرة الممتدة منها الأسرة المشتركة Joint Family"^[2].

3.5. الأسرة المعيشية (Domestic family)

يشتمل النسق القرابي أيضا على وجود جماعات اجتماعية يطلق عليها الأسرة المعيشية وهي " تتكون من مجموعة من الأسر الأولية، وتتبع نوعا معينا من التنظيم الاقتصادي يطلق عليه الوحدة المعيشية، وتقيم الأسر المعيشية في مسكن واحد أو في مجموعة من المساكن القريبة بعضها من بعض، وعموما فالإقامة المشتركة هي القاعدة الأساسية التي تقوم عليها الأسرة المعيشية ويصاحبها التزامات اقتصادية واجتماعية مشتركة"^[3].

4.5. البدنة: وقد ترتبط الأسر بعضها ببعض من خلال سلف مشترك أبعد من الأب يطلق عليها اسم البدنة والأنثروبولوجيون يقصدون بها " تلك الجماعة المتعاونة المتماسكة التي تربط بين أعضائها روابط القرابة في خط معين ونجد أن البدنة تتمتع دائما بنسق للسلطة التي تقوم على نفس ذلك الأساس القرابي وهي جماعة تعبر عن وحدتها وتماسكها واستقلالها في وفائها بالتزاماتها ومطالبها بحقوقها"^[4].

[1]: محمد حسن غامري، مرجع سابق، ص 88.

[2]: معن خليل عمر، مرجع سابق، ص 161.

[3]: محمد حسن غامري، مرجع سابق، ص 89.

[4]: محمد عبده محجوب، محمد أحمد غنيم، فاتن محمد شريف، دراسات في المجتمع البدوي، الأزاريطه: دار المعرفة الجامعية، 1998، ص 45.

"ويكون للبدنة رئيسا يمثلها واسم يميزها وينضوي أعضاؤها في نسق للعلاقات الجينولوجية يتضمن الأحياء والموتى منهم وربما انقسمت البدنة أيضا إلى وحدات أو جماعات صغرى متميزة ولكنها جميعا تكون ككل وحدة متضامنة ومتماسكة"^[1].

5.5. العشيرة (Clan): العشيرة وحدة اجتماعية تعتبر امتدادا للأسرة وتتميز بتسلسل قرابي معين يتفق مع نظام سكني خاص ولذلك فهي وحدة مكانية، ويعتقد أفراد العشيرة الواحدة بوجود جد مشترك قام بتأسيس العشيرة وأحيانا يكون ذلك الجد شخصية أسطورية^[2].

ووفقا للاستخدام الأنثروبولوجي العشيرة هي "جماعة من أهم خصائصها الانحدار من جد مشترك أو عام، فربما يكون الأفراد مرتبطين ارتباطا وثيقا من الناحية البيولوجية، ولكن كل عضو يعتبر كل الأعضاء الآخرين أقاربه وأن الانحدار يمكن تتبعه سواء في خط الأم Matrilineal من خلال الأم وأخوة الأم، أو جد الأم، أو من خلال الانحدار في خط الأب Patrilineal من خلال الأب والأعمام أو الجد"^[3].

6.5. البطون واتحاد العشائر

يشتمل النسق القرابي كذلك على تجمعات اجتماعية أكبر من العشيرة، ففي بعض المجتمعات ترتبط عشيرتان أو أكثر معا لتكون ما يعرف بالبطن، ويشعر أعضاء العشائر أن بينهم روابط خفية تربط بعضهم ببعض، ومن ثم يتبادلون الخدمات في المناسبات الدينية أو الحفلات.

ونجد عند قبائل الهوبي Hopi في أريزونا أن البطن وحدة اجتماعية تقوم على الزواج الخارجي، بمعنى أن الفرد لا يتزوج من أعضاء العشائر الأخرى التي تكون ضمن البطن.

أما الفخذ فهو أحد فروع العشيرة الذي يعتمد على النسب الأحادي (نسب الأم أو نسب الأب) يستطيع فيه أعضائه، تتبع علاقته القرابية في حلقات سلالية مرتبطة بخط النسب بدرجة أدق مما في العشيرة^[4].

[1]: المرجع نفسه، ص 46.

[2]: عاطف وصفي، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، مرجع سابق، ص 107.

[3]: محمد عبده محجوب، مرجع سابق، ص 44.

[4]: معن خليل عمر، مرجع سابق، ص 157.

7.5. القبيلة

"هي وحدة اجتماعية تجمع عشائر عدة وتنتشر في المجتمعات البدائية، وتتميز بوحدة المكان واللغة والثقافة"^[1]. كما أن القبيلة هي "أكبر الوحدات القرابية المعتمدة على وحدة النسب وتتكون من مجموعة عشائر وقد تتواجد العشائر في أقاليم متجاورة أو أن بعضها قد يقطن في أقاليم بعيدة نسبياً، إن القبيلة تظل واحدة ما دامت العشائر التي تتألف منها تنظم في بناء أحادي للقرابة الدموية النابعة من النسب المشترك"^[2].

وتمثل القبيلة مفهوماً قرابياً وسياسياً في الوقت نفسه، ومعروف تاريخياً أن بعض القبائل قامت بدور الدولة قبل ظهور الدولة الحديثة، وقد اتحدت في العصور القبلية وبعض القبائل في أحلاف سياسية لزيادة قوتها الحربية ضد القبائل التي شعرت بتهديدها الأمني.

وفي هذا الصدد يقول "ماكيفر": "إن القرابة هي التي أوجدت المجتمع، والمجتمع هو الذي أوجد الدولة"^[3]. "ولقد أمدتنا البحوث السسيولوجية والانثروبولوجية بشواهد بالغة القيمة حول دور القرابة كعامل هام في تطور الدولة، فالأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأولية، واتخذت الأسرة أشكالاً مختلفة، ويربط بين أعضائها روابط بالدم ومن ثم فإن القرابة نتاج لهذه الروابط، وكلما تعددت الأسرة وتعددت شبكة هذه الروابط ازدادت ظاهرة القرابة تعقيداً ولقد عملت روابط القرابة هذه على تدعيم مشاعر الوحدة والتضامن بين الناس، تلك المشاعر التي تعد أساس الحياة السياسية"^[4].

6. نظريات القرابة

تعد القرابة نظاماً اجتماعياً محورياً في كثير من المجتمعات الإنسانية، وخاصة المجتمعات التقليدية البدوية والريفية، ولذلك حظيت باهتمام كبير من علماء الأنثروبولوجي الذين تناولوا القرابة كأحد الأنساق الرئيسية في البناء الاجتماعي لارتباطها بكل المجالات والأنشطة الاجتماعية في تلك المجتمعات وسنعرض الآن أهم النظريات التي عالجت القرابة.

[1]: عدنان أحمد مسلم، محاضرات في الانثروبولوجيا-علم الإنسان-، الرياض: مكتبة العبيكان، 2001، ص 213.

[2]: المرجع السابق، ص 156.

[3]: محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي والمجتمع في العالم الثالث، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ب ت، ص 143.

[4]: المرجع نفسه، ص 144.

1.6. النظرية التطورية (هنري مورجان، باخوفن، ماكلينان، هنري مين)

عني الزواج والأسرة والقراءة باهتمام متزايد من طرف المفكرين والعلماء والفلاسفة والمؤرخين والرحالة وهذا الاهتمام بدراسة نظام الزواج ليس وليد اليوم فحسب. وجدت عبر عصور التاريخ محاولات وبذور لنظريات معروفة لدينا، ولكن طريقة تناول هذا الموضوع (الزواج) اختلفت كثيرا عما يتناوله العلماء حاليا، وجدت هذه المحاولات عند قدماء المصريين وحكماء الصينيين وفلاسفة اليونان. واعتنت الديانات السماوية عناية فائقة بشؤون الأسرة وتنظيم الزواج، فعالجت المسيحية والإسلام واليهودية قضايا جوهرية تتعلق بمسائل كثيرة، كنظام المحارم ودرجات القرابة، أسباب فسخ الزواج، وموانع الزواج وحدود الطلاق إلى غير ذلك من المسائل الأخرى.

أما الدراسات العلمية المبكرة اهتمت بوضع الفروض الأولى عن الصور والأشكال الأصلية أو السابقة للزواج، وبناء الأحكام والقوانين النظرية التي تفسر التطور والتحول التاريخي للزواج واهتمت بدراسة الفرضيات التي تفسر أصل ونشوء الزواج وعلاقته بأصل نشوء العائلة.

وهذه النظرية هي جوهر ما عرف في تاريخ العلم بالنظرية التطورية التي سيطرت على ميادين عدة خلال القرن التاسع عشر، وبدأ ظهور الانثربولوجيا الحديثة مفهوما وموضوعا ومنهجيا. في الفترة 1860-1880 انبثقت التطورية الثقافية اتجاها نظريا رئيسا في الانثربولوجيا. كان مؤلف باخوفن " حق الأم"، ومؤلف "هنري مين" اللذان أصدرتا كلاهما في عام 1861 باكورة مؤلفات المدرسة التطورية في الانثربولوجيا، أعقبهما في عام 1865 مؤلف "تايلور" أبحاث في التاريخ المبكر "للجنس البشري"، وفي عام 1869 ظهر مؤلف "مورغان" أنظمة القرابة والمصاهرة في الأسرة البشرية^[1]. ومما هو جدير بالذكر أن التطوريين اختلفوا كثيرا حول الصور الأولى لكل نظام بما في ذلك نظام الزواج والأسرة وتحديد المراحل التي تطور عبرها نظام الزواج.

[1]: عبد الرحمان أسامة النور، "البدايات الأولى للتتظير الأنثربولوجي"، www. Arkamani. Org ، 2003/10/09، 10:00، ص 2.

ويعتبر لويس هنري مورجان (1818-1888) الانتروبولوجي الأمريكي واحد من العلماء الذين تأثروا بالنزعة التطورية " فقد قدم 139 نسقا للقرابة من أجزاء مختلفة من العالم، واستخلص من تلك الدراسة أن العائلة الإنسانية أو البشرية في عمومها قد مرت بثلاث مراحل أساسية وهي مرحلة التوحش أو الهجومية Savagery، ومرحلة البربرية Barbarian ثم أخيرا مرحلة الحضارة أو المدنية Civilization^[1].

وضع مورجان تصورا تطوريا موضحا خمسة أنماط عائلية وهي^[2]:

1. عائلة روابط الدم، وهو نمط العائلة يشيع بداخله الزواج الجماعي.
2. العائلة البولياندرية وهو نمط عائلي متطور.
3. نمط العائلة الزوجية، وهو يقوم أساسا على الزواج بين رجل واحد وامرأة واحدة.
4. نمط العائلة الأبوية، أي الانتساب فيها للأب، وهذا النمط يعني زواج رجل واحد بعدد كبير من الزوجات.
5. مرحلة العائلة الأحادية وهو يعني زواج الرجل من زوجة واحدة، وكذلك زواج المرأة من رجل واحد فقط.

نقد "الدوارد وسترمارك E.Westermarck" نظرية مورجان بشدة في كتابه History of Human marriage سنة 1921، حيث يرى أن الإنسان في الأصل أحاديا في زواجه.

إلى جانب نظرية مورجان نجد نظرية الباحث السويسري باخوفن، الذي اشتغل بالدراسات القانونية والأساطير واللغويات وأصدر كتاب "حق الأم" سنة 1861^[3]، وضع باخوفن في هذا الكتاب تتابعا زمنيا لنظم الزواج والأسرة والميراث والتركيب الاجتماعي، وتتلخص آراء باخوفن في أنه كانت هناك عدة مراحل أقدمها مرحلة الاختلاط الجنسي، تليها مرحلة ثورة المرأة على الأوضاع وتأسيسها لما يسمى بمرحلة النظام الأمومي الذي تثبت فيه صلات الأمهات بالأبناء، ويسمى باخوفن هذه المرحلة بالأمازونية، ويربط باخوفن هذا النظام بمجموعة من الوظائف الاجتماعية الأسرة الأمومية، والنسب الأمومي، والإرث الأمومي، ونظم دينية تسيطر عليها آلهة الأرض وتقوم فيها النساء بدور رئيسي في النظام

[1]: حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الأنثروبولوجيا في المجالين النظري والتطبيقي، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2003، ص 137.

[2]: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]: نبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص 103.

الكهنوتي، بالإضافة إلى شيوع عادات وطقوس الخصوبة. وأخيرا يسيطر القمر (بصيغته مؤنثا) على الشمس. ثم تأتي المرحلة الثالثة حيث تسقط وظيفة المرأة السياسية والدينية ويحل محلها النظام الأبوي، وتظهر في هذه المرحلة الأسرة الحقيقية وتسيطر آلهة السماء على آلهة الأرض والشمس على القمر^[1].

يرى "نبيل السمالوطي" أن باخوفن هو الآخر افترض مثل مورجان مرور البشرية بمرحلة الإباحية الجنسية وحاول الاستدلال على صحة فروضه بشواهد استمدتها من العصور الكلاسيكية وبعض المجتمعات البدائية، كما استمد أفكاره من بعض الأساطير التي سادت المجتمعات القديمة، ولا شك أن المراحل الثلاث تلك هي مجرد تركيب نظري بحث بخاصة المرحلة الأولى، وقد اعتمد باخوفن على كتابات هيرودوت عن النظام الأمومي في ليكيا^[2].

أما ماكليان (1867-1881) الأنثروبولوجي البريطاني فقد درس في كتابه "الزواج البدائي" المراحل التاريخية التطورية التي مرت بها تقاليد الزواج والقراءة في العالم، وقد توصل هذا الباحث إلى نفس ما انتهى إليه باخوفن على الرغم من أنه كان يبحث في قضية أخرى وهي أصل الداخلي Endogamy والخارجي Exogamy.

ويرى ماكليان "أنه لا بد أن نفترض أن الإنسان الأول كان يحيا حياة إباحية مطلقة. ثم لم تلبث هذه المجتمعات الأولى أن انتقلت إلى مرحلة البولياندرية Polyandry، أو تعدد الأزواج بالنسبة للمرأة الواحدة، ومنها إلى نظام الانتساب إلى الأب الذي حل محل النظام الأمومي، بينما أخذ شكل العائلة المألوف لنا يظهر في نفس الوقت بالتدريج، فكأن القبيلة تأتي أولا، ومن بعدها تأتي العشيرة، أو البيت الكبير، وأخيرا العائلة"^[3]. حاول ماكليان الاستدلال على صحة نظريته بالرجوع إلى بعض النظم السائدة حاليا في بعض المجتمعات البدائية مثل نظام الزواج الليفراتي.

كانت هذه إشارة لإسهامات الأنثروبولوجيا التطورية في مجال الزواج والأسرة والقراءة، ووجهت إلى هذه النظرية التطورية بعض الملاحظات أو الانتقادات منها:

— إن ما يلاحظ على بعض أعمال أصحاب النظريات السابقة أنهم بدعوا مخططاتهم التطورية بالشيوعية الجنسية، مستندين في ذلك على بعض الممارسات عند المجتمعات

[1]: عبد الرحمان أسامة نور، البدائيات الأولى للتنظير الأنثروبولوجي، مرجع سابق، ص 3.

[2]: نبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص 105.

[3]: حسين عبد الحميد رشوان، الأنثروبولوجيا في المجالين النظري والتطبيقي، مرجع سابق، ص 138.

البدائية، وعمموا هذه الظاهرة على التاريخ البشري، وفي هذا خطأ كبير، "كما اعتمدوا على مادة غير يقينية، هذا فضلا عن الطريقة التي فسرت بها هذه المادة، حيث درج التطوريين على ترقيع مخططاتهم التطورية بشواهد من هنا وشواهد من هناك وجميعها شواهد منزوعة من سياقها التاريخي هذا إذا كانت صحيحة أصلا"^[1].

"أما فيما يخص إدعاء أصحاب هذه النظريات السابقة أن الزواج الأحادي هو أرقى أنواع الزواج، لم يظهر إلا بعد مرور البشرية بمرحلة الزواج التعددية والشيوعية الجنسية، فقد ذهب "السير هنري مين Sir Henry Main" في كتابه الشهير بعنوان "القانون القديم" إلى أن نظام القرباة الأبوي أسبق في الوجود من مختلف النظم القرباية الأخرى، ويذكر في تبرير ذلك بأن الفطرة الإنسانية تجعل الرجل لا يسمح لأحد أن يشاركه في زوجته، وقد سار وستر مارك في نفس هذا الخط الأخير، حيث قال بسبق النظام الأحادي في الزواج على غيره من أشكال الزواج"^[2].

ونحن يكفينا ما ورد في القرآن الكريم من قصة آدم وحواء وزواجهما وهبوطهما إلى الأرض، وهذا يؤكد أن الأسرة كانت أحادية عموما وأن النسب كان أبويا، وأن ما حدث فيما بعد (أي مع تطور البشرية)، وظهر أنواع الزواج التعددي، أو الشيوعية الجنسية يعتبر حالة استثنائية وانحراف عن الفطرة الإنسانية التي فطر الله عليها الإنسان.

— تعاني التطورية من الناحية المعرفية من أنها نظرية خطية تعتقد في المسار الحتمي الواحد لكل المجتمعات، هذا فضلا عن أنها تعاني من كثير من مظاهر التحيز والتمركز حول السلالة، حيث اعتبرت المجتمعات الغربية أكثر رقيا بناء على معيار تكنولوجي.

وبالرغم من النقد الذي وجه إلى هذه النظرية، فقد كان لها الفضل في تسليط الضوء على قضايا كثيرة مثل القرباة وما يتعلق بها من قضايا النسب والانحدار القرباي ومصطلحات القرباة.

2.6. نظرية التحالف لكلود ليفي ستروس Claude –Levi Strauss

غالبا ما يعتبر الأنثربولوجيون أن أنظمة القرباة هي المؤسسات الأساسية في تلك المجتمعات التي يدرسونها، وكتاب ليفي ستروس الأول البنى الأولية للقرباة 1949 كان كتابا

[1]: أحمد زايد وآخرين، الأسرة والطفولة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ب ت، ص 8.

[2]: نبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص 111.

في هذا الموضوع. "فقد أقام هذا الأنثربولوجي الفرنسي المعاصر الأنثربولوجيا البنيوية التي اشتهر بها في دراسة أنظمة القرابة، فألت به أبحاثه إلى مفهومين أساسيين هما ذرة القرابة، ونظرية الاتحاد والزواج، وقد لعب هذان المفهومان دورا جوهريا في تحديد فهم مسألة القرابة من منظار حديث"^[1].

وقبل الخوض في عرض أفكار ليفي ستروس حول نظرية الزواج، نود أن نوضح المنهج الذي استخدمه في أضخم أعماله كالطوطمية، الأساطير، المحرمات، والذي استخدمه أيضا في دراسة أنظمة القرابة.

"اعتمد هذا الأخير على مفهوم الإشارة عند سوسير، حيث يمكن التعرف على المعنى من خلال العلاقة بين الرموز أو الإشارات، لكن بنيويته أو ما يعرف بالأنثربولوجيا البنيوية Structural Anthropology أضافت أبعادا هامة جدا في دراسة الرموز من منظور جديد"^[2] انطلق ستروس من موضوع جوهري يمثل محور كل أعماله، ويتمثل هذا الموضوع في العلاقة بين الطبيعة والثقافة، إذ انه نظر إلى هذه العلاقة على أنها تؤلف جوهر البحث الأنثربولوجي أو البنيوي، ونظر إلى الثقافة على أنها نسق من الإشارات والرموز ذات الدلالات والمعاني المستترة، التي لا يمكن الوصول إليها والتعرف عليها إلا من خلال المنهج البنيوي، وهذه المعاني اللاشعورية والعميقة والمستترة هي التي تقف وراء المعاني الظاهرة والسطحية المألوفة لدى الأفراد والتي تؤلف جوهر الثقافة وهي الهدف الذي يسعى إليه الأنثربولوجي البنيوي"^[3].

والبناء عند ستروس هو "نسق من العلاقات القائمة بين الوحدات أو الرموز المؤلفة له وأن أي تغير في تلك العلاقات القائمة بين الوحدات ينجم عنه تغيير في البناء ككل، ويهدف المنهج البنيوي إلى الكشف عن العلاقة بين الرموز أو الوحدات أو الظواهر أكثر من اهتمامه بالرموز والوحدات أو الظواهر في حد ذاتها"^[4]. ويبدو ان ليفي ستروس لا يهتم بالواقع كما يراه المراقبون من الخارج بقدر ما هو مهتم بتمثيلات ذهنية معينة للواقع في عقول

[1]: فرديريك معتوق، مرجع سابق، ص 207.

[2]: السيد حافظ الأسود، الأنثربولوجيا الرمزية، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2002، ص 84.

[3]: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4]: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

المساهمين فيه^[1].

لذا عمد إلى "استخلاص معاني الرموز من الأفراد أنفسهم الذين يستخدمون الرموز، كما اعتمد على أنساق رمزية معينة مثل الطوطمية Totemism الأساطير Myths والمحرمات Taboos، ويرى أن المنهج البنيوي يفترض وجود منطق أو معنى مستتر خفي ولا شعوري وراء المظاهر السطحية أو الرموز الشخصية أو الظواهر الاجتماعية"^[2].

"وطبق المنهج اللغوي- البنائي عند سوسير وياكوبسون Jackopson مع بعض التوجهات من نظرية المعلومات، بالإضافة إلى الاستعانة ببعض المفاهيم والتصورات الاقتصادية خاصة المتعلقة بعملية التبادل وذلك لتحديد أنساق الاتصال المتجانسة"^[3].

تزعم ستروس نظرية (الزواج، التحالف) من خلال دراسته للبنيات الأساسية للقراءة القائمة على مبدأ المصاهرة أو الاتحاد. و"استخدم الأنثربولوجيون البريطانيون هذه التسمية لوصف نظريته، فنظرية الزواج خلافا للنظرية التي كانت منتشرة في بريطانيا لعقود عدة، تؤكد أن الزواج لا التنازل حتى ولو كان تكامليا هو الذي يجمع ويربط التجمعات الأساسية لتشكل ما نطلق عليه تسمية المجتمع الكلي"^[4].

وتقوم نظرية الزواج على "ذرة القرابة" ويقصد بها ستروس أصغر وحدة في القرابة التي يمكن أن نلاحظها عند الإنسان، تقوم ذرة القرابة هذه- ذات الدور الأساسي- على ثلاثة أنواع من العلاقات^[5]:

العلاقة بين زوج وزوجته.

وبين أخ وأخت (من زوج واحد).

وبين والد ووالدة من جهة، وولد من جهة أخرى.

هذا هو الشكل الأساسي والذري للعلاقة القرابية عند البشر، وتتفرع عن هذه الذرة القرابية العلاقات الاجتماعية بشكلها الأوسع، ويقوم النظام الاجتماعي إلى حد بعيد على هذه المعادلة، "وركز ستروس على الدور الجوهري الذي تلعبه الزوجة في عملية التبادل، وقد

[1]: ليونارد جاكسون، "البنيوية في طورها الفرنسي"، ترجمة ثائر ديب، www. Alwatan . com ، 2004/02/28 ، ص 2: 17.

[2]: السيد حافظ الأسود، مرجع سابق، ص 84.

[3]: المرجع نفسه، ص 84.

[4]: François Gresle et autres ; Op. cit. P 10 .

[5]: فريدريك معتوق، مرجع سابق ، ص ص 52-53.

توصل إلى أن قانون الزواج وخاصة الخارجي منه و الذي ما هو إلا نوع من المحادثة فهو مجموعة من العمليات التي ترمي إلى ضمان نوع من الاتصال بين الأفراد والجماعات^[1].

"وفعل ذلك من خلال الحديث عن متصل عند أحد أطرافه يقف الكلام وعند الطرف الآخر المقابل توجد القرباة ووفقا لمنطق التبادل فإنه في الطرف الأول في الكلام - يحدث تبادل الكلمات والتي هي إشارات ذات معنى محدد- بينما في الطرف المقابل - أي القرباة - فيكون التبادل مركزا على النساء اللاتي ما زلن يحملن الإشارات والقيم^[2].

"فالعلاقة الاجتماعية القربانية تستند إلى مجيء الزوجة إلى بيت زوجها مع ما تحمله من إرث مادي وقرباني وثقافي ورمزي واتصالي، في الأنثروبولوجيا الكلاسيكية هذا الدور الجوهري محسوب على التناسل البنوي، وعلى الأولاد الذين يؤمنون بقاء وانتشار العلاقات الاجتماعية^[3].

"أما في نظر كلود ليفي ستروس، الابنة تترك أهلها وليس الابن حاملة إرث عائلتها المادي والقرباني والثقافي والرمزي والاتصالي ذلك أن العلاقات الاجتماعية تتم مع الخارج، أي مع المجتمع لا مع الداخل في بقاء الابن في أحضان عائلته^[4].

إن هذا التوضيح النظري الذي أتى به كلود ليفي ستروس لعب دورا هاما في تفسير العديد من الظواهر الاجتماعية الأنثروبولوجية، "فخلافًا للنظريات الرائجة والقائلة مع راد كليف براون أن العائلة البيولوجية المكونة من الأب والأم والأولاد يكفي لتشكيل النواة الأساسية والأولى للقرباة في النظام الاجتماعي^[5].

يقول ليفي ستروس "إن بناء القرباة يحتاج دائما إلى رجل يتخلى عن ابنة أو أخت لصالح رجل آخر يتزوجها، فالبنيان القرباني يقوم على الزوجة القادمة من خارج العائلة البيولوجية أو على الأخت أو الابنة التي تقوم بالزواج من خارج عائلتها البيولوجية، فالزواج بالتالي يلعب دور الركيزة الأساسية في بناء القرباة الموجه نحو الخارج في جميع الحضارات العالمية^[6].

[5]: مصطفى السخاوي، النظم القربانية في المجتمع المحلي، الأزاريطه: دار المعرفة الجامعية، 1996، ص 46.

[2]: السيد حافظ الأسود، مرجع سابق، ص 85.

[3]: فرديريك معتوق، مرجع سابق، ص 52.

[4]: المرجع نفسه، ص 52.

[5]: المرجع نفسه، ص 53.

[6]: المرجع نفسه، ص 53.

والفكرة الثانية المكملّة لنظرية الزواج عند كلود ليفي ستروس هي قانون زنا المحارم Prohibition de L'inceste. ويعتبر أن مفهوم الزنا الذي تأسست عليه الثقافة منذ أقدم العصور، فالزنا هو الحد الفاصل بين العالم الإنساني والطبيعة.

وهذا المبدأ "يعبر عن مرور فعل طبيعي إلى فعل ثقافي للمصاهرة، وعلى هذا فمن الخطأ أن ننظر إلى العائلة وخاصة الأولية منها والبسيطة من حيث تنظيماتها الاجتماعية والاقتصادية على أنها مجرد مجموعة من الأشخاص تربطهم صلة قرابة دموية، وتعفى روابط المصاهرة التي كان الزواج أداة ونواة لها، فزنا المحارم هي قانون عام للتبادل بين الجماعات القرابية والتي تفرض الزواج الخارجي، وتمنع الزواج الداخلي بين أفراد نفس الجماعة"^[1].

من هذه الفكرة ينظر ستروس إلى المجتمع على أنه مبني على محظور زنا المحارم الذي هو "علاقة جنسية بين أفراد تربطهم قرابة تصل إلى مستوى التحريم، وكل المجتمعات الإنسانية تمنع هذا النوع من الزنا، الكل يحرم زواج الأب من ابنته والأم من ابنها والإخوة من الأخوات"^[2]. "أي على تحظير الجنس ضمن العائلة، مما يدفع الرجال إلى تبادل النساء، من عائلة إلى أخرى، بغية الزواج وهذا ما يخلق بنية اجتماعية إجمالية أكبر من العائلة النووية (المؤلفة من أب وأم وأولادهما) وتشتمل هذه المجتمعات على ثلاثة أشكال للتبادل هي التي تجمع المجتمع معا وتؤمن تماسكه، الشكل الأول هو تبادل الهبات الذي يناظر البنية الاقتصادية في مجتمع أشد تعقيدا، والثاني هو تبادل النساء تبعا لقواعد بالغة التعقيد والتكلف تخلق بنية قرابية، والثالث هو تبادل الرسائل الكلامية الذي يخلق معظم ثقافة المجتمع، التي هي في أعمال ليفي ستروس اللاحقة عبارة عن بنية رمزية أو نظام دوليل"^[3].

كما يجب أن أشير إلى أن كلود ليفي ستروس يرى أن نظم القرابة إما أن تكون أولية أو مركبة. ففي ظل النظم الأولية يختار الفرد شريك العلاقة الزوجية وفقا لقواعد اجتماعية محددة محكومة بقانون زنا المحارم، فمثل هذا التنظيم الذي يقال عنه أنه ثنائي يؤدي بالمجتمع إلى الانقسام إلى طائفتين مختلفتين تخضع في بعض الأحيان إلى قاعدة الزواج

[1]: مصطفى السخاوي، مرجع سابق، ص 46.

[2]: Alain Beitone ; Sciences sociales ; France : campus ; dalloz ; 2ed ; 2000 ; P174.

[3]: ليونارد جاكسون، مرجع سابق، ص 2.

الخارجي، فهي تلزم الرجل الزواج من الطائفة المنافسة. فالأشخاص من نفس الطائفة هم أقارب متوازنون، أما الأفراد من طائفة أخرى هم أقارب بالتقاطع، فمجموع مفردات القرابة تترتب بالدرجة الأولى من جماعة الاخوة والأخوات الذين يمنع الزواج فيما بينهم، بينما الأقارب بالتقاطع فعكس ذلك، فهم الأقارب الأوائل الذين بالإمكان الزواج منهم^[1].

"وهذا ما نعبر عنه بالتبادل الضيق، فالابن عليه أن يتزوج من نفس الأقارب، الذي تزوج منهم الأب، فهناك تبادل غير مباشر يحدث من خلال التزاوج بين الأقارب المتقاطعين، والقانون يحث البنت على الزواج من أقارب الأم، فالقرابة هنا تحمل خاصية الإزدواجية أين يلزم الفرد على أن لا يتجاوز قوانين القرابة، فهو يتزوج وفق القوانين المتاحة له، وهي قوانين يشترك فيها القانون الفطري العالمي الخاص بزنا المحارم، فهو نوع من النسق القرابي الأساسي"^[2].

أما النمط الثاني وهو النسق المركب يحتوي على قوانين سلبية للزواج، حيث لا يقوم بتحديد التصنيف القرابي للزواج، وهو ما نلاحظه جليا في مجتمعاتنا اليوم، وهو أنها تقوم على مثل هذه الأنساق المعقدة، لكن المجتمعات الأوربية والأجنبية بصفة عامة نجدها تقرض الزواج من الخارج العشيرة، إلا أن الفرق يكمن في درجة التصنيف وليس في طبيعتها، فالأنساق المركبة للزواج تميز بين الأفراد من خلال المركز الاجتماعي سواء كان مبنيا على تصنيفات أو مصالح اجتماعية أو اقتصادية. أي يمكن أن نوضح أكثر، ونقول أن ستروس يحاول أن يميز بين نظامين للقرابة الأول المتمثل في النظم الأولية للقرابة يميز المجتمعات البدائية والتقليدية، أين يختار الشخص شريك العلاقة الزوجية وفقا لقواعد اجتماعية محددة غالبا ما تكون متمثلة في قواعد القرابة، بينما على العكس من ذلك لا يختار هذا الشريك في النظم المركبة التي تميز المجتمعات المتقدمة وفقا للقواعد السابقة، وإنما وفقا لهوى الاختيار الشخصي.

بينما نلاحظ أن تلك التحديدات إنما هي مبادئ تجريدية أكثر منها أوصافا لواقع أمبريقي ماثلا فعلا، إذ نجد في الواقع أن لدى كافة المجتمعات قواعد معينة لتحريم الزنا

Encyclopédie Microsoft Universalise, " La théorie de L'alliance".

: [1]

Claude- Levi Strauss, Les structures élémentaires de la parenté ; Paris : PUF ; 1949 ; P 497: [2]

بالمحارم هي التي تحدد شركاء العلاقة الزوجية ووفقا لنظم أولية، كما أن لديها جميعا بعض الجوانب المركبة التي تسمح للفرد من الاختيار وفقا لظروفه وأحواله^[1].

3.6. نظرية النسب (أو الانحدار القرابي) La théorie de la filiation

سيطرت نظرية النسب (أو الانحدار القرابي) طوال الفترة بين الثلاثينات والستينات، وارتبطت أساسا بأعمال عالم الأنثروبولوجيا المتخصص في الدراسات الإفريقية "مايرفورتس" والدراسات النظرية "لراد كليف براون"^[2].

"ويرى أصحاب هذه النظرية أن التماسك لا الزواج، هو الذي يضمن استمرارية وتماسك المجموعات البشرية الأساسية التي يتألف منها المجتمع، فاستمرارية وتضامن المجموعات البشرية يقومان على أنظمة القرابة المنبثقة من سلالاتي الأب والأم، من هنا يلعب النسب البنوي الدور الأساسي في تشكيل ما نطلق عليه اسم النظام الاجتماعي بأبعاده الاقتصادية والثقافية والرمزية والاتصالية"^[3].

ويذهب أصحاب نظرية النسب أو الانحدار القرابي إلى أن نظم القرابة هي التي تضمن استمرار وجود الجماعات القرابية ككيانات سياسية عبر الزمن، ويعني هذا أن العلاقات داخل الجماعات القرابية يجب أن تتأسس وتستمر من خلال صلات الانحدار القرابي الحقيقية أو المتخيلة التي يمكن إرجاعها إلى أحد الوالدين أو كليهما، فبؤرة الاهتمام هنا هي العلاقة بين الأب والابن والعلاقات بين الإخوة^[4].

"وتولي تلك الدراسات الأهمية الأولى للانحدار القرابي والخلافة، وتتسم بأنها دراسات أمبريقية إلى حد ظاهر كما تتسم بارتباطها تاريخيا بالنظرية الوظيفية، حيث يذهب أصحاب نظرية الانحدار القرابي إلى أن نظم القرابة إنما توجد لكي ترسم وتعين الحقوق والواجبات داخل المجتمعات"^[5].

4.6. نظرية ابن خلدون في العصبية

يرجع الفضل الكبير لعبد الرحمن ابن خلدون، إذ سبق له أن انتبه إلى نسق القرابة في مجال حديثه عن العصبية، ووضع بذور نظرية متكاملة نقلها عنه الكثير من المستشرقين

[1]: حوردين مارشال، مرجع سابق، ص 1116.

[2]: المرجع نفسه، ص 1115.

[3]: فردريك معنوق، مرجع سابق، ص 161.

[4]: حوردين مارشال، مرجع سابق، ص 1115.

[5]: المرجع نفسه، ص 1115.

وخاصة "روبرتسون سميث" لكي تتقل بعد ذلك إلى علماء الأنثروبولوجيا البريطانيين وخاصة "إيفانز بريتشارد"^[1].

واستطاع أن يدرك بفكره الثاقب أثناء معالجته لموضوع العصبية أهمية القرابة وعلاقتها بالسياسة والحكم والدفاع في المجتمعات التي عايشها وخبرها تماما. واعتبر العصبية محرك التاريخ، والعصبية هي الرابطة المعنوية التي تربط ذوي القربى والأرحام بعضهم ببعض، وتعني الترابط والاتحاد، وهذه الصورة هي التي اهتم بها ابن خلدون، فاتخذ من (رابطة العصبية) موضوعا لدراسة شاملة وعميقة يستعرض أشكالها وصورها المختلفة، من أجل تحقيق هذا الغرض، فإن ابن خلدون وفاء منه لمنهج الاستقصاء وحرصا منه على أن يفهم لا أن يصف فقط، يستخدم بغية الوقوف على مفهوم العصبية، مجموعة من المفاهيم الفرعية التي لها علاقة مباشرة بديناميكا الألفة، ونذكر من بين هذه المفاهيم الفرعية، النسب (قرابة السلف، قرابة النسل، والالتحام والشرف والحسب والحلف والولاء والبيت والرئاسة...^[2].

وفي إطار استعراض صور وأشكال العصبية، يقدم لنا ابن خلدون بادئ ذي بدء هذه العصبية في حالتها الأصلية التي تميزها القرابة الدموية حيث يظل الفرد محافظا على نسبه الأصلي.

ولاحظ ابن خلدون على المجتمعات المغربية أن الحي المغربي الذي تتجلى فيه العصبية في طورها الأول هو "مساكنه بالنسبة للخارج، فالحي المغربي حي منطو على نفسه فهو جمهورية أبناء العم، والزواج يتم بين أفراد الجماعة الأصلية[...]. فالأمر في هذه الحالة يتعلق بقرابة العصب الثنائية، قرابة من جانب الأم وقرابة من جانب الأب الذي ليس سوى ابن العم الشقيق لزوجته"^[3].

وتتطوي العصبية في مستواها الأول على عناصر ثلاثة متطابقة، عنصر بيئي (البادية)، وعنصر إحيائي (النسب الثنائي) وأخيرا عنصر أخلاقي (الوقار)^[4].

[1]: الفضيل رتيمي، "القرابة والعمل في المؤسسة الصناعية الجزائرية"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: معهد علم الاجتماع، 1992-1993، ص 15.

[2]: عبد الغني مغربي، الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون، ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص 143.

[3]: المرجع نفسه، ص 146.

[4]: المرجع نفسه، ص 148.

فالعنصر البيئي أي البادية تولد العصبية، "وتصبح حاجة ضرورية للبدو للدفاع عن النفس وهو سلاح دفاعي ذاتي ووقائي، يهدف إلى حماية التجمعات القبلية في أحياء البادية ونواحيها حيث تتعدم حماية الدولة مما يفرض على السكان أن يوجدوا التنظيم المناسب لحماية أرواحهم وأموالهم وأعراضهم"^[1].

أما العنصر الإحيائي فيتمثل في قوة النسب الذي يحدث الالتحام والتواصل من أجل النعمة والتصدي للعدوان والظلم في بيئة تتسم بالقسوة. أما العنصر الأخلاقي فيتجلى في وجود أفراد طاعنين في السن يوحون على الدوام بالوقار.

فالعصبية في شكلها الأول حسب نظرية ابن خلدون هي المبرر للترابط والالتحام أين يكون فيها النسب واضحا وصحيحا وليس موهوما أو متخيلا.

أما في المستوى الثاني للعصبية فينتقل فيها النسب إلى الاجتماعي، فابن خلدون في هذه الحالة غير معني بقضية النسب في موطن حديثه عن العصبية "وقد أوضح في مواطن كثيرة أن الغاية من النسب ثمرته وليس حقيقته وثمرته هي الالتحام، فإذا تحقق ذلك الالتحام برزت العصبية، وتجاهلت الأجيال اللاحقة حقيقة النسب وأصله وأقرت مبدأ تساقط الأنساب عن طريق القرابة والحلف والولاء والفرار من قبيلة إلى أخرى بسبب بعض الجنايات"^[2].

وتصبح العصبية في ظل مفهوم التحالف مفهوما للتجمع في إطار مجتمعات البداوة تفرضه ضرورة الحماية والدفاع عن النفس، ثم تتطور ليصبح ذلك التجمع مظهر من مظاهر التنظيم السياسي، وهذا يقودنا إلى المعنى الثالث أو المستوى الثالث المستوى الاقتصادي - السياسي^[3]. "والذي يستلزم إنكار مذهب المساواة الخاص بأفراد القبيلة، وإخضاع أفراد الجماعة لنظام تسلسلي قوي، ضروري لبروز هذه العصبية، وبفعل الواقع يفترض هذا النظام التسلسلي وجود زعيم لا يكون محترما فحسب فقد (تخطينا المجتمع - الوقار)، بل إنه ينظر إليه كذلك نظرة إعجاب، ويخشاه سكان القبيلة كلهم، وسيعتمد هذا الزعيم بالضرورة

[1]: محمد فاروق النبهان، الفكر الخلدوني من خلال المقدمة، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1998، ص 158.

[2]: المرجع نفسه، ص 159.

[3]: عبد الغني مغربي، مرجع سابق، ص 153.

على أسرته الشخصية وعلى مواليه، وفي هذا الإطار، فإن العصبية ما زالت غير قادرة على تشكيل العمود الفقري للدولة، ولكنها تعتبر الوسيلة التي لا بد منها لبناء الدولة^[1]. ولكي يكون لهذه العصبية وجودا حقيقيا من اللازم أن نضم إليها مفاهيم أخرى، كالرياسة والحسب والولاء.

أما الشكل الأخير من العصبية وهو شكل خاص بالمدينة، أو "العصبية داخل الأسوار"^[2]، وأوضح ابن خلدون ذلك بقوله "إذا نزل الهرم بالدولة وتقلص ظل الدولة عن القاصية احتاج أهل أمصارها إلى القيام على أمرهم والنظر في حماية بلدهم، ورجعوا إلى الشورى، وتميز العلية عن السفلة والنفوس بطابعها متطاوله إلى الغلب والرياسة، فتطمح المشيخة- لخلاء الجو من السلطان والدولة القاهرة إلى الاستبداد-، وينازع كل صاحبه ويستوصلون بالاتباع من الموالى والشيع والأحلاف ويبدلون ما في أيديهم للأوغاد والأوشاب فيعصوبوا كل لصاحبه^[3]."

يدخل أهل المدن في صراع يولد نزاع ضار بينهم، ليتمكن واحد منهم فقط من تأكيد سيطرته على كل الآخرين الأغنياء منهم والفقراء، وهذا الاختلال في التوازن يدخل أهل المدينة في صراع الطبقات^[4] بالمعنى الحديث للعبارة ولكن هذه الحالة سرعان ما تتحول إلى اصطدام بين العصبية القبلية الآتية من الصحراء بعصبيات الحضر المشتتة والظفر هنا يكون للبدو ومواليهم.

خلاصة القول أن القرابة التي تحدث عنها ابن خلدون في معرض حديثه عن العصبية في مجتمعات المغرب العربي، وتناول تطوراتها لكي تشكل في الأخير ما يعرف بالدولة، أي الانتقال من المجتمع البدوي، إلى المجتمع الحضري، فظاهرة النسب في المستوى الأول للعصبية تميزها (القرابة الدموية) أين يظل الفرد محتفظا بنسبه الأصلي، أما المستوى الثاني من العصبية، فإن الفرد فيها يظل محتفظا بنسبه الأصلي ويتضامن مع القبيلة الحليفة وهذا ما يولد عصبية مزدوجة، وبطبيعة الحال فإن العصبية الأولى أقوى من الثانية لأنها تستند إلى

[1]: المرجع نفسه، ص 154.

[2]: المرجع نفسه، ص 154.

[3]: المرجع نفسه، ص 163.

[4]: المرجع نفسه، ص 163.

روابط الدم على الرغم من أنها وهمية، وهي ضرورية لتشكيل روابط اجتماعية، فالفرد ينظر إلى الآخرين تبعاً لمنظورين في آن واحد، منظار العصبية (القبيلة الحليفة)، ومنظار الجماعة التي ينتمي إليها، فالجماعة والفرد بعد أن كانا منكشيين على ذاتيهما قد أصبحا مفتحين على الخارج، ويعني هذا أن النسب يفقد مبرر وجوده في حالة التضامن الاجتماعي، أما العصبية المبنية على التماسك الاجتماعي المبني هو الآخر على قرابة العصب الحقيقية أو الوهمية لا يجسد العصبية بالمعنى السياسي للكلمة، فهو شرط من الشروط التي يجب أن تتوفر لتمكين العصبية التي تشكل نقطة اتصال بين البداوة والحضارة من الظهور والبروز.

والعصبية التي تساعد على بناء وتأسيس الدولة عبارة عن تأليف بين الالتحام الاجتماعي من جهة وعلاقات التبعية من جهة أخرى، وفي هذا المستوى نكون بعيدين كل البعد عن القرابة بالعصب وقرابة الرحم، وهنا تبرز أهمية العوامل الدينية والاقتصادية لتوحيد القبائل أو بالأحرى السيطرة على القبائل، فانصهار عصبية قبائل الولاء في عصبية واحدة هي عصبية جماعة الزعيم المفدى الذي يكون الألفة داخل البادية، ويؤدي هذا الأمر إلى تكوين عصبية يميزها أساساً العامل السياسي الذي ينطوي على اعتبارات اقتصادية، وفي هذه المرحلة من التحليل نجد أن "ابن خلدون اقترب كثيراً من مفهوم الإيديولوجيا الحديث عند تحليله لظاهرة العصبية"^[1].

خلاصة

على ضوء ما تقدم يمكننا أن نستخلص أن نظام الزواج متشابهة في جميع المجتمعات من حيث أهميته وأساليبه وأشكاله، غير أن الإطار مرتبط بالعادات والتقاليد والديانات المختلفة من مجتمع إلى آخر. أما نظام القرابة فنجد أنه يختلف من مجتمع لآخر نتيجة للبعد الاجتماعي الذي يتبلور في ضوء كل ثقافة.

[1]: فردريك مونتوق، مرجع سابق، ص 49.

الفصل الرابع

القرابة والزواج (المجتمع الجزائري نموذجا)

نهدف من خلال هذا الفصل توضيح تأثير القراءة على نظام الزواج ومن أجل تحقيق هذا الغرض استعرضنا صور الاختيار الزواجي فمن خلالها تظهر جليا علاقة القراءة بالزواج، وتناولنا بالتحليل آثار زواج الأقارب باعتباره نمط من أنماط الاختيار الزواجي، وانتقلنا في نقطة لاحقة إلى توضيح تأثير القراءة على نظام الزواج في المجتمع الجزائري مبينين أهم ما يميز النظام القرابي والنظام العائلي في هذا المجتمع. لنتمكن في الأخير من إبراز خصائص الاختيار الزواجي.

أولا: تأثير القراءة على الاختيار الزواجي

يتجلى تأثير القراءة على نظام الزواج في صور الاختيار الزواجي، والتي تظهر في أي مجتمع نتيجة لعدة عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية... وهذا ما سنراه في النقطة الموالية.

1. صور الاختيار الزواجي

يخضع الاختيار الزواجي ويرتبط ارتباطا وثيقا بثقافة المجتمع، وعلى ضوء هذه الثقافات نتجت له عدة صور في الممارسات الاجتماعية، وهناك نوعان سائدان في جل المجتمعات وهما الاختيار المرتب والاختيار الحر، ويعرفان كذلك بالاختيار الأسري والاختيار الذاتي.

1.1. الاختيار الأسري (المرتب)

يعتبر هذا النمط من الاختيار الزواجي النمط السائد في العصور القديمة والوسطى وحتى في العصر الحديث، كما أنه النمط المميز في البيئات غير الصناعية وفي المجتمعات النامية.

وأوضحت الدراسات الخاصة بالزواج سواء تلك التي قام بها علماء الأنثروبولوجيا أو علماء الاجتماع، أن الزواج ليس مجرد تعاقد بين فردين، ولكن يعتبر في نفس الوقت تعاقدًا بين أسرتين. وفي هذه الحالة غالبا ما تصر الأسرة على أن يتزوج أبناؤها بأفراد يماثلوهم في العقيدة الدينية وفي عضوية الجماعة وفي المكانة الاقتصادية الاجتماعية.

ويمثل زواج الأقارب أحد الأنماط المعبرة على ذلك، "ومن بين صور الزواج المفضل ما نجده في أغلب بلاد العالم (وخاصة مجتمعات العالم الثالث على وجه الخصوص) وخاصة تلك التي تتحتم فيها تقاليد القرابة إلى حد كبير، فإن الزواج المفضل يكون محددًا على نحو أكثر دقة، كما يعد بصورة أكثر صرامة"^[1].

وفي الأزمنة الحاضرة يتم الزواج عادة ضمن الجماعة المصغرة كالحي أو القرية أو القبيلة، كما يتم في غالبية ضمن الطائفة الواحدة، ومن المواضيع التي حظيت بالكثير من الدراسة في هذا المجال ظاهرة الزواج من بنت العم، ويذهب البعض إلى أنه الزواج المفضل تقليديا عند العرب كما يتضح ذلك من تلقيب الزوجة ببنت العم.

وهناك شكل آخر وإن كان أقل انتشارا يظهر في الزواج بين أبناء العمومة والخوالة المتوازية (أي بنات العم والخالة) وهو منتشر بصفة عامة في العالم الإسلامي ولكنه أكثر انتشارا بين البدو وفي الجزيرة العربية. ويذكر "زهير حطب" "أن البدو في الجاهلية عرفوا هذين النمطين من الزواج (الداخلي والخارجي) فيما عبر النمط الأول عن ميل بعض القبائل إلى الاحتفاظ بوحدتها القبلية وتماسكها الداخلي، على نقيض النمط الثاني، حيث رغبت بعض القبائل الأخرى بتجديد قوتها وتعزيز نفوذها عن طريق توثيق علاقاتها مع الخارج"^[2].

"والجماعات البدوية العربية تفضل الزواج الداخلي، الذي يتم بين أطراف داخل الجماعة نفسها والزواج المفضل هو زواج ابنة العم التي تولد وتنشأ داخل الجماعة، وهكذا تحتفظ الجماعة البدوية بالشباب الذكور داخل الجماعة فحسب، وإنما تعمل من خلال هذا النظام على دعم علاقتهم مع أعمامهم وهي علاقة تكون قوية أصلا من خلال رابطة المصاهرة"^[3].

"يفضل في كثير من أقاليم الصين - مثلا- الزواج بين أبناء العمومة أو الخوالة المتقاطعة كأزواج، إلا أن ذلك ليس شرطا مفروضا، فمن الشائع أن يتزوج الأفراد من غير الأقارب، ومع ذلك فإن الزواج من أبناء العمومة أو الخوالة المتقاطعة يؤدي، - في المناطق التي يفضل فيها - إلى تمكين العروس الجديدة من التكيف مع الأسرة المشتركة لزوجها بأقل قدر ممكن من الصعوبة والتوتر، كما انه تبيح للأسرة التي ترتبط عن طريق عدد من الزيجات أساسا راسخا لتحقيق التعاون الذي لم يكن من الممكن تحقيقه عن طريق

[1]: علياء شكري، مرجع سابق، ص 71.

[2]: حليم بركات، مرجع سابق، ص 201.

[3]: علياء شكري، مرجع سابق، ص 83.

آخر^[1]. وفي بلاد النوبة الأصلية فرضت أبنية القراية على أن "يكون زواج الشاب من ابنة عمه أو ابنة خاله التزاما أخلاقيا وواجبا فعليا لا بد منه، الأمر الذي أدى لفترة طويلة من الزمن إلى شيوع شكل ونمط الزواج الداخلي، بل والأكثر من ذلك أن الزواج عند النوبيين كان يبدأ "بالمسماية" وهي الخطوبة المبكرة، حيث كانت العائلة النوبية تعلن بنت فلان "سمية" على ابن فلان وغالبا ما يكون العريس هو ابن العم أو ابن الخال وقد أدى ذلك إلى ازدياد تماسك الروابط القراية والعائلية^[2].

يتضح مما سبق، أن الاختيار يكون أسريا عندما يكون الزواج مرتبا من قبل الوالدين والأقارب، أين يتم الاختيار وفقا لرغبات الأب والأم أو أحد الأقارب، ويرجع ذلك إلى كون مكانة الفرد كانت من مكانة الأسرة فهي مكانة موروثة، وليست مكتسبة كما هي الآن في كثير من الحالات، فإذا كانت الأسرة هي التي تكسب الفرد مكانته فمن حقها أن تختار له زوجته أو زوجه، ولأن هذه الأسرة الصغيرة هي جزء من الأسرة الكبيرة أو الممتدة، فلا بد وأن تختار الزوجة بمعايير ومقاييس الأسرة الكبيرة، وكذلك يختار الزوج بمعايير مماثلة عند أسرة الزوجة، وعلى ذلك فإن الأسرة الكبيرة في هذه الحال لها حساباتها الخاصة عندما تتقدم وتخطب لأحد شبابها فتاة من أسرة أخرى، وكذلك فإن قبول أسرة الفتاة يتم طبقا لحساباتها الخاصة أيضا، إذن فهو زواج مرتب وله حساباته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد يحدث في بعض الحالات، أن يفصح الشاب عن رغبته في الزواج من فتاة معينة أو قد يبدي رأيه فيمن اختارتها أسرته كزوجة له، لكن يظل قرار الاختيار في يد الأسرة^[3].

ويمكن ذكر مميزات الاختيار الزواجي المرتب في النقاط التالية^[4]:

- إضافة إلى كونه تأسيسا لأسرة جديدة، فهو وسيلة لاستمرارية وثبات الأسرة القائمة.
- اختيار الشريك من أسرة مشابهة في المكانات الاقتصادية والاجتماعية والدينية.
- الارتكاز على الرغبة في إنجاب الأطفال وخاصة الذكور.
- يعتمد على تقدير كبير لمقدار مهر العروس وكذا سمعة جماعة العريس القراية.

[1]: المرجع نفسه، ص 72.

[2]: حسين عبد الحميد رشوان، الأنثروبولوجيا في المجالين النظري والتطبيقي، مرجع سابق، ص 155.

[3]: علاء الدين كفاقي، مرجع سابق، ص 420.

[4]: كمال بلخيري، "عوامل وأثار تأخر زواج الجامعيين"، رسالة ماجستير، جامعة باتنة: قسم علم الاجتماع، 2000-

2001، ص ص 90-91.

- الاتفاق يتم بين أسرتي الشريكين أي الاختيار والقبول هنا يتجاوز دائرة الفردين المعنيين بالموضوع مباشرة إلى مصالح الأسرتين أو حتى مصلحة القبيلتين.
- وفي بعض الظروف فإن العريسين لا يلتقيان قبل يوم الزفاف.
- يسود بكثرة في الريف عنه في الحضر وعند الطبقات ذات المستوى التعليمي الضعيف عنه في الطبقة المثقفة والمنتسبين للفلاحة عنه في المناصب التقنية والفنية والإدارية.
- يتخذ في الغالب طابع الأندوجامية Endogamie، فهو سترة الفتاة وصيانة شرف عائلتها.
- ارتباط هذا الأسلوب من الاختيار بالعادات والواجب والتقليد والرأي العام والقانون.
- الحرص على الزواج في سن مبكرة لصيانة الطرفين من ضغوطات الانحراف الخارجية والداخلية.
- دمج في الغالب الأسرة الزوجية الجديدة في إطار سكن العائلة الكبيرة والبقاء تحت سقف واحد.
- تركز السلطة في كثير من جوانبها في يد كبار السن مما يترتب على ذلك في كثير من الأحيان مشاكل أسرية مختلفة يمكن أن تصل إلى درجة الطلاق.
- لا يعطي أدنى اهتمام لعاطفة الحب أو الاتصالات الشخصية الحميمة بين الشريكين.

2.1. الاختيار الحر

أصبحت رابطة الزواج اليوم تقوم على الإرادة الحرة لطرفي تلك العلاقة، وهذا نتيجة للتحويلات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وسيطرة الطابع الفردي على المجتمعات الحديثة، ويقوم الزواج على الأسلوب الشخصي أو الذاتي للاختيار الزوجي، وعلى رغبة الفرد الشخصية في اختيار شريك معين، وهنا يكون تدخل الآباء والأقارب أقل تأثيرا في توجيه عملية الاختيار، إذ أن القرار الأخير يعود إلى الشخص المعني بالزواج سواء أكان رجلا أو امرأة.

ويعتبر المجتمع الأمريكي من أبرز المجتمعات الذي يتحقق فيها هذا الأسلوب الذاتي في الاختيار للزواج، حيث يكون الاختيار مسألة شخصية محضة ويكون رأي الآباء استشاريا فقط وهذا يؤكد انتشار وتواجد الاختيار الذاتي في المجتمعات الأكثر تعقيدا، والتي يقل فيها وينحصر دور الأسرة في ممارسة عمليات الضبط على أفرادها ومراقبة تصرفاتهم.

ومن مميزات هذا الأسلوب من الاختيار الزواجي^[1]:

- أنه يقوم في الدرجة الأولى على رغبة الفرد الشخصية كأهم عامل يحدد الشريك، ويكون لتدخل الأهل أو الوالدين تأثيرا أقل في الاختيار.
- يتبع الاختيار الشخصي عادة الاستقلال في السكن عن عائلة الزوج.
- يسبق موعد الزواج فترة من التعارف وتبادل العواطف والمشاعر ووجهات النظر حول فلسفة الحياة لكلا الطرفين.
- يأخذ في الغالب طابع الإيجزوجامية Exogamie فيختار الفرد من الجيران أو زميلة الدراسة أو رفيقة العمل التي تلاءم اتجاهه وقناعاته الشخصية.
- ارتكاز هذا الأسلوب من الاختيار الزواجي على الحب الرومانتيكي في الدرجة الأولى.
- يعتمد على تخطيط الطرفين المباشرين لمستقبل حياتهما الزوجية.
- تقدير واسع لمسؤوليات الزواج والتزاماته واتساع أنواع الصرف والإنفاق وزيادة أسباب الترفية...

- تقلص حجم الأسرة نظرا للاستقلال السكني.
- توازن عاطفي واجتماعي أحسن بين الزوجة والزوج.
- تحكم أحسن في تربية الأطفال كون الزوجين فقط مسؤولين عن تربيتهم.
- توازن أكبر في العلاقات بين العائلتين.

وأخيرا يمكن القول أن الاختيار الذاتي للزواج مهما كان فرديا وشخصيا فإنه لا يمكن أن يغفل الاعتبارات الاجتماعية والثقافية في البيئة ولا حتى رغبات الأهل وتوجيهاتهم ومقتضيات المنصب والمكانة الاجتماعية فهذه العوامل الاجتماعية والثقافية والبيئية تكون عوامل هامة حين يختار الفرد شريك حياته، لأن الزواج إذا كان يشبع حاجات فردية عند الزوج والزوجة، فإن الزواج نفسه نظاما اجتماعيا ثقافيا اختص به الإنسان بين سائر المخلوقات، فهو يخضع لما تخضع له النظم الاجتماعية الأخرى وينال صاحبه من قبول

[1]: كمال بلخير، مرجع سابق، ص 92.

وتأييد أو معارضة ورفض بقدر ما يتعامل معه النظام على أساس الأسلوب والطريقة التي حددها المجتمع^[1].

ثانيا: آثار زواج الأقارب

1. الأثر الاجتماعي

إن زواج الأقارب هو الزواج المفضل والذي حضي بقيمة مهمة في الثقافة العربية وفي المجتمعات العربية، فالزواج المثالي في هذا السياق ذو النسب الخطي الأبوي هو الزواج الذي يجمع بين والدي أخوين، ابن أحدهما يتزوج بنت الآخر، بالإضافة إلى الأنماط الأخرى لزواج الأقارب في هذه المجتمعات، وتعلل ظاهرة تفضيل الزواج من الأقارب وخاصة ابنة العم في المجتمعات العربية سواء تعلق الأمر بالمجتمعات الحضرية أو القروية بعوامل كثيرة، من أبرزها مايلي:

— "إن بعض الأسر العربية تهدف من زواج الأقارب إلى تركيز الثروة وعدم بعثرتها في حالة الأسر الغنية وتهدف من هذا النوع من الزواج الاحتفاظ بالثروة داخل الأسرة سواء كانت حركة الثروة أموالا إنتاجية أو ما لا سائلا أو مالا تجاريا"^[2].

ويعلل أيضا أن المرأة في المجتمعات الإسلامية ترث نصف ممتلكات والدها لقوله تعالى: "يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين"^[3]. "حيث أن المرأة إذا تزوجت من ابن عمها فإن نصيبها من الإرث ينتقل من ممتلكات أبيها إلى أملاك ابن أخيه، أي أن ارث المرأة في حال زوجها يبقى مع ممتلكات العائلة التي تنتمي إليها ولا ينتقل إلى عائلات أخرى"^[4].

— لم تسمح العادات والتقاليد والقيم التقليدية، للأسر العربية بتكوين أو إنشاء علاقات واسعة بين الشباب من الجنسين، تلك العلاقات التي تتيح فرص اللقاءات العادية التي يتم فيها الحديث، والتفاهم، فالأسر العربية لا تزال تحتفظ بوجود موانع كثيرة للقاء الشباب، لذا نجد الأبناء والبنات لا يتعرفون إلا بأقاربهم الذين تتاح لهم فرص الحديث معهم والحوار بينهم، ثم

[1]: علاء الدين كفاقي، مرجع سابق، ص 422.

[2]: عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة، في مجتمع المدينة العربية، مرجع سابق، ص 129.

[3]: سورة النساء الآية 11.

[4]: الوحيشي أحمد بيري، مرجع سابق، ص 256.

تتكرر اللقاءات إلى أن تقود إلى الزواج من الأقارب^[1].

— إن الزواج من الأقارب أكثر ضمنا وتجنبا للطلاق في حالة عدم الانسجام وكثرة المشاكل الزوجية، فالزوجة القريبة عكس الزوجة الغريبة لا تواجه صعوبات في التكيف مع أنماط الاتصال الاجتماعي بأعضاء تلك العائلة، وخاصة عند إصابة الزوجة

بمرض يحول دون الإنجاب فالزوج يعتبر نفسه مسؤولا عنها، لذا فهو سيحافظ عليها ويعمل على حمايتها، وفي هذا الصدد نصادف أمثلة عربية "أن الظفر لا يخرج عن اللحم"، كما أن القريبة أصبر على ريب الزمن وأن ولدها يجيء كريما بطبع أهله وأقاربه.

— العلم بأخلاق الفتاة، فزواج الأقارب يمهد له عادة منذ الصغر بين أولاد العم وأولاد الخال ويتم دون علم الصغار أو وعيهم فتحجز الطفلة منذ ولادتها باتفاق الأبوين معا إذ يعينون لها العريس من الأطفال الذكور، من أبناء عمومتها أو خؤولتها، وعندئذ يقطعون سرّة المولود في حضرة هذا الطفل المعني ويقولون في أثناء عملية القطع "فلانة لفلان" ويقرؤون الفاتحة إلى أن يكتمل نضحهما، ويبلغا سن الزواج ويتم إتمامه بعد ذلك بالإجراءات الرسمية غير المعهودة^[2].

— إنه الوسيلة للمحافظة على وشائج القرى، وبقاء الروابط الدموية، حيث يشعرهم ذلك بالوحدة، وإذا لم يتزوج الرجل بقريبته فإنه يبتعد عن أقاربه في المستقبل.

— ويعتقد بعض الأنثروبولوجيون (الانقساميون) إلى استمرار زواج الأقارب لكونه "يساهم في انقسام الجماعة القرابية من ناحية والتحامها من ناحية أخرى بدرجة كبيرة، إذ يعمل هذا الشكل من الزواج على تشعب أو تجزئة الوحدات القرابية الكبيرة إلى وحدات أصغر فأصغر، وذلك بتوجيه روابط المصاهرة والولاء إلى داخل الجماعة القرابية نفسها فيزداد تماسك استقلالية الوحدات القرابية الصغرى على حساب الوحدات القرابية الكبرى"^[3].

— ومن العوامل التي تكرر نمط الزواج الداخلي، سهولة التفاوض على أمور الزواج وتوابعه، كقلة المهر الذي يطلبه أهل الفتاة، وذلك لاعتبارات القرابة أو لروابط الدم.

[1]: عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص ص 129 - 130.

[2]: فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية، بيروت: دار النهضة العربية، 1980، ص 252.

[3]: الوحيشي أحمد بيري، مرجع سابق، ص 262.

— المكانة الاجتماعية لبعض الأسر من علم أو مال أو جاه أو نسب فيتبعون الزواج الداخلي الذي يرمي إلى المحافظة على نسب العائلة ومكانتها.

2. الأثر الصحي

كثر الحديث عن علاقة زواج الأقارب بالأمراض الوراثية في الذرية، وذلك نتيجة للتقدم العلمي في علوم الوراثة في عصرنا الحاضر وما صاحب ذلك التقدم من اكتشاف كثير من الحقائق العلمية والتي لم تكن مفهومة في العصور الماضية.

وحتى نفهم هذا الموضوع فهما علميا نحاول أن نفهم أولا الأسس العلمية التي على أساسها تنتقل الأمراض الوراثية من الآباء إلى الذرية، "فالدراسات العلمية أوضحت أن المنطقة الرحمية في الرحم تتكون من أمشاج الذكر والأنثى، وتحمل تلك الأمشاج العوامل الوراثية من كل من الأب والأم، وهكذا تنتقل الصفات الوراثية من الآباء إلى الأبناء والأحفاد"^[1].

"والعوامل الوراثية في معظمها إما سائدة أو متنحية، فالعامل الوراثي السائد له القدرة على الظهور والتعبير عن نفسه، والعامل الوراثي المتنحي ليس له القدرة على الظهور والتعبير عن نفسه إلا إذا اجتمع مع عامل وراثي متنح مماثل تماما، حينئذ تظهر الصفة الوراثية التي يحملانها معا"^[2].

والأمراض الوراثية تنتقل من جيل إلى جيل آخر، وتتميز الأمراض الوراثية بوجود عطب أو تلف (طفرة) في كلا نسختي المورث، إن الشخص الذي لديه نسخة تالفة واحدة فقط لا يصاب بالمرض، بل يكون حاملا للمرض أو حاملا لمورث تالف، ويطلق على هذا الشخص بالحامل والسبب الذي يجعل حامل المرض غير مصاب مع وجود الطفرة أو التلف في إحدى مورثاته هو وجود نسخة سليمة أخرى تقي بأداء المهمة وسد النقص.

ومن هذا يتبين أن الأشخاص الحاملين للمرض لا تظهر عليهم أعراض ولا علامات المرض ولا يشكون من علة بل أنهم لا يعلمون إن كانوا حاملين للمرض (المورث التالف) أو سليمين (كلا نسختي المورث سليمة)، إلا بعد أن يولد لهم مولود مصاب بمرض وراثي، ويجب أن نعرف أن المورثات التالفة في الغالب تنتقل إلينا من أجدادنا، لذلك فإنه من

[1] : أحمد شوقي إبراهيم، "زواج الأقارب"، www.Islam set.Com، مرجع سابق، ص 1.

[2] : المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

المحتمل أن يكون أحد أقاربي يحمل نفس المورث التالف الذي أحمله، لأنهما مشتركان في جد واحد، فلو حدث وأن تزوج شخصان يحمل كل منهما نفس المورث المعطوب فإنه من المحتمل أن يصاب أبناءهم بمرض وراثي ينتقل بالوراثة المتنحية.

وكلما زادت درجة القرابة بين الزوجين زاد معهما احتمال أن يكون الزوجين - الرجل والمرأة - يحملان نفس المرض وبذلك قد يعطي كل واحد منهما نسخة تالفة إلى ابنته أو ابنه وبذلك يصاب أو تصاب بالمرض. يورث الآباء أبناءهم الصفات الوراثية العادية مثل لون العينين أو لون الشعر، والقامة، قصيرة، طويلة، لون البشرة، كما يورثون أيضاً صفات مرضية تصيبهم بعيوب وأمراض وراثية.

ويساهم زواج الأقارب في زيادة احتمال ظهور العيوب والأمراض، وبما أن المجتمعات العربية بشكل عام من المجتمعات التي يشيع فيها زواج الأقارب ضمن نطاق القبيلة أو العشيرة أو العائلة والأسرة الواحدة، وهو ما يزيد من احتمالات الإصابة بالأمراض الوراثية ومثال ذلك الثلاسيميا، وفقر الدم المنجلي وكذلك أمراض وراثية أخرى كالأمراض الاستقلابية التي تنتج بسبب نقص إنزيمات معينة، وأمراض التكيس الرئوي الوراثي، وأمراض الجهاز العصبي الوراثية التي تشمل ضمور المخ والمخيخ وأمراض الصرع المستعصية.

وتمكن الطب من تشخيص العديد من الأمراض الوراثية التي يكون زواج الأقارب سبباً مهماً في نشأتها منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

— الثلاسيميا

يعرف باسم فقر الدم أو داء البحر المتوسط لأنه ينتشر في حوض البحر المتوسط خاصة في اليونان، إيطاليا، سوريا، والدول العربية المجاورة، تبلغ نسبة الإصابة بـ: 2.1% من السكان وينجم هذا المرض كذلك من خلل ولادي في تركيب خضاب الدم^[1].

— التخلف العقلي

"وهو حالة نقص أو تأخر وعدم تكامل نمو ونضج العقل المعرفي مما يؤدي إلى ذكاء الفرد بدرجة لا تسمح له بحياة مستقلة أو حماية نفسه ضد مخاطر الحياة، وعلى ذلك يمكننا

[1]: محمد نبيل الفشواني، الطفل المثالي تربيته ونموه وأمراض وتشوهات الأطفال، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1987، ص 301-302.

أن نعرف الطفل المتخلف بأنه أقل قدرة على الفهم وعلى التفكير من الأطفال العاديين وأقل إدراكا وأقل استعدادا للتعلم كما أن قدرته على التذكر والتركيز محدودتان للغاية^[1]. "أكدت دراسة علمية أن زواج الأقارب يعد السبب الرئيسي في ظهور التخلف والإعاقة الذهنية مبينة أن الصفات الوراثية المتنحية الموجودة في الزوجين لكنها غير ظاهرة تظهر في الأبناء بصورة واضحة نتيجة لمثل هذا الزواج"^[2].

وأوضح مدرس طب الوراثة البشرية بالمركز القومي للبحوث في مصر الدكتور "عادل عاشور" لوكاله (الشرق الأوسط) أن الدراسة استغرقت أربع (4) سنوات وأجراها على 100 حالة إعاقة ذهنية مختلفة وتبين أن 76 في 100 منها ترجع إلى زواج الأقارب^[3].

ويجب لفت الانتباه إلى أن زواج الأقارب لا يكون سببا مباشرا في نقل الأمراض الوراثية دائما من جيل إلى جيل آخر، ففي هذه النقطة يقول أحمد شوقي إبراهيم مستشار الأمراض الباطنية لمستشفى الصباح^[4]:

1- هناك من الأمراض الوراثية الناتجة عن عاملين وراثيين متحيين أيضا ويندر وجودها في أي مجتمع في هذه الحالة فإن زواج الأقارب قد يسبب ذرية بها تلك الأمراض الوراثية أكثر من زواج الأبعد.

2- كثير من الأمراض الوراثية تنتقل بعامل وراثي سائد واحد من الأب أو الأم فهي تحدث في زواج الأقارب والأبعد على السواء ومن أمثلة هذه الأمراض، نقص التعظيم الغضروفي، مرض الحويصلات المتعددة بالكلية، مرض زيادة الحديد بالدم، مرض عدم التكون العظمي، التليف ذو الحديبات...إلخ

3- وهناك أمراض وراثية ليس لها علاقة بزواج الأقارب مثلا الأمراض الناتجة من اختلاف رسوس بين الزوجين والطفل المنغولي، ومرض تيرنز، ومرض كلينفلتر، وأمراض أخرى.

[1]: رايح تركي، المعوقون في الجزائر وواجب المجتمع والدولة نحوهم، الجزائر: المؤسسة الوطنية للتوزيع، 1982، ص 44.

[2]: عادل عاشور، "زواج الأقارب سبب رئيسي للتخلف العقلي"، جريدة البيان، 9 أغسطس 2001، ص 1.

[3]: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4]: أحمد شوقي إبراهيم، مرجع سابق، ص 2.

4- وهناك أمراض وراثية مثل النزيف الدموي (الهيموفيليا) ومرض عمى الألوان وهي أمراض وراثية تحدث في الذرية ومرتبطة بالجنس، وتوجد مجموعة من الأمراض تظهر نتيجة تجمع مجموعة من العوامل الوراثية ويطلق عليها اسم الأمراض المتعددة الأسباب، مثل مرض السكري، وارتفاع ضغط الدم، وقرحة المعدة، وتصلب الشرايين.

لا يجوز أن ننسى أن زواج الأقارب له نتائج إيجابية، إذا كان بالأسرة عوامل وراثية مرغوبة ليست في غيرها من الأسر مثل الجمال، والذكاء والقوة، أو طول العمر حينئذ يكون زواج الأقارب أفضل من زواج الأبعاد شريطة ألا يستمر الزواج من الأقارب جيلا. "فهو مفيد إذا كانت الصفات الوراثية (الجينات) في الطرفين المقبلين على الزواج جيدة، فالأطفال الذين يولدون من هذا الزواج سيحملون هذه الصفات الجيدة مركزة ومتألفة فيهم، ولكن استمرار زواج الأقارب جيلا بعد جيل يسبب ضعفا في الإنجاب رغم حسن الصفات"^[1].

— فقر الدم المنجلي

"إن فقر الدم المنجلي مرض وراثي من الأمراض الهيموغلوبينية، وسببه أن الحمض الأميني يحل محل الفلوتاميك، فينجم عن هذا التبادل هيموغلوبين جديد لا يتلاءم مع الحياة وسمي المنجلي لأن الدم يأخذ شكل المنجل إذا نقص عنه توتر الأكسجين"^[2].

وتعرف المنطقة العربية انتشارا للأمراض الوراثية الناتجة عن زواج الأقارب، ويصعب معرفة وحصر الأمراض الوراثية المنتشرة في الوطن العربي، نتيجة شح المعلومات الدقيقة والموثقة عن هذه الأمراض، كما أن نسبة انتشارها تختلف من دولة إلى أخرى إلا أنها تقسم بشكل عام إلى عدة أمراض منها أمراض الدم، التي يلعب زواج الأقارب دورا كبيرا في زيادة أعدادها.

ثالثا: الاختيار الزواجي في المجتمع الجزائري

لا يتسنى لنا أن نقدم صورة واضحة عن الاختيار الزواجي في المجتمع الجزائري، إلا إذا ألقينا الضوء على النظام العائلي الجزائري، لنعرف التطورات التي شهدتها وذلك بغية

[1]: زهير محمود الكرمي، الإنسان والعائلة، عمان: دار مجدلاوي، 2000، ص 65.

[2]: محمد بايع حمودة، أمراض الدم، دمشق: المطبعة التعاونية، ط2، 1977، ص 8.

الوصول إلى استنتاج أهم المرتكزات التي يقوم عليها، فهذه خطوة ضرورية لمعرفة الأسس التي ينبني عليها الاختيار الزواجي.

1. تطور العائلة الجزائرية

قطعت العائلة الجزائرية عبر تاريخها إلى عصرنا الحاضر مراحل شاقة من التطور، وشهدت أحداثا كثيرة وتغيرات جمة، باختلاف الأزمنة وباختلاف المدنات التي طرأت عليها وذلك في أمور عدة أبرزها التطور في نطاقها وفي وظائفها والدعائم التي تقوم عليها ومراسيمها ونظم الزواج فيها وفي نظام الزعامة وفي نمط إقامتها وكل ما يخص حياتها الاجتماعية.

بالرجوع إلى التاريخ نجد الكتابات التاريخية الأركيولوجية تفسر كثرة الأدوات والأسلحة وأصداف الحلزون في مراكز عصور ما قبل التاريخ، على أنه كان للأفارقة حياة اجتماعية منذ أقدم العصور^[1] والخلية الأصلية في المجتمع البربري هي العائلة الإكناتيكية (La famille agnatique) وهي العائلة التي تقوم على نسب من ناحية الأب أو الذكور بصفة عامة^[1]. يتولى في هذه البنية العائلية كبير المجموعة ممارسة سلطة مطلقة على كافة أعضاء العائلة الإكناتيكية، ويشرف كل أب على شؤون أفراد عائلته، فيخص نسائه بالأعمال الحقيبة، ويبيع بناته إلى من يقدم أعلى الأثمان ويزوج أبنائه بمن يشاء.

"ومن فوق العائلات الإكناتيكية، ومجموعة العائلات الرعوية وجمهوريات القرى توجد القبائل، وهي عبارة عن دول صغيرة وحدث صفوفها للدفاع والهجوم، وتحفظ مجموعة العائلات الإكناتيكية باستقلالها حتى ضمن القبيلة وتوفد نوابا عنها لمجلس مشترك"^[2].

وهكذا تشكل عبر قرون سحيقة النظام الأبوي الذي يميز النظام العائلي الجزائري، ويقوم على العنصر الذكوري أو الرجالي الذي يمثل القوة الدفاعية للقبيلة، لأنه محور الأعمال الزراعية، فالزراعة والري يحتاجان إلى طاقة بشرية متزايدة، وبالأخص طاقة ذكورية تستعمل في الحراثة والفلاحة وأعمال الري وبقية الأشغال المتعلقة بالعملية الزراعية.

[1]: محمد المختار بوراكي، مرجع سابق، ص 141.

[2]: المرجع نفسه، صفحة نفسها.

وهذا التحول التاريخي تزامن مع تحول مهم في بنية نظام القرابة والعائلة، فتكون تدريجيا عبر عدة قرون النظام الأبوي الذي يتميز بالتركيز على الخصوبة وخاصة إنجاب الذكور، الطاقة الضرورية لإنجاز الأعمال الزراعية القاعدية من أعمال ري وتجفيف المستنقعات، ويقوم (النظام الأبوي) على القدرة الدفاعية وعلى الزواج اللحي لزيادة تماسك وتجانس المجموعة العشائرية المحلية. تحديد هويتها والمحافظة على وحدة واتساع مجال رزقها (الأرض، الماشية)، وعلى السلطة الأبوية التراتبية التي تعتمد على تغليب جنس على آخر والكبار على الصغار وعلى مراقبة صارمة للنساء وسلوكهن الاجتماعي وشرفهن في مواجهة الأخطار الخارجية وخطر الانقسام وتشتت الملك وخطر فقدان النساء كعنصر أساسي في عملية إعادة إنتاج المجموعة وتوسعها^[1].

يتضح أن النظام الأبوي شكل الدعامة الأساسية للسلطة الأبوية في العائلة الجزائرية، ليكون القاع التاريخي الاجتماعي للوضع الاجتماعي العالي للرجل والوضع الدوني للمرأة. كانت هذه إطلالة موجزة على النظام العائلي، فمعرفة التحولات والتغيرات التي مست الأسرة الجزائرية يعتبر أمرا مهما لفهم خصائص النظام العائلي، وهذا لن يكون مجديا إلا بمعرفة وضعيتها قبل دخول الاستعمار الفرنسي، لأن هذا الأخير هو الذي عمل على تفكيك البنى التقليدية العائلية في المجتمع الجزائري (خاصة القبيلة)، فهي التنظيم الأكثر بروزا والأكثر قدما في مجتمعات المغرب العربي بما في ذلك المجتمع الجزائري.

كان يحكم كل قبيلة شيخا كبيرا في السن، فهو بمثابة الزعيم الروحي لها، وهو وحده يتولى أمور تسييرها ماديا ومعنويا، وهو المسؤول عن توزيع الأدوار والوظائف وفض النزاعات التي تحدث داخل القبيلة.

أدى دخول الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر إلى إحداث خلل وعدم التوازن وذلك من خلال سياسة التفكيك الدرامية التي حصلت للبنى والهياكل الاجتماعية في المجتمع الجزائري، نتيجة للصعوبات التي واجهت الاحتلال الفرنسي مما أدى به إلى القضاء على التنظيم القبلي وتعويضه بشبكة إدارية ذات رقابة صارمة "وهكذا اعتبرت القبيلة الجزائرية في حالة

[1]: المرجع نفسه، ص ص 142 - 143.

احتضار منذ العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، لقد عمدت فرنسا إلى تفكيك النسيج الاقتصادي واستبدال المنظومة القيمية والعلائقية في الريف الجزائري^[1].

كل هذا أدى إلى تغيرات سسيوثقافية، من تهميش للمجتمع المحلي، واضطراب في المفاهيم، فلاحة بدون فلاحين، حضريون بدون مدينة^[2].

أدى التحطيم الحاصل في البنى والهياكل الاجتماعية إلى تحطيم الروح الجماعية والعلاقات العائلية (الوحدة والانقسام في النظام الجزائري).

وعمدت فرنسا إلى إصدار قوانين للاستيلاء على الملكية العقارية للقبائل، وتشجيع الملكية الخاصة لتسهيل إدخال المستوطنين، واعتبرت نفسها الوريث الشرعي للأحباس وأراضي البايك، وكان لهذه القوانين آثاراً سلبية من أبرزها إبعاد الفلاح الجزائري من العلاقات القرابية فقد انحصرت العلاقات الاجتماعية في حدود العلاقات القرابية، والمجتمع لم يعد ذلك الكل المبني الهرمي بل مجموعة من الأفراد المتصافين إلى بعضهم البعض، فبظهور الملكية الفردية محل الملكية الجماعية، انتقلت السلطة من حكم شيوخ إلى نظام أبوي، ومن هنا بدأ توسع السلطة الأبوية في المجتمع الجزائري^[3]، وظهر النظام العائلي في شكله الموسع، والذي يتكون من سلسلة من العوائل المتلاحقة التي يجمعها منزل واحد (الدار الكبيرة)، وذات وظائف متعددة سواء داخل المنزل أو خارجه، وكانت تستدعي هذه الحياة التعاون بين أفراد العائلة جميعاً، فيتزوج الأبناء ويستثمرون في منازل آبائهم، بل كانت تضم أبناء العم والخال الذين يعتبرون كجزء من العائلة، غير أن العائلة من حيث هذا الحجم لا تنمو إلا ما لا نهاية، بل انقسمت كما تنقسم الخلية إلى أجزاء مشابهة للأصل، يكون لكل جزء نفس الخصائص ونفس الدور والمركز في البناء الاجتماعي، أي انقسمت إلى عوائل وتكبر هذه الأخيرة على مر الزمن، وأصبحت تكون عائلات صغيرة، وفي وجود الأب يعيش معه أبنائه المتزوجون وقد ينجب هؤلاء أبناء يتزوجون وينجبون بدورهم، ومع هذا يظلون يعيشون معاً ويعملون معاً في نفس البيت تحت سلطة الأب، فإذا مات صاحب

[1]: محمد نجيب بوطالب، سسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 101.

[2]: المرجع نفسه، ص 102.

[3]: كمال بلخيري، مرجع سابق، ص 63.

السلطة، تظل الاخوة يعيشون ويعملون معا تحت رئاسة الأخ الأكبر وتكون هذه هي القاعدة^[1].

إذا كانت السمة المميزة للعائلة الجزائرية هي استمرار الأنماط الأساسية للروابط القبلية في تنظيم العائلة وعلاقاتها، فالسلطة التي يمارسها الأب ما هي في حقيقة الأمر إلا استمرارا للسلطة التي كان يمارسها أجداده وأسلافه، وفي هذا الإطار يكون نظام السلطة الأبوية دقيقا جدا ومبني على التفرقة بين الجنسين رجل وامرأة، وكان بين هذين الجنسين (العالمين) عالم الرجال وعالم النساء، فاصل يصعب اختراقه من طرف الرجل والمرأة، وذلك باعتبار المرأة عنصرا خطيرا يمكن أن يؤدي إلى الحط من شرف العائلة ومكانتها، فكانت تفرض عليها رقابة صارمة، فيما يتعلق بسلوكها (النقاء الأخلاقي والجسدي).

وبرزت مكانة الرجل الذكر، باعتباره المسؤول ماديا عن العائلة وتلبية متطلباتها والإشراف على شؤونها، وأوجد هذا الوضع تفاوتاً في القيمة الاجتماعية المنسوبة لكل منهما، فالمرأة مكانها المنزل وهي المسؤولة عن التنظيم المنزلي من أكل وغسيل، فمحيط المرأة ضيق جغرافيا وبشرى، فهو لا يتعدى البيت ومكان إقامة الأجداد، وفي هذا الاتجاه الرجال يتقاسمون العالم الخارجي والنساء يعشن عالما أكثر داخلية.

وهذا ما يؤكد "فرانز فانون Franz. Fanon" بقوله أنه يوجد "من خلف النظام الأبوي، نظام أمومي خفي"^[2].

وكان للثورة الجزائرية دورا حاسما في تغيير بعض ملامح النظام العائلي "فالعائلة بدأت تتجدد نتيجة المستجدات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية المفروضة من طرف المستعمر كما كانت الثورة عاملا ديناميكيا في تغيير وضعية العائلة الجزائرية، وذلك بالتعديل الحاصل في الأدوار والمكانات وخاصة مكانة المرأة، بحيث خرجت من المنزل، وأصبحت تشارك في العمل الثوري"^[3]، "كما أن الثورة تميزت بالالتحام حول أهداف الحركة الوطنية الشيء الذي أدى إلى الوعي بالمصالح العليا التي تتعدى تلك المتعلقة بالعائلة، وهذا ما أدى إلى تغيير اجتماعي جذري في المجتمع الريفي"^[4].

[1]: محمد المختار بوراكي، مرجع سابق، ص 206.

[2]: المرجع نفسه، ص 196.

[3]: كمال بلخير، مرجع سابق، ص 64.

[4]: المرجع نفسه، صفحة نفسها.

وبعد الاستقلال، ونتيجة للتحطيم التدريجي الذي تعرضت له البنية العائلية التقليدية برز إلى واقع المجتمع الجزائري بناء عائليا له بعض مميزات البناء القديم، وتتمثل هذه الخصائص في الانقسام ومشاعية الملكية إضافة إلى النمط الموسع القائم على الخط الأبوي. وعلى الساحة السياسية تبنت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال إنجاز المشاريع التنموية الاقتصادية، وتحسين المستوى المعاشي، وتوسيع قاعدة التعليم، وهكذا بدأت العائلة كبنية تقليدية تتعرض لبعض التغيير نتيجة لتوسع نطاق الخدمات وسيطرة الدولة على مختلف مرافق الحياة واتساع نطاق الوظائف البيروقراطية مما أدى بالدولة الجديدة إلى سلب مهام كثيرة كانت في الماضي القريب من اختصاص العائلة.

وكان للحركة السكانية التي شهدتها الجزائر منذ 1962 وحتى الآن والتي كانت باتجاه واحد من الأرياف إلى المدن طلبا للأجر المنتظم والعمل الصناعي في المدينة، ونتج عن هذه الحركة بالطبع تغييرا في محل الإقامة وبالتالي تغييرا في طريقة الحياة، فكان لكل هذه العوامل آثارا على البنية العائلية، برزت في استقلال الأفراد وتأكيدهم على الحرية الفردية، وحق الاختيار بعيدا عن تدخل العائلة، وعلى مستوى الأسرة بدأت تنقلص إلى أسرة نواة.

1.1. بعض المظاهر الخاصة بالعائلة الجزائرية

يرى "صفوح الأخرس" أن خصائص العائلة العربية "تمثل استمرارا وتطورا لتركيب وجد قبل ظهور الإسلام، إلا أن كثيرا من وظائفه قد صقل تحت تأثير مبادئ الشريعة الإسلامية الحنيفة وبمعنى آخر أن تركيب العائلة العربية الإسلامية في القرن العشرين يجب أن يفهم أنه نتاج لذلك التفاعل بين التنظيمات الاجتماعية العربية التي كانت تسود قبل ظهور الإسلام ومبادئ الإسلام الحنيف نفسها"^[1].

— ظاهرة الطاعة

من خصائص العائلة العربية على وجه العموم والجزائرية على وجه الخصوص مظاهر الطاعة بأشكالها المختلفة، سواء تعلق الأمر بطاعة الصغار للكبار أو طاعة الأولاد للآباء أو طاعة الزوجات للأزواج، فمما لا شك فيه أن مبادئ الإسلام تحت على الطاعة التي ترتبط بالعبادة، ولما كانت الأسرة الجزائرية كما قلنا سابقا تتميز برسوخ النظام الأبوي،

[1]: صفوح الأخرس، تركيب العائلة العربية ووظائفها - دراسة ميدانية لواقع العائلة في سوريا-، دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1976، ص 20.

فإن الأب هو أكثر الأشخاص احتراماً وطاعة من طرف الأبناء والزوجة فالأب يحتل مركز السلطة والمسؤولية، ويتمتع بمكانة خاصة وإليه وحده ينسب الأولاد فيحملون اسمه دون اسم عائلة الأم، والأب ينتظر من جميع أفراد الأسرة بمن في ذلك الزوجة الطاعة والاحترام والامتثال وعدم مناقشته فيما يراه مناسباً، فهو يتجه إلى أفراد عائلته بالأوامر والنصائح والإرشادات والتهديدات ويحتل الأب هذا المنصب باسم التقاليد الموروثة، وباسم المعيل الذي يتكفل بالمنزل وإعالة أفرادِهِ. وبهذا المعنى تكاد تكون ظاهرة طاعة الزوجة لزوجها والأبناء لوالديهم هي إحدى أبرز الظواهر في الأسرة العربية والأسرة الجزائرية بوجه الخصوص. فلا تملك الزوجة حق مناقشة الزوج في قراراته. أما بالنسبة للعلاقة بين الأب والابن، فكان يسودها الاحترام التام للأب، وعلى مبدأ (الحقيقة ملك للكبار) ولا مجال للمناقشة فيها، وكان الحياء والخجل وعدم الكلام بصوت مرتفع أمامه من أهم الأمور التي يحرص عليها الأبناء في حضور آبائهم.

وهذا النمط من العلاقات نجده من القوي إلى الضعيف ومن الكبير إلى الصغير، ومثل هذه العلاقات تميز المجتمع أيضاً على حد تعبير "هشام شرابي" "فالعائلة هي صورة مصغرة عن المجتمع فالقيم التي تسودها من سلطة وتسلسل وتبعية وقمع هي التي تسود العلاقات الاجتماعية بصورة عامة فالنزاع والتباين والتناظر هي عوامل تميز العلاقات بين أعضاء المجتمع، كما تميز العلاقات بين أعضاء العائلة"^[1].

ما تزال هذه الظاهرة موجودة في بعض الأسر الجزائرية، لكن من الملاحظ أن حدثها آخذة في التراجع بسبب عدة عوامل من أبرزها التغيرات البنيوية التي تحدث للمجتمع وانتشار الأسرة النووية، وخروج المرأة للعمل وانتقال بعض السلطة إلى الأم، ولقد تجاوزنا إلى حد بعيد تلك العصبية العائلية التقليدية التي ترى أن غضب الأب من غضب الرب^[2]. كما أن عمل الأب الذي يقتضي منه الغياب عن المنزل معظم اليوم، فهذه الوضعية تبقيه بعيداً عن مسرح الأحداث اليومية للعائلة، وفي هذه الحالة تتكفل الأم بشؤون أولادها ورعايتهم، وتكون المسؤولة إلى حد ما عن اتخاذ قراراتهم.

[1]: محمد المختار بوراكي، مرجع سابق، ص 138.

[2]: حليم بركات، مرجع سابق، ص 181.

— ظاهرة السلمية (على أساس الجنس والسن)

تظهر العائلة في المجتمع الجزائري نظام الانتساب في خط الذكور، والذي يدعم ممارسات وخصائص كالهربية سواء على أساس العمر أو على أساس الجنس، "ففي الوسط العائلي الجزائري السلمية في السن تلقي مع السلمية في الجنس، ومكانة الطفل تكون حسب سنه وجنسه بمعنى أن السلمية تبدأ بالأكبر سنا من حيث الذكور وعن طريقها يتكون الهيكل التنظيمي للأسرة، بواسطتها يأخذ كل فرد دوره في الجماعة"^[1].

وإذا سلمنا بأن الأسرة هي أكثر المؤسسات المسؤولة عن تكوين الشخصية الأساسية لأفرادها وتصل شخصية الفرد في العائلة الجزائرية ضمن هذا الإطار أو التنظيم الهيكلي، والذي تطبعه العلاقات السلطوية، ويظهر واضحا أن الأبناء في العائلات التقليدية نادرا ما يشاركون أهلهم أسرارهم أو يستشيرونهم في حل مشاكلهم، وكثيرا ما يلجأون إلى أصحابهم وأترابهم بدل أن يلجئوا إلى أهلهم، "وإذا رجعنا إلى الدوافع التي كانت تدفع الأب بأن يحرص بصفة لبق على حدود السلمية الأسرية خوفاً أن تنتشر الألفة والمزاح فيصادق أبنائه ويفتح لهم المجال للمناقشة والإبداء بآرائهم ودخوله في تفاعل إيجابي مع أفراد عائلته، الشيء الذي ينقص من هيئته وتسلطه وتشجيع اللامبالاة في الأسرة الأمر الذي يعاكس النموذج الاجتماعي للأسرة الجزائرية"^[2].

وفي هذا النوع من العلاقات "الأب يضطهد الصبي فيما تسحق الأم شخصيته عن طريق الإفراط في حمايته، أما البنت فتدفعها العائلة منذ طفولتها المبكرة إلى الشعور بأنها عبء وغير مرغوب فيها، إن هذا الإفراط في الحماية وهذه السلطوية في العقاب يؤديان إلى شعور الأبناء بالعجز والإتكالية والتهرب من المسؤولية"^[3].

وبهذا نقول أن السلمية الأسرية كانت تصنع حداً لروح الألفة فلا تنتشر ولروح الديمقراطية فلا تنمو"^[4].

كما أن اختلاف الأدوار في العائلة الجزائرية يكون بحسب اختلاف الجنس، لذلك يتقيد كل عضو في العائلة بالنماذج التي تحدد فعله وسلوكه، وذلك حسب الجنس ذكر، أنثى.

[1]: راضية لبرش، "نظام الزواج في الريف الجزائري بين الثابت والمتغير"، رسالة ماجستير، جامعة باتنة: قسم علم الاجتماع، 2001-2002، ص 50.

[2]: المرجع نفسه، صفحة نفسها.

[3]: حليم بركات، مرجع سابق، ص 190.

[4]: راضية لبرش، مرجع سابق، ص 50.

إن جنس الإناث في العائلة الجزائرية على العموم يفتقر إلى المركز الاجتماعي، الذي يكون في أغلب الأحيان من نصيب الذكور، فالمرأة والبنات لا تحظى بمركز اهتمام كما يحظى به الابن الذكر، وهذا يعكس إلى حد ما النظرة السلبية لجنس الإناث من طرف السلطة العائلية التي تؤكد على إبراز عنصر الذكور أكثر من تأكيدها على عنصر الإناث، وهذا يعود إلى الحالة النفسية والاجتماعية للعائلية كالخوف من مستقبل البنات الذي ينعكس أثره على العائلة الأبوية، هذه النظرة تؤكد مواصلة نظام السلطة الذكورية في العائلة الجزائرية.

فالرجل العربي عموما يميل إلى إنجاب الأولاد أكثر من إنجاب البنات، لأنه بالولد يستمر وجوده وتتكاثر عائلته وينتشر اسمه، فالذكر يعتبر عماد المجتمع العربي ومحور حياته، وقد اكتسب هذه المنزلة لأنه يحقق الحلم العربي المزدوج الخلود والاستمرارية والرجولة^[1]، أما البنات تبقى تحت سلطة أبيها وأمها ثم تحت سلطة زوجها، وهذا ما دعى بعضهن إلى القول "أن المرأة العربية كائن بغيره لا بذاته"^[2]، فالفتاة تتطور في العالم الذي صنع بالرجل وللرجل، فهي تدرك مبكرا الفرق الواضح بينها وبين أخيها الذكر، إذ تصبح منذ ذلك الوقت خاضعة لأخيها، ولا تستطيع أن ترفض له طلب، وتستوعب منذ صغرها بأنها تعامل بطريقة تختلف عن تلك التي يعامل بها الولد فتحرم من أشياء كثيرة خاصة اللعب، والاختلاط بالجنس الآخر بمجرد أن تظهر عليها علامات تسمح لها بولوج عالم النساء، وتوضع تحت رقابة صارمة، عكس الطفل الذي يشجع على اللعب والاختلاط بمن يشاء وذلك قصد تنمية مميزات الرجولة فيه، والنقد يوجه للأنثى أكثر من الذكر خصوصا إذا تعلق الأمر بالعلاقات مع الجنس الآخر.

ومن الجدير بالذكر أن مثل هذه الذهنيات والأفكار لا زالت ماثلة في بعض الأسر الجزائرية الريفية منها والحضرية، لأنها قيم رسخت عبر الأجيال في عقول الذكور والإناث. ولكن انتشار المدارس والمعاهد والجامعات في كل أنحاء الوطن، إضافة إلى خروج المرأة لتلقي العلم والعمل أيضا، وفر لها مجالا واسعا وملائما لاكتساب معارف ومعلومات جديدة وقيم ساعدتها على بناء شخصيتها وتدعيم مواقفها في الحياة الاجتماعية، ولهذا أصبحت الفتاة المتعلمة لا تقبل بالتفرقة بين الجنسين، وتسعى بجهودها الخاصة إلى العمل

[1]: راضية لبرش، مرجع سابق، ص 53.

[2]: حليم بركات، مرجع سابق، ص 187.

والارتقاء في القطاعات المهنية المختلفة وهكذا نشأت مكانة جديدة للمرأة، داخل الوسط العائلي ولم تعد السلطة المطلقة للأب أو الأخ أو الزوج، كما أن وضعيتها الجديدة تسمح لها بأخذ الكلمة واتخاذ المبادرة، وتسيير حياتها الخاصة بشرط احترام عائلتها. ورغم هذا نجد بعض الفتيات يترددن في القيام بهذه الأدوار الجديدة، لأنها مشكوك فيها، وغير مرغوبة من طرف الجماعة الأسرية والسبب في ذلك أن المرأة تميل إلى الأدوار التقليدية المعروفة والمحددة والواضحة وليس فيها خطر والتي توافق عليها الجماعة العائلية الأمر الذي يوضح أن الفتيات يقعن دائما في الصراع بين الأدوار الجديدة والأدوار القديمة، لأن المجتمع نفسه واقع في هذا الصراع بين القديم والحديث خاصة إذا تعلق الأمر بالمرأة^[1].

— ظاهرة الذوبان في الجماعة

يتعرف الطفل منذ الصغر على مفاهيم الجماعة التي ينتمي إليها، والتي تكون فيما بعد الخلفية الاجتماعية التي تحدد سلوكه، وأول شيء يكتشفه الفرد فيما يتعلق بمبادئ الأسرة هو وجود عالمين في هذه الحياة عالم داخلي مقدس وهو العائلة والتي تمثل العطف والأمان، والمرجع الذي يعود إليه وقت ما يشاء الفرد، ويجد فيه ما يريد، وعالم خارجي يتمثل في المجتمع، فعلاقة الفرد بالخارج علاقة اضطهادية والموقف منه انسحابي فمحور العلاقات في العائلة العربية ليست الفرد بل الجماعة، ويرتبط ذلك ارتباطا وثيقا بكونها عائلة ممتدة تتداخل فيها العلاقات بين أفرادها وتتشابك مصالحهم وممتلكاتهم وهذا النوع من التداخل يرافقه نوع من الولاءات والتوقعات يكون عدم التقيد بها بمثابة خروج عن العائلة، "ونظرا لهذه الازدواجية (داخل، خارج) يشعر الفرد بنوع من الانشطار العاطفي الذي يظهر بهذه الصفة تمجيد كل ما هو داخلي والعمل على المحافظة عليه بأية وسيلة، وبخس كل ما هو خارجي وعدم العناية به إلا في حدود الذاتية، فاحترام مبدأ الملكية يستلزم القضاء على محاولة أتيحت للاعتداء عليها سواء كان الاعتداء من خارج الأسرة أو بين أفرادها الذين يظهرون روحا أنانية أو يحاولون الاستئثار بمنافعها، من هذا يفهم منطقية هذا النظام المتكون على أساس المنع والتحرير والرفض لكل ما هو مخالف للمعايير الاجتماعية التي يجب الخضوع لها بصفة كلية"^[2]. وهكذا فإن الأبناء في الأسرة الجزائرية هم ملكية خاصة لأبائهم، فالأهل هم

[1]: راضية لبرش، مرجع سابق، ص 78.

[2]: المرجع نفسه، ص 57.

الذين يقررون تنشئتهم ويصبح الأبناء بهذا المعنى امتداداً لشخصية آبائهم، وما يحققه هؤلاء من نجاح يصبح مكسباً جماعياً ومصدراً رئيسياً للتفاخر والتباهي، ومن الأمور التي لا تلاقي ترحيباً في الوسط العائلي هو قرار انفصال الفرد عن العائلة التي ينتمي إليها، فتمارس الجماعة نوع من الترغيب في البقاء بتقديم نوع من المزايا المتعددة للعيش في جوار العائلة. أما اليوم تميل بعض الأسر للسكن في بيوت مستقلة بعيدة عن مساكن الأهل والأقارب، وذلك تماشياً مع التغيرات الواقعة في المجتمع الجزائري، حيث تغير نظام الإقامة العائلية لا يقتصر فقط على عامل الهجرة والانتقال من مكان إلى آخر، بل نجد بالإضافة إلى ذلك تغير في نواحي عديدة كمظاهر السكن المادية، كتغيير الأثاث وتنسيق بيت الزوجية على الطريقة العصرية، والميل إلى استخدام الأساليب الفنية والجمالية في ترتيب وتنظيم المنزل حتى يتلاءم مع نمط الحياة الحضرية. "وهكذا يتبين أن نمط إقامة العوائل الحضرية، أصبح يتميز في غالبيته بنمط الإقامة الجديد أو المستقل، وترتبط نوعية الإقامة بمتغيرات أخرى كنوعية النشاط الاقتصادي السائد، وتباين المهن، ودرجة التصنيع وما يترتب عليه من حراك جغرافي ومهني يؤثر بشكل أو بآخر في الملامح البنائية للعائلة"^[1].

— ظاهرة التفاخر العائلي

من الأمور التي يحرص عليها الفرد في علاقته بأسرته والمحيط الخارجي هو اجتهد الشخص على إبراز الوجه المشرف للآخرين في جميع المناسبات. بغرض إظهار المكانة المرموقة للعائلة في المجتمع. بما في ذلك القوة والنفوذ "يلاحظ هذا التفاخر خاصة في الخارج حيث العائلة تعمل على إظهار الوجه الأكثر تشريفاً عن طريق التظاهر بالقوة والمال والتمسك بمختلف القيم الأخلاقية، لهذا يجب على كل فرد عضو في العائلة أن يخضع لهذه التعاليم حتى يبرز الوجه الإيجابي، وهذا ما يسمى الشرف"^[2].

من خلال نظام المعايير الاجتماعية العائلية التي تحتل على الممارسات والسلوكيات وتعمل على ترسيخها في شخصية أعضائها، وتعتبر الأساس في الحياة الاجتماعية وفي التعامل مع الآخرين. وعندما تقام علاقات اجتماعية مع الخارج (خارج محيط الأسرة) نجبر على الظهور بأننا مسلحون في جميع الأصعدة على الآخر، لأنه ينتابنا قلق كالخوف من

[1]: محمد المختار بوراكي، مرجع سابق، ص 211.

[2]: المرجع نفسه، ص 58.

الآخر، أما بالنسبة للحياة المنزلية، فإن ما يوجد بداخلها لا يجب أن يعرفه أحد، فمن المبادئ العامة في الأسرة الجزائرية عدم إبراز أي شيء يعود بالخطر على الجماعة، بمعنى آخر يجب المحافظة على أسرارها، وهذا يرسخ في الأفراد منذ الصغر "البيوت أسرار"، إذا يتعلم الفرد منذ الصغر التفاخر كآلية لإظهار الصورة الإيجابية لأسرته وينتبه دائما إلى أسرارها بما في ذلك المشاكل والخصومات التي تظهر بين أعضائها وعدم إفشاء هذه الأسرار للآخرين، فالأفراد يحرصون كل الحرص على احترام عائلاتهم وتقديرها ويكافحون من أجل إبقاء اسمها لامعا، وما زلنا حتى الآن نشهد افتخار العائلات بأنسابها وألقابها التي تتحدر منها من خلال التأكيد على أصل فردي أو جماعي حقيقي أو خيالي.

2. خصائص القراءة في المجتمع الجزائري

تعتبر القراءة كمبدأ لتحليل العلاقات الاجتماعية، وهي في حد ذاتها جهاز أيديولوجي أي هي وسيلة للسيطرة أو العنف العائلي الرمزي^[1].
"فكل أشكال العلاقات تكون مفيدة لا سيما إذا كان التستر تحت غطاء العلاقات الدموية أو القرابية التي تحول هذه الرابطة إلى صفة شرعية، فإذا كانت القرابة تعني مباشرة الإطار الذي يتم فيه نشاط المجموعة في قوة العمل، ووعاء للسلطة العائلية فهي كذلك رابطة لنوع من العنصرية والتفرقة الحقيقية بين الأفراد"^[2].

ومن هنا تعتبر القراءة بمثابة إعادة الاعتراف الاجتماعي للعلاقات الخاصة بين الأفراد الذين لهم ارتباطات مباشرة للسلف، أو يعتقدون أن لهم جدا مشتركا، ولكي نكشف حقيقة القرابة في الجزائر ينبغي أن نحدد نوعين كذلك للقرابة وهي القرابة البيولوجية أي الدموية والقرابة الاجتماعية كما سبق وأن أشرنا في تحديدنا لهذا المصطلح – التي تنتج عن شرعية التبعية والانتمائية والتي تكون مقبولة من وسط ثقافي معروف لها، مع الإشارة إلى أن السلف هو الذي يحدد أساسية ودرجة القرابة والتي لها إمكانية أن تكون مبنية على تبعية أو انتمائية فيزيقية لها (أي أصلية)، لكن الشيء المهم هنا هو السلف الذي تتادي به كل المجموعات، بحيث يكون أعضاؤها موزعين على شكل مجموعات اجتماعية وهذه

[1]: الفضيل رثيمي، مرجع سابق، ص 36.

[2]: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

المجموعات لا تؤثر سلبا، بحيث لا تؤدي إلى الخلط أو عدم الاعتراف ببعضهم البعض بل أنهم يقفون على صلة وفي إتحادين دائمين^[1].

1.2. القراة والعصبية

"ففي الجزائر نجد مفهوم "بني العم" هو مفهوم لا يعبر في معناه عن القراة الدموية فقط، بل يعبر عن المعنى الذي يمثل الانتماء الاجتماعي للمجموعة العشائرية، أي يدل على الاتصال الجغرافي المشترك وهو ما يتميز به المجتمع الجزائري أثناء الاحتلال الفرنسي، فكان كل جزائري يقدم جزائريا آخر للإدارة الاستعمارية باعتباره "ابن عمه" وهذه التسمية اشتهرت بها بالخصوص القبائل الكبرى^[2].

ففي العائلة الجزائرية توجد السلطة عند الأب، فبعد الدراسة التي قام بها "ريني موني R.Maunier" وجد أن هناك تشابه بين العائلات القبائلية الجزائرية والعائلات الرومانية القديمة، بحيث وجد في العائلات غير المنقسمة أن السلطة في متناول رب الأسرة والتصرفات والكلمة العليا من نصيبه، غير أن تطور هذا النوع يلاحظ بوضوح في العائلة الجزائرية، فالأسرة في تضامن كبير ومتماسكة في كل المجالات، والقراة هنا نجدها متصلة، بحيث إذا مات الأب مثلا تواصل العائلة العيش مع بعضها البعض وتحافظ على كل أفرادها كما كانت من قبل، فالفرد داخل المجموعة الاجتماعية - العشيرة أو القبيلة - يرتبط معها ضمن علاقات اجتماعية واقتصادية فهذه العلاقة الموجودة داخل العشيرة مقرررة ومتفق عليها من طرف المجلس العشائري أو الجماعة الساهرة على شؤون القبيلة والتي تنظم على مستوى المجتمع حملات زراعية والتي تمثل الجانب الاقتصادي أو العلاقات الاجتماعية والتي تفرض من طرف المجموعة على العائلة أو الفرد وهي المشاركة في بعض الأحداث التي تقوم بها العشيرة أو القبيلة في حالات الزواج أو الموت أو المساعدات الاجتماعية كالتوزيع مثلا، فهذا التلاحم والتماسك ذكر من قبل ابن خلدون في مقدمته في تحديده لمفهوم العصبية والتي شرح بواسطتها تطور العشيرة نحو السلطة وهي أحسن مفهوم لتحديد معنى التماسك أو الروابط الدموية، فالتماسك والبقاء هما العنصران الأساسيان للتكوين الاجتماعي للمجموعة العائلية^[3].

[1]: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2]: مصطفى بوتقنوش، مرجع سابق، ص ص 16 - 17.

[3]: المرجع نفسه، ص 23.

فالعصبية إذن هي الترابط والتماسك، والاتحاد والتجمع والالتقاء في مكان واحد، ولهذا نجد كل فرد من أفراد القبيلة التي ينتمي إليها سواء عن طريق العلاقات الدموية أو عن طريق الحلف أو العقود مستعدون في حالة الحرب أن يضحوا وأن يفقدوا أموالهم وممتلكاتهم، وحتى حياتهم من أجل بقائها، وهنا نصل إلى القول أن العصبية هي مفهوم يعبر عن الالتحام لأنها نابعة من الديناميكية الكامنة للقيم الأخلاقية والمادية للجماعة الممثلة من طرف العشيرة أو القبيلة، مع الإشارة أن العصبية اليوم تعني التلاحم الاقتصادي والأخلاقي والتي تكون ناتجة عن طريق العلاقات الدموية والجهوية، فكلما زاد حجم العائلة ازداد حجم العصبية وازدادت معه السلطة والتي تصبح بها الجماعة تهيم وتسيطر على الجماعات الأخرى، فالعصبية لها مفاهيم تحددها وتوضحها منها الالتحام، النسب، الرياسة، الشرف، الحسب، والولاء، الحلف^[1].

"وبالمقارنة نجد أن القراية هي نوع من العصبية بحيث الولاء يكون لأفراد القبيلة فقط سواء كانوا ذوي روابط دموية أو اجتماعية، فهي وسيلة للسيطرة والنفوذ سواء من داخل أو من خارج القبيلة فالفرد أول ما يرتبط يتم ذلك بعائلته والتي تمثل له المجموعة الأولى أين تكون العلاقات القرابية فيها متماسكة، والتي ينتج عنها قوة حقيقية تربط بها العائلة في ميادين عديدة سواء الاجتماعية الاقتصادية الدينية"^[2].

فهذا الارتباط ناتج عن الاعتقاد أنه ينتمي إلى العائلة خاصة والقبيلة عامة بواسطة جد مشترك، وهذا الجد هو رجل ديني عندهم مما يجعل الأفراد أكثر تلاحما وأكثر ترابطا داخل المجموعة. فمهما تعددت العائلات داخل القبيلة تبقى الرابطة قوية ومؤثرة بحيث تشكل مجموعات ذات أهمية من العائلات والتي تتمثل في الدوائر القرابية ذات المركز المشترك، فالقراية هي مفهوم يوضح من خلاله العلاقات الدموية التي تدخل أعضاء العائلة في إطار بنيات قرابية من خلال دوائر أوسع.

[1]: المرجع نفسه، ص، ص 54-55.

[2]: المرجع نفسه، ص 58.

2.2. الدوائر القرابية في الجزائر

بعد الدراسة التي قام بها كل من "ديكلواتر وديبزي L. Descloitre. R et Debezi. L" توصلا إلى تحديد أهم الدوائر القرابية المتحكمة في أسس العلاقات داخل الأسرة الجزائرية والتي ساعدت على فهم وتحديد وترتيب العلاقات القرابية وهي^[1]

أ - القرابة الابتدائية: وتتضمن الأب، الأم، الأخ والأخ المتزوج وأبنائهم، والأخ غير المتزوج، والجد والجدة.

ب - القرابة الثانوية: والمتمثلة في العم، وأبنائه، أحفاده، أولاد العم.

ج - القرابة من الأم: تتكون من الخال والخالة وأبنائهما وكذا الجد والجدة من ناحية الأم.

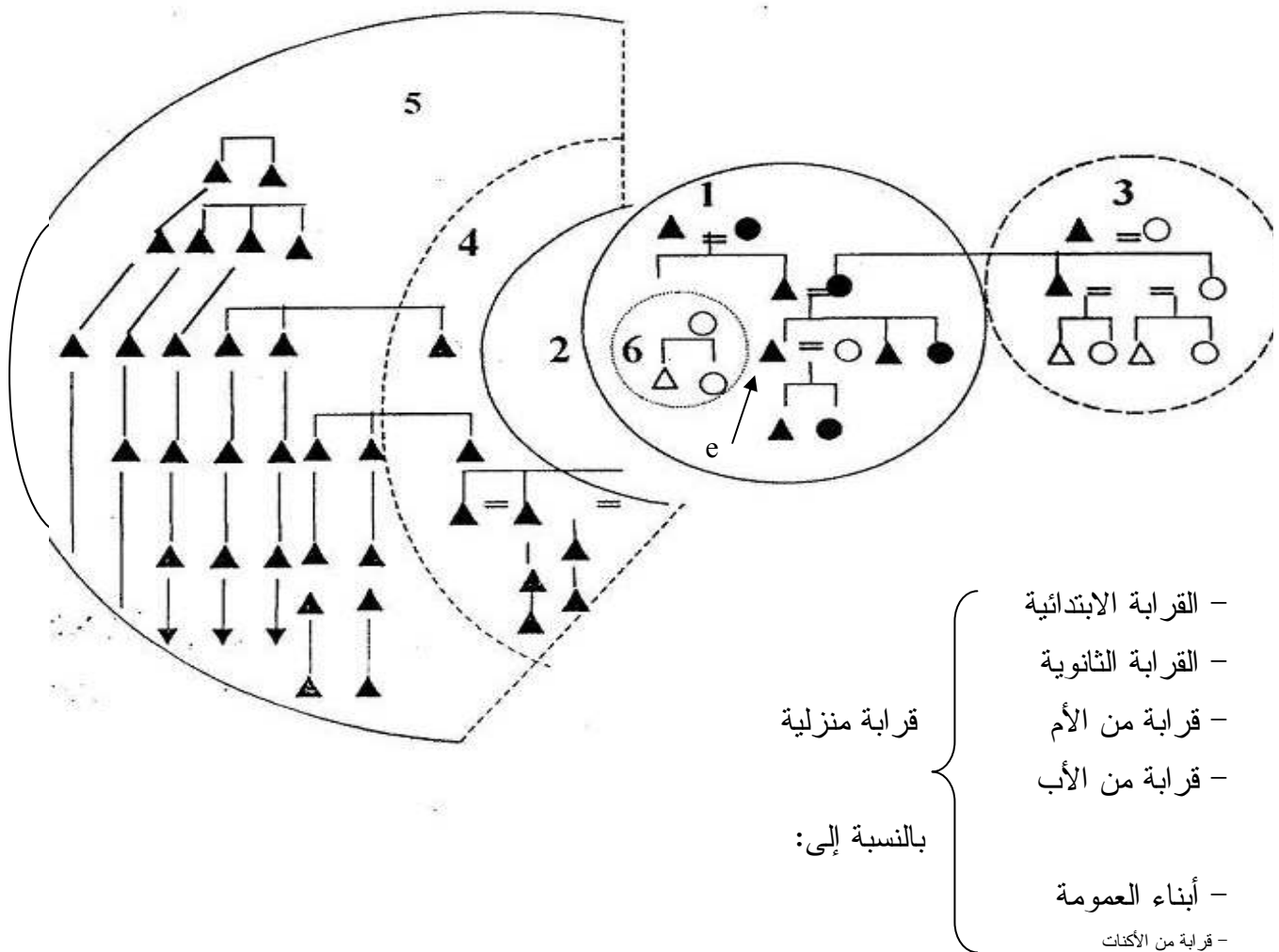
د - القرابة الانتسابية: وتتمثل في قرابة الأسلاف من ناحية خط الذكور أي الجد ووالد الجد الممتد إلى جيلين أو ثلاثة أجيال مباشرة.

هـ - قرابة بني العم: تتكون من الأسلاف في خط ذكوري من الأجداد للجيل الرابع والخامس والسادس إلى غاية الوصول إلى الجد المشترك وهؤلاء منحدرين من بني الأعمام من الدرجة الرابعة والخامسة والسادسة إلى غاية تجاوز العلاقة الدموية إلى القرابة الخيالية.

و - القرابة الأكناتية (أو الذكورية): هذه القرابة تتحدد على مستوى القرابة الابتدائية والثانوية فهي تخص كل من العم والعممة وأولادهما.

تقوم جميع هذه الدوائر القرابية بدور حاسم ومباشر في حياة الفرد خاصة القرابة الابتدائية والثانوية والأمومية منها، وهذه الدوائر تحتل مكانة كبيرة في المجتمع الجزائري فالقرابة ما هي إلا نسق من القيم والقواعد الأخلاقية وكذا الحقوق والواجبات والتي يصبح الفرد من خلالها يمثل مركز قوة بالنسبة للعلاقات القرابية فهو الذي يدفعها نحو التآزر أو التنافر أو الابتعاد.

[1]: مصطفى بوتقنوش، مرجع سابق، ص 62.



الشكل 03: يوضح دوائر القرابة في المجتمع الجزائري^[*]

* المصدر: نقلا عن مصطفى بوتفنوشت، مرجع سابق، ص 33.

أود أن أشير إلى أن العلاقات القرابية تختلف بشكل ملموس عن العلاقات الموجودة في البنية التقليدية، فالميزة الأساسية الجديدة تكمن في التراجع الواضح في الاتصالات بين العائلات المتقاربة خاصة الأقارب البعيدين فالعلاقات معهم نادرة، لكن مع هذا يبقى الالتزام الأخلاقي اتجاههم موجودا في حالة تعرضهم لمشاكل في الحياة.

فالتطور الملحوظ في العلاقات القرابية مرده إلى عدة ظروف، كالتطور الذي يشهده المجتمع الجزائري، خاصة المجتمع الحضري من نمو متزايد، وانتشار التعليم، خروج المرأة للعمل، ظهور قانون مدني ينافس القانون العرفي "الشرف"، العمل المأجور كما يعود إلى التطور الملحوظ في بنية العائلة المعاصرة كالتغير الحاصل في دور الأب والتحول في خاصية اللانقسام الملكية، وتطلع الأفراد إلى حرية فردية.

3. خصائص الاختيار الزواجي في المجتمع الجزائري

سنبين في هذا العنصر خصائص الاختيار الزواجي في البيئة الريفية الجزائرية والبيئة الحضرية

1.3. الاختيار الزواجي في المجتمع الريفي الجزائري

يعد الزواج من أهم الأمور التي تعتني به الأسرة الجزائرية، نظرا لكونه الوسيلة التي عن طريقها يتم تكوين عائلة وإنجاب أطفال، "وكان الزواج التقليدي هو النمط السائد في الجزائر، حيث كانت العائلة هي التي تتحكم في عملية الاختيار، وكان الزوج لا يرى زوجته إلا في ليلة الزفاف، محافظة على العادات والتقاليد التي ترفض اختلاط النساء بالرجال لأن ذلك في رأيهم ينتج عنه فساد الأخلاق وانهلال القيم التي يعرف بها المجتمع الجزائري المحافظ"^[1].

ويعتبر الزواج في المجتمع الريفي الجزائري شأنا عائليا يكتسي هالة وعظمة خاصة، إذ نجد الكبار هم الذين يشرفون على عملية الاختيار الزواجي، لأن الزواج مسألة تراعى فيها مصالح الأسرة كتعزيز الروابط بين أعضاء العائلات المتصاهرة وحفظ الملكية الخاصة بالتوارث.

إذ لا يحق لأي فرد من الأفراد الراغبين في الزواج أن يتكفل بهذا الموضوع لوحده بعيدا عن استراتيجيات النظام العائلي المتمثلة في مفهوم العائلة حول الجمال، المال،

[1]: كمال بلخير، مرجع سابق، ص 52.

الأخلاق، وأهم شيء في عملية الزواج هو طريقة الاختيار، فكان الزواج حتى وقت قريب يتم عن طريق الأهل ولم تكن " العلاقة العاطفية بين الزوجين شرطا أوليا وأساسيا للزواج ... إذ أن تزويج الابن لا يعني استقراره لكن هدفه تنمية الموارد المادية والاجتماعية للعائلة بإعادة إنتاج إرثها فيما يخص العلاقات والتقاليد الديناميكية الخاصة بها"^[1].

فتزويج الابن في العائلة الجزائرية عملية يشارك فيها الأهل والأقارب والجيران إذ البحث عن زوجة للابن " هو مشروع يقوم على استراتيجيات معقدة تتطلب جزءا هاما من الطاقة العائلية"^[2]. فالبحث عن الزوجة المناسبة "يتطلب عملية استكشافية تتمثل أولى مراحلها في اجتماعات داخلية، تتمثل في موافقة الأب والمواصفات التي يرغب فيها الابن الراغب في الزواج"^[3].

وتعتبر الأم الشخص الأساسي المخول للبحث عن الزوجة المستقبلية للابن وفي هذه الحالة تسترشد الأم ببعض القيم والمعايير أثناء عملية البحث وأهم الصفات التي تحرص عليها الأم هي المهارة في الأعمال المنزلية وأمور الطبخ بالإضافة إلى بعض الصفات الشخصية المحبذة في الفتاة كالحياء، الفطنة، الطاعة، الجمال، صغر السن... الخ وأثناء اختيارها للفتاة غالبا ما تتوجه الأم بالدرجة الأولى إلى بنات العائلة ويظهر هذا جليا في المناسبات العائلية كالأفراح، وفي حالة اختيارها لفتاة من خارج العائلة فإنها تتجه دائما إلى "طبقة اجتماعية مماثلة أو أقل من طبقتهما"^[4]. "فالأتجاه العام في اختيار الزوج لزوجته في المرحلة التقليدية، كان يعتمد أول ما يعتمد على عنصر القرابة فابن العم أولى بابنة عمه إذا ما رغب فيها لأنه كلما كانت القرابة قريبة كان الزواج مشرفا"^[5]. لأن من مميزات الزواج التقليدي قيامه على القرابة والحسب والنسب، والزواج هنا يكون عقد بين عائلتين أو جماعتين أو زواج من نفس العائلة، وهو محبذ في العائلات التقليدية لأنه يحافظ على تماسك الجماعة وترسيخ علاقات القرابة.

[1]: Chaulet, c ; La terre les frères et l'argent, Stratégies Familiales et production agricole en Algérie Depuis 1962, Alger : OPU, 1984 , Tom 1, P 208.

IBID, P 208

[2]:

[3]: كمال بلخيرى، مرجع سابق، ص 58.

[4]: المرجع نفسه، ص 58.

[5]: Radia, Tualbi ; Les attitudes et les représentation du mariage chez la jeune fille Algérienne ; ENAL, Alger, 1984, P 49.

وهذا يعني أن الشاب يستشار في هذه الحالة وتمنح له الفرصة الكافية ليعبر عن موافقته ويبيد رأيه في الموصفات التي يرغب فيها هو الآخر بشريكة حياته. فالفرد في العائلة الجزائرية يربى منذ الصغر على احترام كبار السن وطاعتهم.

"أما بالنسبة للفتاة فببلوغها سن الرشد، لا يحق لها الرفض أو التعقيب عن الخطيب الذي يراه الأب أو العائلة مناسبا لها. وهذا ناتج من جهة عن التفرقة بين الجنسين، ومن جهة أخرى يرجع ذلك إلى السلطة المطلقة للأب الشيء الذي يفسر منع المجتمع ببنائه المعياري المبني على العرف والتقاليد والدين التلاقي بين الجنسين بحيث كان هناك حاجز صارم ملاحظ بين الجنسين فلا يجب أن يجتمعا معا ويتبادلان أطراف الحديث"^[1].

يتبين أن الاختيار الزواجي في البيئة الريفية كان شأنا عائليا، حيث كان يعبر عن الخصائص السسيو- ثقافية للمجتمع الجزائري في الماضي القريب تبرز نمط الزواج التقليدي الذي يمثل أحد الميكانيزمات الأساسية لإعادة الإنتاج البيولوجي والاجتماعي، والمحافظ على نظام الأسرة الممتدة والمكرس لسلطة رئيس الأسرة وذلك على ضوء ما تنظمه وتحدده العادات والتقاليد، يأخذ هذا النمط من الزواج شكلين في المجتمع الجزائري، "عند القبائل يأخذ الخط الأموي الزواج (بابنة الخال)، أما عند العرب فيتبع الخط الأبوي الزواج (بابنة العم)، ويعتبر كتنظيم للإنتاج والحفاظ على الميراث من الضياع، كما أنه يحفظ التماسك والتضامن داخل الجماعة"^[2].

2.3. الاختيار الزواجي في المجتمع الحضري الجزائري

إن الزواج في أوساط المدنية هو الذي يقال عنه الزواج العصري، "بحيث تأثير التغير الاجتماعي على النظام يظهر أكثر في المدن، إذ أن الأوساط الريفية رغم بعض التغيرات الطفيفة التي طرأت عليها نظرا للتصنيع ولانتشار التعليم لكن لا تزال متمسكة بتقاليدها ومعاييرها كما أن الاتصال بين الأوربيين والجزائريين إبان الاستعمار كان مباشرا في المدن، وتعد الفترة الحاسمة التي أثرت على نظام الزواج في المجتمع الجزائري"^[3].

[1]: كمال بلخير، مرجع سابق، ص 58.

[2]: Kouaouci, A. Familles Femmes et contraception, Alger : CENEAP, 1992, PP 112- 113.

[3]: براش نموش فوزية، "الصراع النفسي للمرأة المطلقة"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: معهد علم النفس، 1989، ص 37.

فالتحولات العميقة التي حدثت خلال السنوات الأخيرة، وخاصة انتشار التعليم الذي أتاح فرصة الاختلاط المشترك، والعمل المشترك وانضمام الشباب من الجنسين إلى الجمعيات والأحزاب السياسية والنوادي، وعلاقات الجوار، ووسائل الاتصال كل هذه المعطيات لعبت دوراً هاماً في تفتح العقليات على النموذج الغربي والشرقي، وهذا ما أتاح للشباب فرصة البحث عن الشريك المثالي، وساعدت هذه الظروف على إتاحة الفرصة للجنسين المقبلين على الزواج دراسة شخصية الآخر في ظروف ملائمة، حيث أصبح كل من الفتاة والشاب يتطلعان للاختيار الفردي القائم على التفاهم المتبادل والتجانس والعاطفة.

ومما ساهم كذلك في توسيع دائرة الاختيار الزواجي خروج المرأة للعمل، بالإضافة إلى التطور الاجتماعي لوضعية المرأة الجزائرية أمام اختيارها لزوجها قد شجعت كثيراً على الزواج الخارجي، "حيث أشارت دراسة مصطفى بوتقنوشث إلا أن الثلث من عينة العائلات اختارت فيها الفتيات بحرية أزواجهن مباشرة في وسط جامعي أو مهني أو وسط آخر"^[1].

أصبح الفرد المقبل على الزواج وخاصة في الحضر يميل إلى اختيار شريكة حياته خارج دائرة قرابته واتجهت عملية الاختيار إلى نمط آخر، كاختيار زميل الدراسة أو زميلة العمل، "وأصبح أسلوب الاختيار الوالدي إضافة إلى دائرة القرابة يلقيان الكثير من النقد والرفض من طرف الأبناء، لاعتقادهم بفشل هذا النمط من الزواج وعدم تحقيقه للرضا الزواجي على عكس الاختيار الحر والاعتراضي الذي يحضى بالتقدير والمكانة لدى الأبناء"^[2].

فأصبح (أسلوب الاختيار)، عملية لا مفر منها، فمعايشتها لا بد منها بإيجابياتها وسلبياتها، حيث أصبح الأفراد المعنيين بالأمر (المقبلين على الزواج) رأي في هذا الحدث وفي شريك المستقبل، غير أن هذا الموقف لا يخرج عن نطاق الصراع والآثار الممكن أن تنعكس من جراء ذلك بين الآباء والأبناء إذا ظهر اختلاف أو عدم موافقة الوالدين على اختيار الأبناء، نتيجة لعدم توفر الحوار المفتوح بين أفراد العائلة.

[1] : مصطفى بوتقنوشث، مرجع سابق، ص 137.

[2] : كمال بلخيري، مرجع سابق، ص 94.

[3] : مصطفى بوتقنوشث، مرجع سابق، ص 307.

" فالآباء أثناء الاختيار للزواج يتصورون أنهم باختيارهم للشريك من عائلة المصاهرة والقراءة سوف يحتفظون بمهمات كثيرة مع أبنائهم، بينما يرى الأبناء أنه باختيارهم الفردي للشريك والمبني على العاطفة المتبادلة سوف يضمنون التوازن في حياتهم الزوجية المقبلة"^[1].

يحاول الأبناء والآباء أمام هذه الوضعية إيجاد وسيلة رضا مشتركة بينهما حول اختيار الشريك و"يجد المقبلون على الزواج في الوسط الحضري الجزائري أنفسهم أمام وضعية مجابهة لحالة نفسية اجتماعية صعبة وحساسة جدا يحاولون التغلب عليها بنوعين من المواقف أولها تراجع بعضهم عن اختيارهم الفردي وهذا بعد العجز عن مجابهة هذه الوضعية طويلا، والفشل في إقناع الأهل باختيارهم، وبالتالي ترك الرأي والمشورة في هذا الموضوع للأهل، فيكون المقبل على الزواج كالمسافر الذي يشعر بالشك وعدم الاستقرار عندما بدأ في مغامرة لوحده وفي طريق مجهولة وغير واضحة ويفضل الرجوع على أعقابهم من أجل الالتحاق بالقائد"^[2].

لأن الإنسان العربي بصفة عامة والإنسان الجزائري بصفة خاصة يؤمن بأن رضا الأهل من رضا الرب، ويسعى جاهدا إلى نيل موافقة أهله تعبيرا عن حبه واحترامه لهم من جهة، لكي يضمن نجاح زواجه وتمتعه بحياة زوجية سعيدة ومستقرة في ظل مباركة الأهل من جهة أخرى، وهناك كثيرا من الشباب الذين يضحون بحبهم واختيارهم للزوجة كي يرضوا الأهل ولا يخرجوا عن طاعتهم.

أما الموقف الثاني فيتمثل في "تمسك الأبناء باختيارهم بعد بذل جهود مضنية لإقناع أهلهم بصلاحية الاختيار، وفي هذه الحالة لا يبقى أمام الآباء إلا الإقرار بأن كل ما سوف يترتب عن هذا الزواج من خير أو شر يتحمل الأبناء تبعاته.

هذا، وتعيق الشباب المقبل على الزواج عراقيل تحول دون ممارسة اختيار شخصي حر، مقرون بالمعرفة العميقة للقرين المختار، منها عدم الثقة والائتمان للجنس الآخر، إلى جانب المشاكل المادية التي يعاني منها الشباب بصفة عامة مما يجعل وضعيته ضعيفة أمام آراء وتدخلات الأولياء في مثل هذه الشؤون ونجد في بعض الأحيان، أن الشاب أو الشابة لا

[2] : مسعودة كسال، الطلاق في المجتمع الجزائري، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص 90.

يقبلون على الزواج إلا بعد موافقة والديهما، لأن التقاليد المرتبطة بالزواج لا تزال تحكمها مفاهيم خاصة، وإذا كان هناك تغير فهو لم يبلغ المدى الذي يمكن أن يؤدي إلى تغيير بنائي عميق.

"بعد مرحلة المجابهة والاستقرار على رأي معين تأتي مرحلة مجابهة شروط الزواج المعبر عنها بواسطة هدايا ذهبية، والمهر بالإضافة إلى وسائل السكن الحضرية وما يتبعها، وتعد شروطا صعبة ولكنها تقدم من أجل إرضاء الأطراف المعنية (أسرة الزوجة وأسرة الزوج خاصة) نظرا للظروف المعيشية في المدينة"^[1].

"تمارس هذه الشروط في حدثين هما حفلة الخطوبة وحفلة الزواج، وفي الوسط الحضري يجب أن يطبق الاحتفال من أجل التعبير عن المكانة الاجتماعية لهذه الفئة، وهي من المظاهر الخارجية الدالة عن الزواج الناجح"^[2].

ومن ابرز هذه المظاهر مضاعفة شروط الزواج عن طريق إهداء حلي ذهبية غير مشروطة من طرف أسرة الزوج مثلا أو ملابس فاخرة... إلخ من أجل تجاوز الحكم بالبخل وكأن الإعلان عن وضعية الأسرة يتمثل في منطقية الاستثمار المادي في الزواج.

"وحتى الوسط الحضري الأقل حضوة لم يتمكن من التغلب على المظاهر الباهظة الثمن لهذين الحدثين بحيث يصبح الإعلان ضروريا وتجند له كل الموارد الأساسية لإتمام الزواج، وهكذا فإن مرحلتي الاختيار الزواجي مزدوج بين التقليدية والعصرية"^[3].

ومن المظاهر المستخدمة في الزواج الذي يقام في المدينة، فإنه بدلا من السكن العائلي الذي يتم فيه تقليديا إحياء هذه الحفلات في الزواج التقليدي استبدل في المدينة بصالة مؤجرة تكون مجهزة خصيصا لهذه المناسبات، والسبب في ذلك أن هذه الصالات تتميز باتساع مساحتها المفتقدة في المنازل الأسرية.

"وتأتي بعد ذلك الاستعدادات الأخرى التي تجعل من الزواج خالد الذكر، من طبع بطاقات الدعوة وتوزيعها بسخاء، وتحضير وليمة باهظة واستدعاء فرق محترفة، كما

[1]: المرجع نفسه، ص ص 89 - 90.

[2]: نور الدين طوالب، مرجع سابق، ص 117.

[3]: مسعودة كسال، مرجع سابق، ص ص 91 - 92.

يفترض أن يكون موكب الزواج مهيبا، يبذل فيه جهد كبير لتجميع أكبر عدد من السيارات وخصوصا الأكثر دلالة على الغنى"^[1].

ويمكن تلخيص أهم ما يميز الزواج التقليدي والزواج المعاصر في المجتمع الجزائري كما يلي:

— يمثل الزواج التقليدي أحد آليات الجماعة المنزلية ويتم عن طريقه إعادة الإنتاج البيولوجي والاجتماعي، وهو يعكس الصورة السسيو-ثقافية للمجتمع الجزائري.

— يرتكز الزواج التقليدي على الدين والتقاليد والأعراف.

— يمثل استراتيجية عائلية تهدف إلى التماسك الأسري والحفاظ على ميزة الامتداد.

— يعد كخطيط اقتصادي للحفاظ على الميراث من الضياع، كما أنه يحفظ التماسك والتضامن داخل الجماعة.

— "تتم الزيجات التقليدية حسب مبدأ القالب الذي يدور حول المعايير"^[2].

— الابكار في سن الزواج خاصة عند الفتيات، لأنه بمثابة حماية شرف الفتاة، وبالنسبة للشباب فهو بمثابة حماية من الانحراف وتحميله المسؤولية.

— الاختيار للزواج يتم بين عائلتين هدفه توطيد العلاقات القرابية وتكثيف شبكة العلاقات الاجتماعية والعائلية.

— في معظم الأحوال لا تعطى قيمة للعواطف والميول الشخصية للطرفين المقبلين على الزواج.

— إن الزواج المعاصر يمثل مشروعا لإنشاء أسرة جديدة.

— أسلوب الاختيار الزواجي يتم بحرية بين الرجل والمرأة دون تدخل للأهل، أو أن يتدخل الأهل في إطار حدود معينة، كأن يقوم الشباب أو الفتاة بالاختيار الحر ويمنحان والديهما حق الاعتراف، أو حق المشاركة في الرأي فقط وفي هذه الحالة يكتفي الآباء بدور المراقب وتسجيل الحضور المطلوب في المناسبات، وإيداء الثقة والمساعدة للأبناء.

[1]: نور الدين طوالبي، مرجع سابق، ص 117.

[2]: كمال بلخيري، مرجع سابق، ص 59.

— التأخر في سن الزواج نتيجة لعدة عوامل منها مواصلة التعليم، البحث عن العمل، تفضيل بعض الشباب قبل الزواج الاستعداد المادي من أجل الاستقلال بحياتهم الزوجية بعيدا عن الأهل.

— إعطاء الأفراد في المجتمع الحضري الجزائري سواء الأهل منهم أو الأبناء وعلى اختلاف مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أهمية بالغة للمظاهر المادية على الخصوص وبالتالي النفسية المصاحبة لشروط الزواج وكيفية الاحتفال به، حتى أن الأسر المتوسطة الحال والفقيرة تنقل كاهلها بالمصاريف الكثيرة والديون من أجل الالتزام الكبير بهذه المظاهر وتغطيتها، وذلك كله من أجل أن يترك الأبناء البيت الأهلي في فخر وبرفع الرأس.

— "إن نظام الزواج في المجتمع الحضري الجزائري يتم بصفة عامة بشكل تقليدي عصري نظرا لسيطرة العادات والتقاليد، خصوصا على الأولياء رغم تعلم العديد منهم، فأصبح الزواج يتضمن مظاهر تقليدية كالملابس التقليدية وغيرها ومظاهر عصرية تجسد رغبة الأبناء كشهر العسل والسيارة وغيرها"^[1].

خلاصة

تعتبر القراءة محددات أساسية للزواج في بعض المجتمعات، وتضرب ظاهرة زواج الأقارب جذورها في التاريخ.

فالزواج الداخلي (الأقارب) يؤدي وظيفة هامة في التنظيم القروي ويعمل بطريقته الخاصة على دعم الحياة الاجتماعية والمحافظة على البناء الاجتماعي الكلي، ويحافظ على تماسك الوحدة القروية عن طريق تدعيم العلاقات القرابية القائمة كما هو الحال بالنسبة للزواج من أبناء العمومة، حيث يصبح العم صهرا لابن أخيه، كما تعمل على المحافظة على بعض الخصائص والعادات العائلية المتوارثة عن طريق الزواج وفي الأخير، يمكن القول أن زواج الأقارب ما هو إلا نوع من الأعراف التي تحاول بعض المجموعات تبنيها من أجل الحفاظ على بقائها.

[1]: مسعودة كسال، مرجع سابق، ص 92.

الفصل الخامس

معرض وتحليل معطيات الدراسة الميدانية

أولاً: الإجراءات المنهجية

يؤدي التحديد المنهجي وترتيب تقنيات أي دراسة علمية إلى تدعيم احتمالات الربط والتوثيق بين جوانب الدراسة، وتنظيم عملية إنجاز خطوات البحث بصورة تسمح للباحث من التوصل إلى تشخيص دقيق للظاهرة المدروسة، وهو ما يتم إنجازه في العمل الميداني الذي يساعد كذلك على دعم الدراسة النظرية ويثريها ويجسد الأهداف المذكورة سابقاً في الإشكالية.

وبما أن البحث الراهن يهدف إلى دراسة العوامل التي تؤدي إلى استمرار زواج الأقارب في المجتمع الحضري، والتوصل إلى معرفة انعكاسات هذا النمط التقليدي من الزواج على استقلالية الزوجين، فإن التقصي المباشر لها يتطلب إجراء دراسة ميدانية تعتمد على أسس علمية وموضوعية تستهدف جمع المعلومات والحقائق الموضوعية من الواقع الاجتماعي عن مشكلة البحث، والإجابة على التساؤلات التي دارت حولها إشكالية الدراسة، لذلك يتعين علينا تصميم بناء منهجي يأخذ بعين الاعتبار الظاهرة المدروسة وخصائصها، حيث يتم وضع خطة الدراسة الميدانية وإجراءاتها المنهجية والأدوات المستخدمة ومجالاتها وكيفية اختيار العينة وحجمها وخصائصها.

توضح الإستراتيجية العلمية لهذا البحث، و(التساؤل الرئيسي لماذا يستمر زواج الأقارب في المجتمع الحضري؟، وما هي انعكاساته على استقلالية الزوجين؟)، على أنها دراسة وصفية للتعرف على أهمية العوامل المؤثرة في استمرار هذا النمط التقليدي من الزواج، ومن ثمة فهي تعتمد بصفة أساسية على المنهج الوصفي لكونه الأنسب لطبيعة الموضوع، وبالتالي يجب الأخذ بأساليب وتقنيات هذا المنهج في كافة الخطوات المنهجية للبحث الميداني.

1. المنهج المتبع

المنهج هو "مجموعة من القواعد والأنظمة العامة التي يتم وضعها من أجل الوصول إلى حقائق مقبولة حول الظاهرة موضوع البحث، أي أنه الطريقة التي يستعين بها الباحث في حل مشكلة بحثه، ولا شك أن مثل هذه الطريقة أو المنهج يختلف باختلاف مشكلة البحث،

ومن العسير المفاضلة بين طريقة وأخرى إلا بعد تحديد الظروف الملائمة لتطبيق كل طريقة منها^[1].

أما المنهج الذي اتبعته واعتمدت عليه هذه الدراسة كما أسلفت الذكر هو المنهج الوصفي التحليلي، حيث أن البحث لا يقتصر على مجرد الوصف، بل يتعداه إلى محاولة تفسير أسباب زواج الأقارب وانعكاساته على الأسرة، والمنهج الوصفي التحليلي: "يعد أسلوباً من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية عن الظاهرة أو موضوع محدد خلال فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على المعلومات التي تتطلبها الدراسة كخطوة أولى، ثم يتم تحليلها بطريقة موضوعية، وما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة كخطوة ثانية، والتي تؤدي إلى التعرف على العوامل المكونة والمؤثرة على الظاهرة كخطوة ثالثة، ولا يشترط هذا المنهج وضع فروض أو إجراء تجارب"^[2].

وتحاول هذه الدراسة تحقيق أهدافها والإجابة على التساؤلات التي أثيرت في الإشكالية من خلال المنهج الوصفي، حيث تعتمد الدراسة على وصف ظاهرة زواج الأقارب وتحليل العوامل التي تتضافر وتتساند لاستمراره وبقائه في مجتمع المدينة، ووصف أهم انعكاساته الاجتماعية والمتمثلة في تدخل الأهل وتأثيرها على استقلالية الزوجين كما تعتمد الدراسة على الأسلوب الإحصائي البسيط وذلك بترجمة المعطيات المتحصل عليها من الميدان إلى أرقام يمكن التعليق عليها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى النتائج المتوخاة، لذلك فإننا نستخدم عدة أساليب وأدوات لتحقيق هذا الهدف.

وقد تم تطبيق المنهج الوصفي وفقاً للخطوات التالية:

— المرحلة الاستكشافية وتمثل الخطوة الأولى للبحث وتشمل:

— جمع المعلومات النظرية التي لها علاقة بموضوع البحث، وهي ذات أهمية بالغة بحيث تثريه من حيث المصادر والمراجع.

— مناقشة ذوي الاختصاص والخبرة واستشاراتهم حول المعلومات النظرية الأكثر تلاءماً مع موضوع الدراسة.

[1] : محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي - القواعد والمراحل والتطبيقات -، الأردن: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، 1999، ص 35.

[2] : المرجع نفسه، ص ص 46 - 47.

- المرحلة الثانية وهي مرحلة الوصف المعمق، وقد شملت هي الأخرى على:
- تحديد وصياغة فروض البحث ووضع إجابات محتملة للإجابة على التساؤل الرئيسي لمشكلة البحث.
- ضبط وتحديد مجتمع البحث وتعيين خصائصه.
- اختيار الأداة المنهجية المناسبة لمشكلة البحث.
- التركيز على مؤشرات محددة ترتبط بموضوع البحث ومحاولة تحليلها وتفسيرها.
- تحليل البيانات وتفسيرها والخروج باستنتاجات.

2. أدوات جمع البيانات

بناءً على المنهج المتبع في الدراسة، وفي ضوء متطلبات الدراسة من الناحية الميدانية وأهمية الحصول على البيانات اللازمة، استخدمت الباحثة أداة من الأدوات لجمع البيانات، حيث يخضع اختيار الأدوات لطبيعة الظاهرة ونوعية البيانات المراد الحصول عليها، ويتوقف نجاح البحث في تحقيق أهدافه على اختيار الأدوات الملائمة للحصول على البيانات، لذلك تم الاعتماد في هذا البحث على استخدام الأداة التالية:

— الاستمارة

من أجل النزول إلى الميدان والحصول على المعلومات والبيانات التي تخص الموضوع، حرصت الباحثة على أهمية استخدام هذه الأداة وتطبيقها على عينة الدراسة، والاستمارة هي "نموذج يضم مجموعة أسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف"¹ وتم تنفيذ الاستمارة بطريقتين، طريقة مباشرة وطريقة غير مباشرة، وفي الحالة الأولى تم ملء الاستمارة مع المبحوثين بتواجد الباحثة، وفي الحالة الثانية تسلم الاستمارة إلى المبحوثين ثم تعاود الباحثة أخذها في وقت لاحق، وتملأ الاستمارة في هذه الحالة دون تدخل الباحثة نفسها. والاستمارة المباشرة كانت عبارة عن محادثة مع المبحوثين وهي طرح الأسئلة المتعلقة بالظاهرة المدروسة. كانت الأسئلة المطروحة على المبحوثين نفس الأسئلة المطروحة في صحيفة الاستبيان، وبدون أي تغيير، لذلك كانت المقابلة مقيدة بالاستبيان من جهة، ومن جهة أخرى

[1]: علي عدلي أبو طاحون، مناهج وإجراءات البحث الاجتماعي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998، ج2، ص 304.

جعلتني المقابلة في موقف مواجهة مع المبحوثين حيث استطعت في بعض من الأحيان أن أفنع البعض منهم بالأهمية العلمية للدراسة، على الرغم من أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص الذين تم استجوابهم، وكان الغرض الأساسي من استعمال الاستمارة المباشرة، هي مساعدة أولئك الذين لا يعرفون القراءة والكتابة، فكان من الصعب الحصول على إجاباتهم بدون مقابلة، والغرض الآخر من إجرائها هي تهرب بعض المبحوثين من الإجابة على بعض الأسئلة وذلك أثناء اختبار الاستمارة، حيث كان البعض ينظر إلى الأسئلة بنوع من عدم الاهتمام يشوبه نوع من الاحتقار أحياناً، وبدون أن يعطيها أهمية وذلك يعود إلى الخوف من الإدلاء ببعض الإجابات المتعلقة بـ لماذا، وخاصة الأسئلة المتعلقة بالناحية الزوجية، وتدخل الأهل، وكان ردهم لماذا تريدون الإجابة على هذه الأسئلة. خاصة بالنسبة للزوجات، "لا أريد الإجابة عنها إنها مسائل شخصية ولا تخصنا إلا نحن".

وقد تم تحديد أسئلة الاستمارة بصورة تتلاءم مع طبيعة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها، وكذا نوعية الوقت المتاح لتطبيق الاستمارة والحصول على البيانات اللازمة من المبحوثين، وقد جاءت أغلب الأسئلة مفتوحة ذات نهايات مغلقة.

وقد تنوعت أسئلة الاستمارة بين: المغلقة مثل السؤال رقم: (05) هل تقاليد عائلتكم تفضل الزواج من الأقارب؟ نعم () لا () .

والأسئلة النصف مغلقة والتي تحمل إما بدائل كثيرة أو يكون أحدهما مفتوحاً مثلاً السؤال رقم: (11) من الذي ساعدك على تأمين المهر وتأسيس بيت الزوجية؟

هل الزوج

أهل الزوجة

أنت وهل الزوج

أنت بنفسك

غير ذلك أذكر.....

إضافة إلى بعض الأسئلة المفتوحة والتي رغم صعوبة جدولتها تترك للمبحوث حرية الإدلاء برأيه وبالتالي الحصول على معلومات أكثر.

مثلاً: السؤال رقم: (35) في رأيك ماذا يضيف زواج الأقارب للحياة الأسرية للزوجين؟.....

أما البناء الداخلي للاستمارة فيحتوي القضايا الأساسية التي هدفت الدراسة إليها منذ البداية وهي تشمل:

- بيانات عامة حول البيانات الشخصية وتضمنت أربعة أسئلة (1 إلى 4).
- بيانات حول عوامل استمرار الزواج الداخلي في مجتمع المدينة: وتضمنت 15 سؤالاً (من 5 إلى 19).
- بيانات حول انعكاس الزواج الداخلي على استقلالية الزوجين وتضمنت 16 سؤالاً (من 20 إلى 35).
- كما تمت عملية المراجعة المكتبية لاستمارة البحث بصورة مستمرة خلال عملية جمع البيانات وطبقت الاستمارة في الفترة ما بين 28 أبريل إلى 11 جوان، ثم من 1 إلى 15 سبتمبر 2004.

3. مجالات الدراسة

1.3. المجال المكاني

بما أن الدراسة تقوم على معرفة عوامل ظاهرة تحدث في الأسرة، وبما أن هذه الأسر لها خاصية الزواج بالأقارب، ومتوزعة على أحياء مدينة بسكرة ونظرا لارتباطنا بمجتمع البحث، فقد كان اختيارنا للأحياء يخضع لتوفير خصائص الظاهرة المدروسة (الأفراد الممارسين لظاهرة زواج الأقارب)، والخاصية الثانية هي أن يكون الأفراد حضريين، أي من الجيل الثالث، نظرا لهذه الاعتبارات كلها، فقد تم اختيار أحياء تعرف خاصية الزواج بالأقارب، وهذه الأسر لها قرون وهي تسكن مدينة بسكرة (وهذه الأحياء تعرف ببسكرة القديمة).

حي باب الضرب: (باب الدرب) قرية الأبواب سابقا

اسم معناه "الطريق نحو الجنوب"^[1] يقع هذا الحي جنوب المدينة، يحده شمالا مقبرة العزيلات والملعب البلدي، وغربا الحصن التركي وشارع رأس القرية وجنوبا معهد التكوين الشبه الطبي وأراضي زراعية. تقدر مساحته حوالي 71.56 هكتار، وعدد سكانه حوالي

[1] : عبد الحميد زردوم، تاريخ بسكرة في عهد الأتراك (1660-1844)، ترجمة آمال هدار، بسكرة: مطبعة المنار، 2003، ص 24.

5312 نسمة سنة 1998 أما، عدد المساكن فيحتوي على 664 مسكن، وينقسم إلى ستة (6) مناطق شمالا وستة (6) جنوبا.

حي المسيد: اسم محرف عن المسيد "معلم المدرسة"، يحده شرقا الوادي وشمالا حي المصلى وغربا حي برناوة وجنوبا حي بوعصيد وقدّر عدد سكانه حسب التعداد السكاني لسنة 1998 بـ 2282 نسمة^[1].

حي رأس القرية: كما يدل عليه اسمه الذي يعني قمة التجمع السكني، يحدها شرقا شارع حكيم سعدان، وشمالا حي 26 نوفمبر، وغربا خراشي إبراهيم، وجنوبا حكيم سعدان. وقدّر عدد سكانه بـ 3770 نسمة.

حي مجنيش: اسم يعني جني الغلة لأنها كانت في القديم أرضا بورا تقام عليها سوقا عامة لمختلف الغلال الموسمية، للإنتاج الزراعي وأحيانا سوقا للماشية، يحده شرقا رقيقة، وشمالا سيدي بركات، وغربا الرمايش وجنوبا قداشة، قدر عدد سكانه بـ 2618 نسمة.

حي سيدي بركات : أضيف الجانب الغربي لصاحبة رأس القرية مسجد ومدرسة قرآنية سيدي بركات وذلك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، الذي بنته عائلة البراكتة (1- رشيد، 2- هادي، 3- لوام) المستقر في شمال صاحبة مجنيش^[2].

ويقع هذا الحي بالجزء الجنوبي الغربي للمدينة، يحده من الشمال الشرقي والشرق الحوزة ومن الشرق والجنوب الشرقي حي رأس القرية، وجنوبا حي الدرومان وحي الرقيقة، قدر عدد سكانه بـ 4562 نسمة سنة 1998، وعدد مساكنه حوالي 878 به مدارس بمختلف الأطوار وسوق وستة مساجد وغيرها.

2.3. المجال البشري: ويمثل عينة الدراسة، واعتمدنا في بحثنا هذا على الفرد المتزوج زواج الأقارب كوحدة للتحليل والدراسة، وعلى هذا الأساس توجهنا إلى الأحياء التي يمارس أغلب سكانها زواج الأقارب، أي تتوفر فيها خصائص مجتمع البحث.

ومن أجل هذا ولارتباطنا بخصائص مجتمع البحث وأهداف الدراسة فقد اعتمدنا أسلوب العينة القصدية في اختيارنا لمفردات البحث، والعينة القصدية "هي النموذج المختار من السكان الكبير بطريقة مقصودة أي بطريقة لا تعطي جميع السكان أو مجتمع البحث

[1]: الديوان الوطني للإحصائيات، سنة 1998.

[2]: عبد الحميد زردوم، مرجع سابق، ص 38.

فرصة متساوية للاختيار"^[1]. ولجأنا إلى "اختيار عينة بطريقة غير عشوائية، فمثلاً قد يختار الباحث عينة يرى أنها تمثل المجتمع بالنسبة إلى خاصية ما"^[2]. "والعينة القصدية بالرغم مما يقال عنها بأنها تخضع للانحياز، وتخضع لرغبات وأهواء الباحث، إلا أنها قد تكون ذات فائدة وذلك بقدرتها "على إعطاء معلومات وأدلة كافية عن طبيعة مجتمع البحث، وعدم احتياجها لإطار العينة وأخيراً عدم وجود ضرورة ملحة لإجراء عمليات التحليل الإحصائي المعقدة التي تعتمد عليها العينات العشوائية في مواضيع الاستنتاجات والاختبارات الإحصائية"^[3].

أ - **كيفية اختيار العينة:** يشمل حجم العينة 130 فرداً من مجموع الأحياء المختارة ولم نراعي في هذا العدد الإجمالي للأفراد المتزوجين زواج الأقارب في الأحياء المختارة نظراً لعدم وجود بيانات إحصائية في هذا الصدد وصعوبة الحصر عن طريق المجهود الشخصي لضيق الفترة الزمنية للدراسة، والإمكانات المادية والفنية لذلك.

وقد كان عدد الزوجات 65 زوجة و65 زوجاً، وعند ملاءمة الاستمارة في بعض الأحيان نصادف الزوجين معاً (الرجل والمرأة)، فنقوم بملاءمة الاستمارة معهما أو تسليم الاستمارة للطرفين، أما في بعض الحالات الاستثنائية وزعت الاستمارة فقط على الزوجات، وأحياناً على الأزواج فقط، وفي هذه الحالة اضطرت الباحثة إلى ترك الاستمارة للزوج لميلها ثم نعاود أخذها في وقت لاحق، وأحياناً أخرى يتم أخذ موعد من الزوج أو الزوجة بغرض إجراء معهم مقابلة في الوقت الذي يرونه ملائماً نظراً لظروف المبحوثين كغياب الزوج أحياناً. أما في بعض الأحيان صادفتنا مواقف أين ترفض الزوجة الإجابة نهائياً على الأسئلة ويعود هذا في رأيي إلى خصوصية المرأة (التحفظ فيما يخص أسرارها الشخصية)، وخوف الزوجة أحياناً من (أم الزوج) في حالة الإقامة في مسكن واحد وكان عدد الجنسين متساوياً رغبة من الباحثة في منح فرصة متساوية للجنسين بالإدلاء بمعلوماتهم حول آرائهم حول موضوع زواج الأقارب وعدم صبغ أجوبة البحث برأي جنس دون آخر.

[1]: إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي الاجتماعي، بيروت: دار الطليعة، ط2، 1986، ص 52.

[2]: غريب سيد أحمد، الإحصاء والقياس في البحث الاجتماعي - الإحصاء الاجتماعي -، الإسكندرية: المكتب العلمي للنشر والتوزيع، 2002، ج2، ص 248.

[3]: إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي الاجتماعي، مرجع سابق، ص 52.

والمعاينة كانت عرضية (أي الذي وجدناه من المبحوثين في مقر سكناه وقبل التعامل معنا وقبل الاستجواب) نختاره، أما الذين يرفضون فلا يمكن إجبارهم على ذلك. ونمطية، أي حرصنا على أن يكون الزوج، الزوجة (وحدة التحليل): تمارس زواج الأقارب وان يكون حضريا.

3.3. المجال الزمني: امتد المجال الزمني امتدادا يتوافق مع الطبيعة المنهجية للدراسة وقد استغرقت الدراسة أكثر من 12 شهرا (حوالي 14 شهرا) مقسمة بين الدراسة النظرية والميدانية كما تخللتها الدراسة الاستطلاعية، وقد تمت كما يلي.

— تحديد التوجيه النظري للبحث، وكذلك الإلمام بالتراث السوسيولوجي وكل ما يخدم الدراسة نظريا في فترة (جانفي إلى أفريل)، ثم مراجعة الجانب النظري مع الأستاذ المشرف وإثرائه في شهري نوفمبر ديسمبر 2004، مع العلم أنه تواصلت مراجعته إلى آخر مرحلة من انتهاء البحث.

— إعداد خطة الدراسة الميدانية وتصميم أداة جمع البيانات في صورتها الأولية وإجراء اختبار قبلي لها مع بعض الأزواج والزوجات الذين تم مقابلتهم في منازلهم في شهر أفريل، ثم عرضها على الأستاذ المشرف وأستاذة آخرين كمحكمين لإثرائها، وذلك لكي يتم صياغتها في شكلها النهائي.

— مرحلة الاتصال الأول بمجتمع البحث واختيار عينة البحث وجمع البيانات من المبحوثين وقد استغرقت شهري جوان، ماي، ثم اضطرت الباحثة إلى قطع العمل الميداني ومواصلته في سبتمبر 2004.

في ديسمبر تم تفريغ البيانات وجدولتها، و في جانفي تم تفسيرها وتحليلها على ضوء (فرضيات الدراسة)، ثم أخيرا تأتي مرحلة عرض النتائج في ضوء المعطيات المتحصل عليها من خلال تطبيق الإجراءات المنهجية، ثم تحليل البيانات بصورة كمية، وقد تم الاستعانة بمجموعة من الطرق والأساليب الإحصائية الوصفية في تفريغ البيانات تتماشى وأهداف الدراسة وطبيعتها.

التكرارات: تطلق على عدد الحالات في مجموعة أو فئة معينة باعتبارها تكرارات لظهور هذه الحالات أو القيم أو الأفراد داخل هذه العينة^[1].

[1]: هالة منصور، محاضرات في علم الإحصاء النفسي والاجتماعي، الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 2000، ص 6.

النسبة المئوية: وقد تم تطبيقها على جميع البيانات الموضحة في الجداول، ويتم حسابها بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{تكرار العنصر س} \times 100}{\text{مجموع التكرارات في الجدول}} = \text{النسبة المئوية لعنصر (س)}$$

4. صعوبات الدراسة

من البديهي أن تعترض أي دراسة علمية ميدانية مجموعة من الصعوبات والتي يعاني منها الباحثين والبحث الاجتماعي عموماً وخاصة في المجتمعات النامية، وتكمن هذه الصعوبات في:

— من أبرز الصعوبات التي واجهتها إلى حد ما، مادة البحث الذي أقدمه، تتمثل في قلة المراجع المكتوبة عن هذا الموضوع بصفة خاصة والموضوعات التي تتناول المجتمع الجزائري بصفة عامة، لذلك لم تكن المراجع كافية، فأرجو أن يؤخذ هذا البعد بعين الاعتبار لأن تكوين صورة كاملة عن هذا المجتمع يعتبر مغامرة صعبة، وأنا أعرف أن أي دراسة علمية لا بد أن تكون قادرة على شرح الظاهرة التي تتصدى لها بمقولات على الأقل تكون جزئية تربط بين المقدمات والنتائج بطريقة يمكن معها اختبار هذه المقولات في عالم التجربة والواقع. وهذا انعكس على الجانب الميداني، حيث أحسست ولمست في مراحله أنني تناولته (الموضوع) بشيء من العمومية والشمولية، خاصة عندما تم النزول إلى الميدان، حيث ظهرت جملة من الإشكاليات والتساؤلات التي تحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة، ولهذا يبقى البحث في هذا الموضوع واسعاً.

— ضعف الإمكانيات المادية والفنية اللازمة للبحث، فجاءت هذه الدراسة في حدود الإمكانيات الموجودة في حوزة الباحثة.

— صعوبة الدخول والتوغل في الأوساط المستجوبة، وعدم تفهم مجتمع البحث وتخوفهم من إعطاء بياناتهم الشخصية وعدم تقبل الأمر ورفض التعامل معنا، مما اضطرني إلى اللجوء أو الاستعانة ببعض الأشخاص كوسطاء لتسهيل عملية التوغل في أوساط المبحوثين.

— من صعوبات الدراسة ضعف المستوى التعليمي للمبحوثين وارتفاع الأمية مما اضطرني تبسيط الأسئلة إلى اللغة العامية، وهذا ما جعلنا نأخذ فترة طويلة في إجراء المقابلة.

— لم نستطيع تطبيق الاستمارة وملئها على جميع أفراد العينة وهذا بسبب ظروف عملهم وغيابهم عن المنزل، ولهذا لجأنا إلى تسليم الاستمارة ثم معاودة أخذها (خاصة مع الأزواج)،

وهناك من قبل الاستثمار في البداية، ولكن بعد رجوعنا إلى مقر سكناه أرجع الاستثمار بيضاء قائلاً: "فكرت جيداً ووجدت أن لا جدوى من قول هذه الأشياء، وهناك من قال: "لماذا تريدون الإجابة على هذه الأسئلة لا أريد الإجابة عنها إنها مسائل خاصة، ولا تخصنا إلا نحن".

أما بالنسبة لبعض الزوجات وخاصة المقيمات مع الأهل في مسكن واحد، واجهتنا مشكلة وجود أم الزوج أو أخت الزوج،...أو أحد أفراد العائلة الكبيرة أثناء ملأ الاستثمار وهذا قد أثر كثيراً على إجاباتهن (مسار البحث).

ثانيا: عرض وتحليل البيانات

— خصائص العينة:

جدول رقم: 01 يبين السن حسب الجنس

الجنس السن		الأزواج		الزوجات		المجموع	
		ت	ن %	ت	ن %	ت	ن %
30 – 20		06	9.23	18	27.69	24	18.46
40 – 31		20	30.76	26	40	46	35.38
50 – 41		26	40	17	26.15	43	33.07
60 – 51		13	20	04	6.15	17	13.07
المجموع		65	99.99	65	99.99	130	99.99

يؤدي السن دورا كبيرا في طبيعة المعلومات وتراكم الخبرات عند الفرد، والملاحظ من الجدول أعلاه والذي يبين توزيع أفراد العينة حسب السن، أن العينة متنوعة واشتملت على أزواج وزوجات من فئات عمرية مختلفة ولم تقتصر على فئة عمرية على حساب أخرى من حيث السن. — والملاحظ أن أعلى فئة تكرارية عند الأزواج تتمثل في الفئة [41–50] بنسبة 40% وعند الزوجات في الفئة [31–40] بنسبة مئوية 40%. وهذا يرجع إلى عملية الاختيار الزواجي، إذ يحرص الفرد وخاصة عند الإقبال للزواج على اختيار فتاة أو (زوجة) صغيرة في السن، ومما يجعل تأخر سن الزواج عند الرجل كذلك هو الإعداد والتحضير للزواج الذي يتطلب سنوات من أجل تجهيز لوازم الزواج، من مصاريف الزفاف والمهر وحتى قضية البيت الأسري الذي يأخذ نصيبا من الاهتمام، وخاصة وان الفرد الحضري يميل إلى الاستقلال السكني منفردا عن البيت العائلي، بالإضافة إلى التجهيزات التكنولوجية من أدوات منزلية ذات الكلفة الباهظة.

— نلاحظ كذلك من معطيات هذا الجدول أن النسبة المئوية المئوية المالية تمثل الفئة [20 – 30] وبلغت 18.46% ، ثم النسبة المئوية الممثلة للفئة العمرية [51 – 60] التي تقدر بـ 13.07%.

جدول رقم : 02 يبين المستوى التعليمي للمبحوثين حسب الجنس

الجنس / المستوى التعليمي		الأزواج		الزوجات		المجموع	
		ت	ن %	ت	ن %	ت	ن %
أمي (ة)		4	6.15	8	12.30	12	9.23
يقرأ ويكتب		3	4.61	3	4.61	6	4.61
ابتدائي		1	16.92	17	26.15	28	21.53
متوسط		25	38.64	17	26.15	42	32.30
ثانوي		16	24.61	18	27.69	34	26.15
جامعي		6	9.23	2	3.07	8	6.15
المجموع		65	99.96	65	99.97	130	99.97

نلاحظ من المعطيات الرقمية الواردة في الجدول، أن نسبة المبحوثين الذين يجيدون القراءة و الكتابة تمثل أدنى نسبة إذ تقدر بـ 4.61%، ثم تليها نسبة الجامعيين بـ 6.15%، ثم الأميين بنسبة تقدر بـ 9.23 %

ثم الابتدائي بنسبة 21.53%، ثم فئة الثانوي بنسبة 26.15%، ثم فئة المتوسط التي تشكل الغالبية الساحقة بنسبة تعادل 32.30%.

تؤكد الشواهد الإحصائية التي توضح المستوى التعليمي لأفراد عينة البحث، أن المستوى التعليمي منخفض عند الزوجات، وهذا راجع كما صرح به المبحوثين الذين أدلوا أثناء المعاينة الميدانية التي تمت من خلال المقابلة، إلى أن بعض الزوجات لم يدخلوا إلى المدارس، في حين صح بعضهن بأنهن انقطعن عن الدراسة في أطوارها المختلفة، أو لسبب تقدم أحدهم لخطبتهن وتفضيل الأهل سترها بالزواج. وهذا ما ينعكس على المرأة، ونقص الوعي وبالتالي تضيق مجال الاختيار أمامها، خاصة وأن المرأة مرتبطة بالمنزل أو ما يسميه بـ **بوتفوشت** بعالم النساء.

أما بالنسبة للأزواج فيرجع ذلك إلى دخولهم عالم الشغل.

جدول رقم: 03 يوضح درجة القرابة بين الزوجين

المجموع		الجنس						درجة القرابة
ن %	ت	ن %	ت	الزوجات	ن %	ت	الأزواج	
30.76	40	30.76	20	ابنة عم	30.76	20	ابن عم	
12.30	16	12.30	8	ابنة عمة	12.30	8	ابن خال	
9.23	12	9.23	6	بنت الخال	9.23	6	ابن عمة	
18.46	24	18.46	12	ابنة خالة	18.46	12	ابن خالة	
29.23	38	29.23	19	قرابة بعيدة	29.23	19	قرابة بعيدة	
99.98	130	99.98	65	المجموع	99.98	65	المجموع	

يرجع سبب ارتفاع النسبة المئوية عند الفئة التي تمثل ابن (ة) عم بنسبة 30.76 %، إلى خصائص العائلة الجزائرية التي لا يزال الانتساب الأبوي يؤثر عليها بشكل واضح، بالرغم مما يعرفه المجتمع الحضري من كثافة السكان وعدم تجانسهم ... بل إن قيم الانتماء العرقي (رابطة الدم)، لا تزال تؤثر بشكل سلبي أحيانا (التعصب) بحيث تغذي نمط الزواج التقليدي، رغم التغيرات المختلفة في مجتمع المدنية، كانتشار التعليم، وخروج المرأة للعمل وتأثير وسائل الإعلام، ويمكن تفسير ذلك إلى تأثير السلطة الأبوية، والتي من أحد مظاهرها الاختيار الزواجي، فالمجتمع الجزائري على العموم يظهر نظام الانتساب في خط الذكور، وذلك بإشراف الأب على تنشئة ورعاية وتزويج أبنائه، وقد وجد "علي كواوسي" أن نظام الزواج الداخلي في المجتمع الجزائري يأخذ شكلين "عند القبائل يأخذ الخط الأموي (الزواج بينت الخال) أما عند العرب فيتبع الخط الأبوي (الزواج بينت العم)"^[1].

كما نلاحظ من خلال الجدول أيضا أن النسبة المئوية التي تمثل القرابة البعيدة تأتي كثاني نسبة وبلغت 29.23 %، يعود هذا إلى تأثير البيئة الحضرية على النسق القرابي الذي أخذت أهميته في التراجع.

ثم تأتي حسب الترتيب الفئة التي تمثل ابن (ة) خالة بنسبة 18.46%، يعود هذا إلى الدور الجوهري الذي تلعبه الأم في عملية الاختيار الزوجي، فغالبا ما تعتمد إلى اختيار زوجة مستقبلية لابنها من بنات عائلتها الأصلية (بنات الأخوال والخالات) من أجل تأكيد وترسيخ مكانتها في عائلة الأب. واستيلائها على الأبناء (في مجال العواطف). وتأتي الفئة التي تمثل (ابن خال، ابنة عمه) بنسبة 12.30%، ثم الفئة التي تمثل (ابن العمه، بنت الخال) بنسبة 9.23%.

1. عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالفرضية الأولى

جدول رقم: 4 يبين مدى تفضيل عائلات المبحوثين للزواج الداخلي

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	80	61.53
لا	50	38.46
المجموع	130	99.99

يمثل الزواج التقليدي (زواج الأقارب) إحدى آليات الجماعة المنزلية (الأسرة)، والذي من خلاله يتم إعادة الإنتاج البيولوجي والاجتماعي، وهو يعكس الصورة السسيو- ثقافية للمجتمع، إذ يركز الزواج التقليدي على الدين والأعراف والتقاليد التي تحدد صورته وأشكاله، وتبين نتائج الجدول أعلاه أن أغلبية عائلات المبحوثين تفضل النمط التقليدي للزواج بنسبة 61.53%، بينما العائلات التي لا تفضله تقدر نسبتها بـ 38.46%، هذا يعود إلى أن عائلات المبحوثين متمسكون بالتقاليد الخاصة بزواج الأقارب، لأنهم يمثلون الجيل المحافظ والحارس على التراث، فكبار السن يميلون دائماً إلى الحنين إلى الماضي بما يمثله من عادات وتقاليد وقيم... والتي توصف أنها تقليدية.

والعائلة هنا ليست (الثنائي الزوجي) وإنما أعني بها الأشخاص الذين ينتمون إلى جد واحد مشترك، ويحملون نفس العقلية ولهم أفكار متشابهة أي العائلة الكبيرة التي ينتمي إليها كل من الزوج والزوجة وأحياناً ما عبر عنها المبحوثين بمصطلح العرش.

جدول رقم: 5 يبين التقاليد التي تحرص عليها عائلات المبحوثين في حالة الزواج الداخلي

النسبة المئوية	التكرار	الإجابة
23.33	21	الحفاظ على اسم العائلة
44.44	40	القريب أفضل من الغريب
15.55	14	الحفاظ على روابط القربى
16.66	15	أسباب أخرى
100	*90	المجموع

تؤكد الشواهد الإحصائية المبينة في الجدول أعلاه والمتعلقة بأسباب تفضيل عائلات المبحوثين لزواج الأقارب، أن أعلى نسبة تمثل "القريب أفضل من الغريب" و تقدر بـ 44.44% ثم الحفاظ على اسم العائلة بنسبة 23.33% ثم الحفاظ على روابط القربى بنسبة 15.55%.

ويمكن تفسير ارتفاع نسبة الفئة "القريب أفضل من الغريب" من خلال احتكاكي بمجتمع البحث، وأثناء المعاينة الميدانية التي تمت من خلال المقابلة أثناء ملء الاستمارة التي تم إجراؤها مع المبحوثين هناك من أدلى حول السبب في تفضيل القريب على الغريب قائلا: "قريبك يمضغك أو ميسرطكش"، وهذا ترجمة لاعتقاد عائلات المبحوثين بأن القريب لن يسيء إلى زوجته وهو بالتالي يحسن معاملتها ورعايتها، وأن الزوجة القريبة هي أفضل شخص مخول لرعاية أهل الزوج والإحسان إليهم، ومعاملتهم معاملة حسنة كما أدلى بعضهم بالمثل التالي: "ملس من طينك إذا ماجاش برمة إيجي كسكاس" وهذا يبين استمرار الذهنية التقليدية في المجتمع الحضري، ورسوخ الأفكار الخاصة بنظام الزواج، حتى مع التغير الملحوظ أو الملموس في الحياة الحضرية والذي مس قيم وأساليب الاختيار للزواج، وانتشار التعليم ووسائل الإعلام التي لها الدور البارز في التفتح على القيم الغربية، ولكن رغم كل هذا تبقى العائلة الجزائرية تمارس بعض المظاهر التقليدية الخاصة بالزواج، تصبح موجهات للسلوك بالنسبة للمقبلين على الزواج.

* ظهرت التكرارات أكبر من المجموع الكلي "80" لأن المبحوثين أجابوا على أكثر من بديل من البدائل المطروحة عليهم.

أما حرص العائلة "على استمرار اسمها"، فيعود كما صرح بعض المبحوثين إلى المكانة الاجتماعية لهذه العائلات، سواء ما تعلق بالجانب المادي أو المعنوي، فبعض عائلات المبحوثين يعود نسبها إلى "الأصل التركي"^[1]، وتعمل هذه العائلات على استمرار هذه الخاصية من خلال نظام الزواج، ومن خلال المقابلة التي أجريت مع المبحوثين، منهم من صرح أن الزواج إذا لم يتم بين الأقارب، فإنه عادة ما يتم بين عائلات لها نفس المكانة الاجتماعية أو لها نفس الأصل "النسب"، وهذا دليل على أن الزواج التقليدي هو فعلاً وسيلة لاستمرار وثبات الأسرة (اسم العائلة).

ويقول الدكتور بوتفونشت في هذا الصدد "تشكل الجذور التاريخية للعائلة مرجعاً للجماعة الاجتماعية المتواجدة في الوسط المهني، أو بمناسبة المصاهرة بين العائلات عن طريق الزواج... وكثيراً ما تستعمل مفاهيم "ابن عائلة" ويقصد بها "عائلة شريفة" أو "ابن شرفاء" أي

من وسط له قيمة أخلاقية رفيعة، وهذا حتى في الأوساط الضاربة في نمط الحياة العائلية الغربية"^[2].

أما التقليد الآخر الذي لا تغفل العائلات عنه في إتمام الزواج، هو الحرص على "رابط القربى" نظراً لاعتقاد عائلات المبحوثين أن الزواج يضمن المحافظة على وشائج القربى وبقاء الروابط الدموية مما يشعرهم بالوحدة، ومما لاحظته "الباحثة" أثناء إجراء الدراسة الميدانية أن معظم الأحياء التي شكلت مجال البحث تتواجد فيها أسر تحمل بعض الشوارع أسماء هذه العائلات خاصة (التجاور السكني)، كما أنه من خلال المقابلة التي أجريت مع الزوجات هناك منهن من يرى أن العائلات تفضل أن تبقى البنت قريبة من أهلها حتى بعد الزواج فهذا يمنح لها حسب رأيهم نوع من الحماية والطمأنينة في كنف الأقارب.

أما من جملة التقاليد الأخرى التي أدلى بها المبحوثين هي "الحفاظ على المكانة العائلية"، فسمعة العائلة المصاهرة لها وزن كبير في التوجه إلى الزواج الداخلي لأن سمعة

[1]: أوكراغلة: (جمع كراغلي وكراغلية) وهم المولودون من الأتراك المتزوجين من جزائريات وظهرت هذه التركيبة الاجتماعية في المجتمع الحضري البسكري في الفترة التركية، ويحملون ألقاب زميرلي، كراغلي، أغا (بن أغا)، أميرالي، أتشي، دالي وباشالي... إلخ، ومن خلال البحث الميداني اتضح للباحثة مدى تمسك العائلات بهذا النسب خاصة إذا تعلق الأمر بالزواج. ومن جل الحصول على معلومات أكثر يمكن الرجوع إلى: عبد الحميد زردوم، مرجع سابق.

[2]: مصطفى بوتفونشت، مرجع سابق، ص 232.

العائلة وخاصة قيم الشرف لها أهمية كبيرة فيما يخص ضبط سلوك المرأة بعد الزواج، ويسهل التعامل مع عائلة الزوجة في حالة حدوث الخلافات الزوجية (والشرف من وجهة نظر المبحوثين هو مدى تدين العائلة وأخلاقها)، بالإضافة إلى "تشابه في الخلفية الاجتماعية". ذكروا أيضا تجنب الطلاق، حيث صرح المبحوثون أنه من أهم العوامل التي تساعد على استمرار زواج الأقارب فهو في نظرهم زواج ناجح مقارنة بالزيجات الأخرى (الخارجية) ويبررون ذلك بالتشابه في ذهنية العائلتين المتصاهرتين وهذا يمنح الفرصة أمام المقبلين على الزواج في التعرف على الطرف الآخر في ظروف خالية من التصنع وهذا يشكل في نظرهم عاملا أساسيا في نجاح الزواج وبالتالي تجنب الطلاق.

من خلال الأسباب أو "التقاليد العائلية" السالفة الذكر يتضح أن الزواج لا يتم في المجتمع الحضري كما تصر أدبيات علم الاجتماع الحضري بعيدا عن إشراف العائلة ولكن هذه المؤسسة ما تزال تساهم بطريقة أو بأخرى على تنفيذه وفقا للكيفية التي تريدها، ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية حدوث صراع أو نوع من الاصطدام بين رغبات المقبلين على الزواج وعائلاتهم، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على التحول الحاصل في القيم والمعايير التي تخص الزواج الذي ما زال يتأرجح في المجتمع الحضري بين ثنائية التقليدي - عصري.

جدول رقم: 6 يبين الأسباب التي تدعوا عائلات المبحوثين إلى تجنب
الزواج الداخلي

النسبة المئوية	التكرار	في حالة الإجابة بـ (لا)
30	15	إدراك العائلة أن الزواج قناعة شخصية
20	10	لتفادي الأمراض الوراثية
34	17	هروبا من المشاكل العائلية
16	8	للهرب من رتابة الحياة الذي يخلقه زواج الأقارب
100	50	المجموع

توضح المعطيات الرقمية لهذا الجدول الذي يبين الأسباب التي تدعو عائلات المبحوثين إلى العزوف عن توجيه أبنائها إلى نمط الزواج التقليدي، وهي متمثلة في "الهروب من المشاكل العائلية" بنسبة 34% ثم إدراك العائلات أن الزواج هو قناعة شخصية خاصة بالمقبلين على الزواج بنسبة 30% ثم لتفادي الأمراض الوراثية بنسبة 20% ثم تجنب رتابة الحياة التي يخلقها زواج الأقارب بنسبة 16%.

تثبت نتائج هذا الجدول التحول الذي يحدث في مفهوم زواج الأقارب، ويبدو جليا أن عائلات المبحوثين بالرغم من تمسكها بالتقاليد الخاصة بالزواج الداخلي، إلا أن هذه العائلات ليست بمعزل عن التغيرات التي تحدث من حولها، فهذه النسب توضح وعي العائلة الحضرية بالآثار التي تتجم عن زواج الأقارب، وخاصة في مجال العلاقات الاجتماعية (المشاكل العائلية التي تتجم عن هذا الزواج) ثم وعيها المتزايد بان الاختيار للزواج أصبح من بين الحقوق التي يمارسها المقبلين على الزواج، وتبين هذه النسب أيضا إدراك العائلات حول ما يثار الآن من مسألة الأمراض الوراثية الناتجة عن زواج الأقارب وما ينجم عنه من مخاطر ولكن هذا يبقى شيئا نسبيا، فمن خلال البحث الميداني وأثناء تطبيقنا للاستمارة هناك من وضع لنا أن عائلتهم لا تشكوا أمراضا وراثية بالرغم من ممارسة أعضائها لهذا النمط من الزواج، فوجدنا من بين لنا أن أمر الاستشارات الطبية وارد في حالة وجود أمراض وراثية في العائلة التي ينوي الشاب أو الشابة المقبلين على الزواج بالدخول معها في علاقة مصاهرة.

جدول رقم: 07 يوضح طريقة الاختيار التي تم بها الزواج عند المبحوثين
حسب الجنس

الجنس / الإجابات		الأزواج		الزوجات		المجموع	
		ن	ت	ن	ت	ن	ت
نعم		52.30	34	33.84	22	43.07	56
لا		47.69	31	66.15	43	56.92	74
المجموع		99.99	65	99.99	65	99.99	130

يتضح من الجدول أعلاه أن أسلوب الاختيار الوالدي عند الأزواج والزوجات يتفاوت تبعا للجنس، فنلاحظ أن الأزواج المجيبون بنعم (أي كان اختيارهم الزواجي شخصي) يمثل أعلى نسبة 52.30%، ثم تليها نسبة الزوجات المجيبات بنعم و تقدر بـ 33.84%، أما نسبة الأزواج المجيبين بـ لا فتقدر نسبتهم بـ 47.69%، وبلغت عند الزوجات 66.15%.

هذا الاختلاف الواضح في إجابات الجنسين مرده بالدرجة الأولى، إلى أن الرجل هو الذي يقوم أو يبادر بعملية اختيار الزوجة أو شريكة الحياة، كما أن الفتاة أو المرأة في المجتمع الريفي أو الحضري على حد سواء هي التي يقع عليها الاختيار، هذا من جهة ومن جهة أخرى وبالرجوع إلى خصائص العينة "البيانات الخاصة بالمستوى التعليمي"، نجد أن نسبة الجامعيات تمثل أدنى نسبة 3.07% وهذا له تأثيره على عملية الاختيار، فالفتاة وخاصة الماكثة في البيت بالإضافة إلى تدني المستوى الثقافي، لا يمكنها هذا من أن تتخذ قرارا خاصا بالزواج بعيدا عن تدخل الأهل وحصارهم لها، وبالرجوع إلى دراسة الدكتور علي كواوسي في هذا المجال (وذلك سنة 1992)، تبين حسب التحقيق الوطني الجزائري حول الخصوبة أن "الاختيار الفردي تم بأدنى حد 6.1% في الوسط الريفي و 15.5% في المدن الكبرى إذ أن المرأة أصبحت تعطي رأيها في أمر زواجها بـ 34.9% من الحالات بمستوى ادني 23.1% في قسنطينة أقصاها بـ 46.5% في وهران و 32.2% في الوسط الريفي و 40% في المدن الكبرى، وهذا يترك أكثر من 65% من الحالات أين تزوجت بوالديها"^[1].

جدول رقم: 08 يبين دواعي الاختيار الشخصي عند المبحوثين

حسب الجنس

الأسباب		الجنس		الأزواج		الزوجات		المجموع	
				ت	ن %	ت	ن %	ت	ن %
المعرفة السابقة بين الزوجين				12	35.29	8	36.36	20	35.71
تدعيم علاقتك مع أقاربك وجعلها أكثر قوة				2	5.88	5	22.72	7	12.5
الاثنين معا				14	41.17	7	31.81	21	37.5
أخرى تذكر (الميل الشخصي)				6	17.64	2	9.09	8	14.28
المجموع				34	99.98	22	99.98	56	99.99

إن الاختيار الحر نادر كأسلوب في الزواج في المجتمع الجزائري على وجه الخصوص، أين يتم الاتفاق بين الطرفين فقط دون تدخل شخص ثالث مهما كانت درجة قرابته للطرفين، ولكن ما هو منتشر ومعمول به هو الاختيار للزواج الذي يعتمد بالدرجة الأولى على الطرفين المباشرين في العملية، ثم تأتي مشاركة الأقارب في قرار الزواج في مرتبة ثانية.

تبين معطيات الجدول أعلاه فيما يتعلق بخيارات الاختيار الشخصي، أن النسبة المئوية الأكثر ارتفاعا "المعرفة السابقة بين الزوجين" إذ تقدر عند الأزواج 35.29% و 36.36% عند الزوجات ثم يلي ذلك النسبة المئوية التي تمثل إجابة المبحوثين عن "المعرفة السابقة بين الزوجين + تدعيم علاقتك مع أقاربك وجعلها أكثر قوة" فنجدها عند الأزواج تقدر 41.17% ثم تقدر عند الزوجات 31.81%، والنسبة المئوية المتمثلة "تدعيم علاقتك وجعلها أكثر قوة مع أقاربك" تمثل أدنى نسبة عند الأزواج 5.88% وعند الزوجات تقدر بنسبة 22.72%.

إن ارتفاع النسبة المئوية التي تمثل "المعرفة السابقة للزوجين" تعود إلى انخفاض المستوى التعليمي لأفراد العينة، وهذا يعني تقلص مجال الاختيار نحو الخارج وتضييقه نحو الداخل، ثم أن دائرة القرابة تتيح فرص اللقاء بين الجنسين التي تتحول فيما بعد إلى قرار

الزواج، وهذه الفكرة كثيرا ما تطرح عند علماء الاجتماع العائلي إذ يرون أن الإنسان يميل دائما إلى الزواج من بين أولئك اللاتي هن في مستواه الاجتماعي، ويعرفهن معرفة جيدة، فالألفة والتعاطف المتبادل، وظروف الحياة المتشابهة تلعب دورا هاما في اختيار الزوجة.

كما أن الخيار الثاني "كليهما" يحتل المرتبة الثانية عند الأزواج والزوجات، فهذا راجع إلى أهمية العلاقات القرابية في حياة الإنسان الحضري والتي تتدعم أكثر من خلال الزيجات الداخلية وخاصة في حالة نجاحها، أي أن النسق القرابي لا يفقد أهميته في توجيه سلوك الأفراد حتى في المجتمع الحضري بالرغم، مما أفرزته الحضرية من ضعف في العلاقات الأسرية الأمر الذي جعل ما تبقى من روابط أسرية يتسم بالضيق والسطحية، وتشير نتائج كل من "M.Young" وويلموت "P.Wilmott" " إلى أن العائلة الممتدة لا تزال قائمة وتمارس وظيفتها التقليدية في وسط مدينة كلندن، وأنه في كثير من الحالات يمتد تأثير الروابط القرابية على الأفراد إلى المدى الذي تشغل فيه العائلات الممتدة مجاورة بأكملها، حتى تستطيع هذه الجماعات الأولية من خلال القرب المكاني أن توجه وتنظم حياة أعضائها^[1].

وهذا ينطبق على أسر المبحوثين التي تقيم في الأحياء نفسها، وهذا يساهم في الالتقاء والتعارف.

[1] : السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، مرجع سابق، ص 253.

جدول رقم: 09 يبين الأطراف التي تدخلت في إتمام الزواج عند المبحوثين

حسب الجنس

الجنس الإجابات		الأزواج		الزوجات		المجموع	
		ت	ن %	ت	ن %	ت	ن %
الأب		10	32.25	13	30.23	23	31.08
الأم		12	38.70	9	20.93	21	28.37
كليهما		7	22.58	19	44.18	26	35.13
الأقارب		2	6.45	2	4.65	4	5.40
المجموع		31	99.98	43	99.99	74	99.98

تبين المعطيات الرقمية لهذا الجدول الذي بين الأطراف المتدخلة في إتمام الزواج عند أفراد عينة البحث، نجد عند الأزواج أن الأم تدخلت بنسبة 38.70%، ثم الأب بـ 32.25%، ثم الطرفين "الأب والأم" بـ 22.58%، ثم الأقارب 6.45% وعند الزوجات نجد أن نسبة الآباء الذين تدخلوا في إتمام الزواج قدرت بـ 30.23%، ثم "الأب والأم" بـ 44.18%، ثم الأم بـ 20.93% ثم الأب بـ 30.23%.

غالبا ما ينظر الأهل (الأب، الأم، الأقارب كالأخوة...) إلى الشاب المقبل على الزواج على أن قراره بحاجة إلى توجيه فتزويج الأبناء عملية يشارك فيها الوالدين والأقارب، إذ أن "البحث عن الزوجة الجيدة للابن هو مشروع يقوم على استراتيجيات معقدة تتطلب جزءا هاما من الطاقة العائلية"^[1]، فنظرة العائلة إلى القيم المادية والاجتماعية للعائلة التي تدخل في نطاق المصاهرة لها أهمية معتبرة في المجتمع الحضري، فترغب بعض العائلات من خلال الزواج إلى إعادة إرثها فيما يخص العادات والتقاليد الديناميكية الخاصة بها. ومن هنا تستلف العائلة من القديم مبادئ التقوى والتدين والنسب والحسب (العائلة)، ومن الحديث تستعين العائلة بالمزايا المادية والنفسية للخطيبين، وهذا كله يمنح للأهل وخاصة الأب نوع من السلطة في الاختيار للزواج، فمن عادات العائلة الجزائرية يكون القرار النهائي والحاسم ظاهريا للأب في البت في قرار الزواج، وهذا مؤشر لبقاء السلطة الأبوية التي تتعايش مع

أسلوب الحياة الحضرية، إذ تقدر نسبة تدخل الأب بـ 31.08% ثم تأتي نسبة تدخل الأم 28.37%، فالأم هي الأخرى تؤدي دورا هاما في إتمام الزواج فهي تحرص على الصورة المثالية للزوجة وخاصة فيما يتعلق بالأخلاق الحميدة وسمعة العائلة ومهارة الفتاة وصغر سنها، وفي الزواج التقليدي – كما في حالة زواج الأقارب – تكون هذه المهمة سهلة بالنسبة للأم بحكم التشابه في الخلفية المادية والاجتماعية والذهنية للعائلة المصاهرة.

كما نلاحظ من بيانات الجدول أن أدنى نسبة تمثل تدخل "الأقارب" إذ بلغت 5.40% وهذا راجع إلى تقلص دور الأقارب (غير الأب والأم) في المساهمة في إتمام الزواج.

جدول رقم: 10 يبين الأطراف التي ساعدت الزوج في تأمين المهر وتأسيس بيت الزوجية

الأطراف المساعدة	التكرار	النسبة المئوية
أهل الزوج	17	26.15
أهل الزوجة	6	9.23
أنت وأهل الزوج	15	23.07
أنت بنفسك	27	41.53
المجموع	65	99.98

أول ما يلفت الانتباه من خلال الجدول، أن أكبر نسبة تمثل اعتماد الزوج على نفسه وبلغت 41.53% ثم تليها مساعدة أهل الزوج بنسبة 26.15% ثم (الزوج وأهل الزوج) بنسبة 23.07% ثم أدنى نسبة تمثل تلك الخاصة بمساعدة أهل الزوجة بـ 9.23%.

ويرجع ارتفاع النسبة التي تمثل اعتماد الزوج على نفسه في تحضير لوازم الزواج وتأسيس بيت الزوجية إلى انعكاسات البيئة الحضرية، فظهرت بعض التقاليد الحضرية التي عرفت طريقها إلى النظام العائلي، فأدى هذا إلى ما يمكن أن نطلق عليه الاتجاه الفردي، وهو نوع من استقلالية الفرد عن الجماعة حتى من الناحية الاقتصادية، فهناك مجال لكسب الرزق بعيدا عن دخل الآباء، و"يتعلم الشخص في المجتمع الحضري ممارسة مهنة أو وظيفة بعيدا عن تلك المهن التي يمارسها الأب وبالتالي يساعد هذا على تنامي الروح التحريرية مغايرة عن المسؤولية في ظل الجماعة"^[1].

هذا دليل على اكتساب العائلة لنوع من الممارسات والتي تتماشى مع البيئة الحضرية، لكن رغم هذا، فإن الممارسات الجماعية لا تزال ماثلة في سلوكيات أهل الحضر، فثاني نسبة حسب الجدول تمثل مساعدة أهل الزوج فتبقى بعض المظاهر بارزة ومستمرة وحاضرة في حياة العائلة وهي التعاون والاعتماد المتبادل الالتزام العائلي، فبالرغم من حرية الفرد التي يتمتع بها يقابل ذلك أيضا رغبة الأهل (الوالدين) في الإشراف على أمور أولادهم وخاصة إذا تعلق الأمر بالزواج.

[1]: مصطفى بو تفنوش، مرجع سابق، ص

فالتحضير لهذا الحدث يأخذ عند بعض العائلات نوعاً من التباهي والتفاخر العائلي "وذلك لهدف التظاهر والبروز أحسن من الآخر في كل المجالات، مما يسمح للأسرة باحتلال مكانة مرموقة في المجتمع، وبالتالي التأكيد على قوتها وهيبته ونفوذها في مختلف مبادئ الحياة"^[1].

ولهذا يتعاون الزوج وأهله لأن الزواج هو من أهم الفرص للتعبير عن مكانة العائلة وشرفها وأصلها، وهذا كله يبين وفاء العائلة الجزائرية حتى في المجتمع الحضري لنظام القيم التقليدية الذي يشغل فيه الشرف مكانة عالية، والتحول أيضاً إلى القيم المادية، أي إعطاء الأسرة (سواء الأبناء، أو الأهل) أهمية بالغة للمظاهر المادية على وجه الخصوص، وبالتالي النفسية المصاحبة لشروط الزواج وكيفية إتمامه من أجل الالتزام بهذه المظاهر وتغطيتها. أما مساهمة أهل الزوجة في إتمام الزواج، راجع إلى التضامن بين العائلات المتصاهرة الذي يستمد قوته من تأثير العلاقات القرابية، خاصة القرابة القريبة، التي توفر أحياناً مجالا للتعاون في ترتيبات الزواج، وهي خاصية جوهرية في نظام الزواج التقليدي.

[1] : راضية لبرش، مرجع سابق، ص 58.

جدول رقم: 11 يوضح التسهيلات التي تقدمها عائلة الزوجة للزوج (من وجهة نظر الزوجة) ، والتسهيلات التي تلقاها الزوج من عائلة الزوجة (من وجهة نظر الزوج)

الجنس الإجابات		الأزواج		الزوجات		المجموع	
		ن	ت	ن	ت	ن	ت
نعم		38.46	25	46.15	30	42.30	55
لا		61.53	40	53.84	35	57.69	75
المجموع		99.99	65	99.99	65	99.99	130

نلاحظ أن الأزواج والزوجات الذين أجابوا بـ لا تقدر نسبتهم بـ 57.69% وهي أعلى من نسبة أولئك الذين أجابوا بتلقيهم للمساعدة وهي 42.30%.

وهذا راجع إلى التحول إلى القيم المادية وأهميتها بالنسبة للعائلات حتى في حالة الزواج الداخلي، فالأزواج الذين أجابوا بعدم تلقيهم تسهيلات من طرف عائلة الزوجة بلغت نسبتهم 61.53%، بينما نسبة الزوجات اللاتي صرحن أن عائلتهن قدمت تسهيلات للزوج هي 46.15%، هذا الفارق بين إجابتي الزوج والزوجة مرده إلى اختلاف آراء الجنسين وكيفية تقييمها للتسهيلات، وخاصة بالنسبة للزوج الذي يتجاهل المساعدات من طرف أهل الزوجة.

وأثناء إجراء البحث الميداني وخاصة عند تواجد الزوج والزوجة معا، لاحظت الباحثة أثناء ذلك " تعارض شديد في الآراء كاد يصل إلى حد الشجار اللفظي" مما يدل على أهمية الجانب المادي كقيمة بدأت تغطي على المجتمع الجزائري، وعلى أهمية المظاهر المادية المصاحبة لشروط الزواج، فمن الأزواج من صرح لنا قائلا: "الزواج مظاهر فلا مجال للمساعدة أو التسهيلات" وهناك من قال انه ليس هناك تفريق في شأن التسهيلات الخاصة بالزواج بين القريب والغريب"، فكلاهما يعاملان بنفس الكيفية.

جدول رقم: 12 يوضح نوع التسهيلات التي تقدمها عائلة الزوجة للزوج
حسب رأي الجنسين

شكل التسهيلات	الجنس		الأزواج		الزوجات		المجموع	
	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت
تخفيض في قيمة المهر	4	16	2	6.66	8	10.90		
التنازل عن بعض اللوازم	7	28	11	36.66	18	32.72		
كليهما	4	16	6	20	10	18.18		
أخرى تذكر	10	40	11	36.66	21	38.18		
المجموع	25	100	30	100	55	100		

نلاحظ من البيانات الإحصائية للجدول المبين أعلاه أن أدنى نسبة تتمثل في تخفيض قيمة المهر إذ تقدر بـ 10.90%، ثم تليها التخفيض في قيمة المهر والتنازل عن بعض اللوازم بنسبة 18.18% ثم التنازل عن بعض اللوازم بـ 32.72% ثم أخرى تذكر 38.18% .

وأوضح لأقول أن أخرى تذكر حسب تصريحات المبحوثين والمبحوثات تتمثل في: "تسجيل لأشياء الناقصة – سواء أكانت نقود أي قيمة المهر أو نقص في القيمة المادية للذهب أو في عدد المجوهرات الذهبية – على شكل دين".

أما تدني نسبة "التخفيض في قيمة المهر فيرجع حسب إجابة المبحوثين والمبحوثات إلى اعتقاد عائلاتهم أن المهر هو أمان للمرأة في حالة طلقها زوجها، وهذا راجع إلى استمرار الذهنية التقليدية التي تعطي أهمية للمهر وقيمتها (المغالة)، كما أن قيمة المهر تعد مؤشرا لدى بعض العائلات الحضرية تقاس من خلاله المكانة العائلية (لعائلة الزوج، وعائلة الزوجة) وهو من أحد المظاهر المعبرة عن الزواج الناجح. كما أنه وخلال ملئنا للاستمارة، وأثناء تواجد الزوج والزوجة معا وجدنا هناك سوء تفاهم من حيث هذه المساعدات، حيث أن الزوج يرى فيها نوع عدم تسهيلات في حين ترى الزوجة، أن هناك تسهيلات ولو في إعطاء الزوج مدة لتقديم أو لدفع ما تبقى من قيمة المهر أو قيمة الذهب، أما الزوج يرى أن التأخر في دفع المهر أو الذهب ليس نوعا من التسهيلات، بينما تراها الزوجة نوعا من التسهيلات فالزوج أكثر إحساسا أو تقديرا لقيمة النقود لأنه هو المسؤول عن دفعها.

جدول رقم: 13 يبين الأسباب التي تمنع عائلة الزوجة من تقديم تسهيلات للزوج، وتلقي الزوج لهذه التسهيلات حسب رأي الجنسين

الأسباب		الجنس		الأزواج		الزوجات		المجموع	
				ت	ن %	ت	ن %	ت	ن %
لأن تقاليد عائلتي لا تسمح بذلك				9	22.5	10	28.57	19	25.33
الاستطاعة المادية للزوج				20	50	9	25.71	29	38.66
كلام الناس				11	27.5	16	45.71	27	36
المجموع				40	100	35	99.99	75	99.99

توضح معطيات الجدول أعلاه أن ثاني أعلى نسبة تمثل "كلام الناس"، حيث بلغت عند الأزواج 27.5% وعند الزوجات 45.71% - وهذا راجع إلى بعض المظاهر المتعلقة بالأسرة الجزائرية، والتي تحرص دائما على تقديم صورة واضحة عن مستواها الاجتماعي الأخلاقي، الاقتصادي، وذلك لهدف التظاهر والبروز أحسن من الآخر في كل المجالات والتأكيد على هيبتها ونفوذها، وبالتالي فإن كلام الناس يمكن أن يؤثر على هذه الصورة، فبعض الأفراد يقيمون مكانة الفرد أو العائلة من خلال المهر المقدم للفتاة، ومبلغ الهدايا وقيمتها وتنوعها أيضا، وخاصة إذا تم الزواج بطريقة تقليدية، فهذا كله يمثل نوع من الرواسب الثقافية التي غرست في نفوس الأفراد، ويصعب التخلي عليها أي أن "الانتماء إلى عائلة ذات هبة وتحمل اسم ذو شرف، وفرض اسم العائلة عن طريق الافتخار المفرط... أمور لها أهمية كبيرة، لأن الاعتبار الجماعي يكون حسب صفة العائلة لذلك كل فرد مسؤول عن الهبة والشرف الجماعي^[1].

[1]: راضية لبرش ، مرجع سابق ، ص 59.

ويرجع ارتفاع هذه النسبة عند الزوجات إلى طبيعة المرأة، والتي تولي أهمية كبيرة لهذه الاعتبارات، إذ يصبح حديث النساء عند زواج أحد من أفراد العائلة حول مهر الفتاة والهدايا التي قدمت لها، وكل ما تعلق بهذه الأمور يأخذ نصيبه من النقاش والحديث. ثم يأتي السبب "تقاليد عائلي لا تسمح بذلك"، إذ تبلغ عند الأزواج 22.5% وعند الزوجات 28.57%، فالقيم التي تحدثنا عنها سالفًا في السبب الأول ترسخ عن طريق التقاليد العائلية، فهي مهمة كثيرا في توجيه سلوك الأفراد وبلورة حكمهم على عالم الأشخاص والأشياء.

وأعلى نسبة متمثلة في "الاستطاعة المادية للزوج" وقدرت بـ 38.66%، فالزواج في الوسط الحضري، حتى ولو كان الزواج تقليديا، إلا أنه لا يختلف عن الزواج العصري فهو يحتاج إلى استعداد مادي للزوج وقدرته على التكفل بنفقات ولوازم الزواج، حيث أن الشباب لا يقبلون على مثل هذه الخطوة إلا وهم واثقون من الوفاء بالتزاماتهم.

جدول رقم: 14 يوضح رأي المبحوثين (الأزواج والزوجات) حول قيمة المهر^[*] في الزواج الداخلي

الجنس	قيمة المهر	الأزواج		الزوجات		المجموع	
		ت	ن %	ت	ن %	ت	ن %
	مرتفعاً	30	46.15	28	43.07	58	44.61
	معتدلاً	25	38.46	21	32.30	46	35.38
	منخفضاً	10	15.38	16	24.61	26	20
	المجموع	65	99.99	65	99.98	130	99.99

يتضح جلياً من معطيات الجدول أن أعلى نسبة هي الخاصة بالمهر المرتفع بنسبة تقدر بـ 44.61% ثم نسبة أولئك الأزواج والزوجات المجيبين بالمهر المعتدل 35.38% ثم المهر المنخفض بنسبة 20%.

وما لاحظته الباحثة أثناء إجراء الدراسة الميدانية وذلك مع الأزواج والزوجات، أن قيمة المهر تتراوح عند بعض العائلات بين 14 مليون سنتيم و 10 ملايين سنتيم، والبعض الآخر أجابوا أن قيمة المهر عند عائلاتهم تتراوح من 8 ملايين سنتيم إلى 12 مليون سنتيم، والبعض الآخر قال أن قيمة المهر تتراوح ما بين 7 ملايين سنتيم و 13 مليون سنتيم. ولهذا السبب لم ألجئ إلى تحديد قيمة المهر، فهي تختلف من عائلة إلى أخرى.

أما قيمة الذهب فقد أجاب البعض أنه كان إلى وقت ليس ببعيد يقدر بـ 20 إلى 22 مثقال^[1]، ونظراً لصعوبة الوفاء بمثل هذه القيمة من الذهب تراجعت بعض العائلات عن قيمته (التخفيض في عدد المثقال) وهي تختلف من عائلة إلى أخرى.

إن أهم شيء يوضحه هذا الجدول هو أهمية البعد المادي في إتمام الزواج وبالتالي حرص العائلة الحضرية على الجانب المادي أثناء الزواج ولو كان داخلياً.

* - عرف المهر بأنه: "المال الذي يدفعه الرجل للمرأة رمزاً لرغبته في الاقتران بها" وعرفه قانون الأسرة الجزائري بأنه ما يدفع لزوجة من نقود أو غيرها من كل ما هو مباح شرعاً، ولم يرد أي نص في القرآن الكريم أو السنة النبوية الشريفة يحدد بصراحة وضمناً أقل أو أكثر ما يجب دفعه مهراً أو صداقاً. والمهر يمثل أتعاب وجهود الأهل في تربية البنت. [1]: 1 مثقال = 4 أو 5 غرام من الذهب.

جدول رقم: 15 يبين إجابة المبحوثين حول ما إذا كانت بين عائلتهم إرث حسب الزوجين

الجنس الإجابات	الأزواج		الزوجات		المجموع	
	ن	ت	ن	ت	ن	ت
نعم	30.76	20	30.76	20	30.76	40
لا	69.23	45	69.23	45	69.23	90
المجموع	99.99	65	99.99	65	99.99	130

نلاحظ من إجابات الأزواج والزوجات أن معظم المبحوثين الذين أجابوا بوجود ممتلكات أو إرث مادي بين عائلات الزوج والزوجة بنسبة 30.76% ونسبة المبحوثين الذين أجابوا بعدم وجود إرث بين عائلتي الزوج والزوجة بلغت 69.23%.

وجه هذا السؤال إلى العينة التي تمثل ابن (ة) عم، لأن المرأة إذا تزوجت من رجل من خارج نطاق الأقارب فإنها تحول حصتها من الإرث من ممتلكات أسرة والدها إلى أسرة زوجها. أما إذا تزوجت من ابن عمها فإن نصيبها من الإرث ينتقل من ممتلكات والدها ليضاف إلى أملاك ابن أخيه. أي أن إرث المرأة في حالة زواجها من ابن عمها ويبقى مع ممتلكات العائلة التي تنتمي إليها ولا ينتقل إلى ممتلكات عائلة أخرى.

وجهت السؤال إلى كلا الجنسين فبالنسبة للزوج وجهت له سؤال حول أخواته، أي إذا كانت عائلته الكبيرة تحرص على عدم تزويج المرأة من الغريب تفاديا لخروج الثروة من نطاق العائلة.

جدول رقم: 16 يبين إذا كانت العادات الاجتماعية لعائلات المبحوثين تورث المرأة

النسبة المئوية	التكرار	الإجابة
100	40	نعم
00	00	لا
100	40	المجموع

نلاحظ أن كل عائلات المبحوثين تتقل الإرث المادي للزوجة، وهذا يدل على وعي العائلة الحضرية بقيمة المساواة بين الجنسين (الفتاة، الفتى)، وهذا دليل على نقص السلمية على أساس الجنس في العائلة الجزائرية خاصة في المجتمع الحضري.

جدول رقم: 17 يوضح إذا كانت عائلة المبحوثين تحرص على عدم خروج أموال الزوجة خارج العائلة وبالتالي تزويجها بالأقارب

الجنس الإجابات	الأزواج		الزوجات		المجموع	
	ن	ت	ن	ت	ن	ت
نعم	13	65	11	55	24	60
لا	07	35	09	45	16	40
المجموع	20	100	20	100	40	100

يبين هذا الجدول إجابة المبحوثين حول حرص عائلاتهم على إبقاء الثروة داخل العائلة عن طريق زواج الأقارب، إذا تقدر نسبة الزوجات اللاتي يرين أن عائلاتهم تحرص على ذلك بنسبة 55% وعند الأزواج قدرت هذه النسبة بـ 65%. هذا مؤشر على أن العائلات الحضرية ما تزال تشهد حضور مثل هذه الذهنيات الخاصة بالرغبة بعدم بعثت الثروة خارج العائلة، وخاصة عند العائلات الميسورة والتي تتمتع بمكانة اجتماعية مرموقة في الوسط الحضري، فمن خل الدراسة الميدانية أدلى بعض المبحوثين بهذا المثل القائل: "السماء لربي والأرض لبن عبدي". وبرجوع الطالبة إلى مؤلف **عبد الحميد زردوم**^[1] وجدت أن هذه العائلة وغيرها من العائلات كانت في العهد التركي من النخبة المحلية للمجتمع البسكري. وفي رأي المبحوثين يمثل هذا أيضا المحافظة على المستوى (المادي الاجتماعي) لمثل هذه العائلات خاصة عند الدخول في علاقات المصاهرة، إذن من خلال هذا يتبين لنا أن الزواج الداخلي يعتبر فعلا أحد ميكانيزمات الجماعة العائلية لإعادة إنتاج إرثها المادي، والاجتماعي القيمي.

أود أن أنوه إلى أن هذا البعد من أكثر الأبعاد حساسية عند أفراد العينة، فعند ملاءمة الاستمارة مع مبحوثين من عائلة (س) أدلى لي أفرادها أن العائلة (ص) لا يزوجون بناتهم للغريب حرصا على عدم خروج الثروة. وعندما أتجه إلى ملاءمة الاستمارة مع أفراد العائلة

[1] : عبد الحميد زردوم، مرجع سابق، ص 16.

(ص) ينفون الأمر ويتهربون منه معللين ذلك التظاهر بالمكتوب، القيم الأخلاقية، سمعة العائلة، شرفها.

حتى الذين أجابوني بـ (لا) يمكن أن يكون تزويج بناتهم للقريب أحد أسباب حفظ الثروة داخل العائلة.

1.1. نتائج الفرضية الأولى:

نستخلص من بيانات البحث الميداني المتعلقة بالفرضية الأولى أنه رغم ظهور بؤادر الاستقلالية والنزعة الفردية في مقاييس الزواج في مجتمع مدينة بسكرة، إلا أن العديد من الأسر، كما اتضح من خلال الدراسة الميدانية ما زالت متمسكة بالنمط التقليدي في الزواج، الذي يقوم على القرابة نتيجة لعدة عوامل تحققنا من صحتها من خلال المؤشرات التالية:

— تفضل بعض عائلات المبحوثين نمط الزواج الداخلي حفاظا على التقاليد العائلية.

اتضح من خلال البحث الميداني، أن هناك علاقة بين التقاليد والعادات العائلية واستمرار زواج الأقارب، وربطه ببعض التقاليد كاستمرار اسم العائلة وأن القريب أفضل من الغريب والحفاظ على روابط القرى، وبلغت النسبة المئوية التي تمثل إجابة المبحوثين حول تفضيل عائلاتهم للزواج الداخلي التقليدي نسبة 61.53%، ويحتل "القريب أفضل من الغريب" أعلى نسبة 44.44%، لأنه التقليد الأكثر أهمية عند إتمام الزواج، ثم "الحفاظ على اسم العائلة" 23.33%، ثم الحفاظ على روابط القرى 15.55%.

— أما عن تدخل الأهل (الأسلوب الوالدي) في إتمام الزواج، واستمرار زواج الأقارب.

فقد تحقق عند الزوجات 33.84% من مجموع أفراد العينة أجابوا، بأن الزواج قد تم بتدخل الأهل والإشراف على إتمامه بالطريقة التي ترضيهم، أما عند الأزواج فلم يتحقق إذ نجد 52.30% من مجموع أفراد العينة كان اختيارهم للزواج شخصي.

ولكن على العموم نلاحظ أن 43.07% قد تم الزواج برغبة من أهلهم، في حين نجد 56.92% كان الزواج باختيارهم الشخصي، وبالرجوع أيضا إلى معطيات الجدول رقم (6) نجد أنه من بين الأسباب التي تدعوا عائلات المبحوثين إلى العزوف عن توجيه أبنائهم إلى الزواج الداخلي " الإدراك أن الزواج قناعة شخصية" بنسبة 30%، وهذا يدل على عدم تحقق هذا المؤشر. مما يدل على تراجع الأسلوب الأسري في عملية الاختيار الزواجي.

— يساعد التفاوض أو الاقتصاد في المهر وتكاليف الزواج على استمرار زواج الأقارب:

لم يتحقق هذا المؤشر، فبالرجوع إلى نتائج الجدول رقم (11) والذي يوضح التسهيلات التي تقدمها عائلة الزوجة للزوج، يتبين أن 57.69% من مجموع أفراد العينة أجابوا على عدم تلقيهم مساعدات من طرف عائلة الزوجة، وهذا يدل على أن هذا العامل ليس مسؤولاً عن استمرار زواج الأقارب، كما نجد في الجدول رقم (12) والذي يوضح نوع التسهيلات التي تقدمها عائلة الزوجة للزوج أن 10.90% أجابوا على أن التسهيلات التي قدمتها عائلة الزوجة وتلقاها الزوج هي تخفيض في قيمة المهر.

وكذلك بالعودة إلى الجدول رقم (14) نجد أن 44.61% من مجموع أفراد العينة يجمعون أن المهر كان مرتفعاً في الزواج الداخلي، وهذا يعود إلى مكانة هذه العائلات المرموقة في المجتمع الحضري البسكري والتي تولي اهتماماً كبيراً لمثل هذه المظاهر.

— يعمل حرص بعض العائلات على الحفاظ على الثروة داخل العائلة على استمرار زواج الأقارب:

لقد تحقق هذا المؤشر، إذ بالرجوع إلى الجدول رقم (17) يتضح أن 60% من مجموع أفراد العينة، أجابوا بأن عائلاتهم تحرص كثيراً على إتمام الزواج الداخلي من أجل الحفاظ على الممتلكات والثروة داخل العائلة.

2. عرض وتحليل نتائج الفرضية الثانية

جدول رقم: 18 يبين إقامة المبحوثين مع الأهل

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	60	46.15
لا	70	53.84
المجموع	130	99.99

توضح نتائج الجدول أن نسبة الأزواج الذين لا يقيمون مع أهلهم تقدر بـ 53.84% وهي تفوق نسبة الأزواج الذين يقيمون مع الأهل، إذ بلغت 46.15%.

فكما هو معروف أن أهم ما أوجده هذا العصر وما فرضه الواقع الجديد، هو التفضيل المتزايد لدى الأزواج لتأسيس بيت مستقل عن البيت الكبير، فهناك طموح ورغبة في تأسيس بيت مبني على ألفة أكبر ومصرح به في نفس الوقت، وفي هذا المجال ظهرت نتائج لدراسات جزائرية، حيث وجد محمد المختار بوراكي أن نظام الإقامة ذو الطابع العصري بدأ ينتشر بكثرة في الوسط الحضري، ويشغل المكانة الأولى من حيث النسبة العددية، أما نظام الإقامة التقليدي الذي بدأ يختفي^[1].

كما أن الدكتور بوتفنوشت وجد في دراسته حول العائلة الجزائرية أن هناك "ميل لدى الأزواج الجدد و تفضيل متزايدا لإنشاء بيتا مستقلا جغرافيا عن الدار الكبيرة التي تأوي العائلة التقليدية المتسعة"^[2]. إذا أن العائلة في المجتمع الحضري تتحول بنائيا إلى أسرة نواة.

[1] : محمد المختار، مرجع سابق، ص 221.

[2] : مصطفى بوتفنوشت، مرجع سابق، ص 238.

جدول رقم: 19 يبين الأشخاص الذين يقيمون مع المبحوثين

الأشخاص المقيمين مع الزوجين	التكرار	النسبة المئوية
والد الزوج	2	3.33
والدة الزوج	4	6.66
كليهما	9	15
إخوة الزوج	7	11.66
والد الزوج ووالدة الزوج وإخوة الزوج	23	38.33
والد الزوج وإخوة الزوج	4	6.66
والدة الزوج وإخوة الزوج	1	1.66
والدة الزوج ووالدة الزوجة وإخوة الزوج	2	3.33
والد الزوج ووالدة الزوجة ووالدة الزوج وإخوة الزوج	1	1.66
والد الزوجة	—	—
والدة الزوجة	2	3.33
إخوة الزوج	—	—
والد الزوجة ووالدة الزوجة وإخوة الزوجة	5	8.33
المجموع	60	99.95

نلاحظ أن أعلى نسبة تمثل إقامة الزوجين مع والد الزوج ووالدة الزوج وإخوة وأخوات الزوج بنسبة 38.33%، هذا أمر طبيعي لأن هؤلاء الأشخاص هم العناصر الأساسية في بناء الأسرة (عائلة الزوج)، فكما نعلم أن الثنائي الزوجي عندما يقيم مع الأهل فإنه يستقر في بيت الزوج الأصلي وهذه قاعدة معروفة عند الأسرة العربية عامة والجزائرية أيضا (السكن يعتمد على النظام الأبوي للسكن patrilocal residence)، وهذا يعكس أحد عوامل القرابة في المجتمعات العربية، والتي تقوم على مبدأ الانحدار الأبوي (patrilineal descent) ثم الإقامة مع إخوة الزوج 11.66 % ثم السكن مع الأب والأم فقط 15%، ثم مع والد الزوجة ووالدة الزوجة وإخوة الزوجة (أي أن يقيم الثنائي الزوجي مع أهل الزوجة) 8.33%، وهذا أمر غير مستبعد بحكم عامل القرابة ولكنه يبقى غير محبذا

اجتماعيا وعرفيا، لأن مثل هذه الممارسات تنقص من أهمية الزوج أو نظرة أهل الزوج إلى ابنهم، ووجدنا أثناء الدراسة الميدانية من صرح وأيد هذا القول "أداتو عليهم"، ثم مع والد الزوج 6.66%، ومع والد الزوج وإخوة الزوج 6.66% ثم والد الزوج وإخوة الزوج 1.66%، و(والد الزوج ووالدة الزوجة ووالدة الزوج وإخوة الزوج) 1.66%. ثم والد الزوجة بنسبة 3.33%.

**جدول رقم: 20 يبين تدخل الأهل في الحياة الأسرية للزوجين
(في حالة الإقامة مع الأهل، وعدم الإقامة)**

النسبة المئوية	التكرار	الإجابة
49.23	64	نعم
50.76	66	لا
99.99	130	المجموع

تكشف المعطيات الرقمية لهذا الجدول أن نسبة الأزواج الذين يشهدون تدخلا للأهل في حياتهم الأسرية تمثل 46.23 % ، بينما بلغت نسبة أولئك الذين لا يشهدون تدخلا للأهل في حياتهم الأسرية نسبة 50.76%.

جدول رقم: 21 يوضح الإقامة وتدخل الأهل

المجموع	تدخل الأهل (لا)		تدخل الأهل (نعم)		الإقامة وتدخل الأهل
	ن %	ت	ن %	ت	
60	30.30	20	62.50	40	في حالة الإقامة مع الأهل
70	69.69	46	37.50	24	في حالة عدم الإقامة مع الأهل
	99.99	66	100	64	المجموع

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة الأزواج الذين يشهدون تدخلا من قبل الأهل في حياتهم الأسرية في حالة الإقامة مع الأهل تمثل 62.50% بينما أجاب أولئك الذين لا يشهدون تدخلا في حالة الإقامة مع الأهل بنسبة 30.30%، بينما أجاب المبحوثين الذين لا يقيمون مع الأهل ويشهدون تدخلا في حياتهم الأسرية بنسبة 37.50% وقدرت نسبة الذين لا يشهدون تدخلا من طرف الأهل في حالة الانفصال السكني بنسبة 69.69%.

يبين هذا الجدول بعض الحقائق المرتبطة بالعلاقات القرابية في العائلة الحضرية، وهي أن الإقامة ليست شرطا يحول دون تدخل الأهل، فمن خلال الدراسة الميدانية وأثناء تطبيق الاستمارة أكد المبحوثين إلى إمكانية تدخل الأهل من خلال الزيارات (خاصية التجاور السكني لهذه الأسر) في أحياء بعينها، ويعرف الأستاذ الفرنسي "ريمون لدريت Raymond Ledurt". "التجاور السكني بأنه" إقامة السكان بعضهم قرب بعض، وهؤلاء السكان غالبا ما يتعاشرون، ويتزاورون ويتعاونون فيما بينهم"^[1]

وفي المجتمعات العربية غالبا ما يكون هؤلاء السكان أقاربا وينحدرون من نفس الأصل (نسب مشترك)، وتشهد المدن العربية استمرارا لبعض البنى الاجتماعية التقليدية معبرة عن التكيف في بنائها مع الحياة الحضرية.

[1] عبد القادر القصير ، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، مرجع سابق، ص 80.

يقول "مجد الدين عمر خيرى": "إن مدنا كعمان وبيروت تشهد العديد من تشكيل ما يسمى بروابط العائلات، حيث تقوم مجموعة من الأسر من سلف واحد بتأسيس رابطة باسم العائلة، وهذه الرابطة نفسها تعمل على المحافظة على رابطة القرابة، رغم التغير في مضمونها وعمقها"^[1].

جدول رقم: 22 يبين القرارات التي يتدخل فيها الأهل

القرارات التي يتدخل فيها الأهل	التكرار	النسبة المئوية
الإنجاب	12	18.75
معاملة الأبناء	15	23.43
عمل الزوجة خارج المنزل	5	7.81
عمل الزوجة في المنزل	14	21.87
لهذه الأسباب كلها	10	15.62
أخرى تذكر	8	12.5
المجموع	64	100

تكشف المعطيات الرقمية الواردة في الجدول أعلاه والخاصة بالأمور التي يتدخل فيها الأهل، وهي مرتبة حسب الجدول كما يلي فنجد أدنى نسبة خاصة بعمل الزوجة خارج المنزل بنسبة 7.81% ثم أخرى تذكر بنسبة 12.5% ثم لهذه الأسباب بنسبة 15.62% ثم الإنجاب 18.75% وعمل الزوجة داخل المنزل 21.87% ثم معاملة الأبناء 23.43%.

[1] : مجد الدين عمر خيرى، "العائلة والقرابة في المجتمع العربي" في كتاب: دراسات في المجتمع العربي، مرجع سابق، ص 185.

جدول رقم: 23 يبين الأمور التي يتدخل فيها الأهل فيما يخص مشكلة الإنجاب

الأمور التي يتدخل فيها الأهل في حالة الإنجاب		الجنس		الأزواج		الزوجات		المجموع	
				ت	ن %	ت	ن %	ت	ن %
الإلحاح على إنجاب عدد كبير من الأولاد		1	16.66	1	16.66	2	16.66	2	16.66
الإلحاح على إنجاب الذكور		2	33.33	3	50	5	41.66	5	41.66
التدخل في حالة عدم الإنجاب الزواج مرة ثانية		3	50	2	33.33	5	41.66	6	99.99
المجموع		6	99.99	6	99.99	12	99.99	12	99.99

يميل الإنسان العربي إلى تفضيل الإنجاب فهو الهدف الأسمى من رابطة الزواج والذي يحافظ على استمرارها ودوامها، وهذه الأفكار نجدها حاضرة بقوة عند الزوجات، "قولاة الأطفال في العائلات الجزائرية، وحتى العائلات الأكثر ابتعادا عن البنية التقليدية لا زالت مصحوبة بأمل إنجاب طفل ذكر، على الرغم من أن الجنس الآخر أصبح مقبولا أكثر فأكثر"^[1]. وهذا ما تترجمه نتائج الجدول أعلاه حيث تتربع إجابة "الإلحاح على إنجاب الذكور" على أعلى نسبة 41.66% وفي رأيي يعود هذا إلى بعض الرواسب المتعلقة بالنظام العائلي مثل تفضيل الذكور على الإناث نتيجة لتقل النظام الأبوي والانتساب في خط الذكور، الذي يعتبر أهم ما يميز النظام العائلي الجزائري، فقد صنفت العائلة الجزائرية من طرف "ديكلواترودبزي" تحت إشراف المركز الوطني للبحث العلمي بباريس CNRS إذ قامت بتصنيف العائلة الجزائرية بين نماذج ثلاث من النماذج العائلات: العائلة الكبيرة الشيوعية والعائلة الأبوية والأسرة الزوجية إذا اعتبرتها عائلة ذات نسب أبوي مميز.

كما أن المجتمع الجزائري من الناحية الاجتماعية مجتمع ذكوري فيقول بوتفنوشت أن "المجتمع الجزائري قبل كل شيء مجتمع ذكوري وهذا يعود لسبب أن القواعد السلوكية للجزائر التقليدية تجعل المرأة في مرتبة غير بارزة"^[2]، ثم يواصل ليقول "أن عالم الرجال يشغل الوجه البارز من الميدان الاجتماعي"^[3].

[1] : مصطفى بو تفنوشت، مرجع سابق ص 324.

[2] :المرجع نفسه، ص 76.

[3] :المرجع نفسه، صفحة نفسها.

كما يقول أيضا عن العائلة التي لم تنجب ولدا ذكرا على أنها "ناقصة، وإذا كان عدد البنات جد مرتفعا فتعتبر العائلة ضعيفة، إذا اعتبرنا أن الفتاة قد تكون مجلبا لمشاكل فيما يتعلق بكمالها الجسدي والخوف من عدم تزوجها أو تزويجها والإقامة في مكان بعيد أو في عائلة لها قيم اجتماعية مختلفة"^[1].

وفي نفس الترتيب نجد النسبة المئوية التي تمثل إجابة المبحوثين "التدخل في عدم الإنجاب والإلحاح على الزوج بإعادة الزواج مرة ثانية وإقناع الزوجة بذلك" وبلغت 41.66% وهذا له دلالة اجتماعية ومؤشر آخر على أهمية الإنجاب في العائلة الجزائرية. تأتي نسبة المجيبين على الإلحاح على إنجاب عدد من الأولاد كآخر نسبة، إذ تقدر بـ 16.66%، فقد كانت الأسرة قديما تميل إلى إكثار نسلها، وتهتم بإنجاب عدد كبير من الأولاد وخاصة الذكور منهم، وذلك لاعتبارات دينية واجتماعية واقتصادية، باعتبار أن الأطفال مصدر من مصادر الرزق، وسند للأهل في الشيخوخة ومصدر للفخر والاعتزاز ووسيلة للسيطرة والقوة. أما في الوقت الحاضر ونتيجة لانتشار الأفكار المتعلقة بتحرر المرأة وبدأت هذه القيم تتراجع لتتماشى الأفكار الجديدة مع التعاليم الطبية والاقتصادية مما جعل الأسر تفكر بجدية في عملية تنظيم النسل، ويرجع ذلك أيضا إلى وعي العائلات بمسؤولية الأطفال ومدى ضخامتها مراعاة مع التغير الحاصل في مفهوم الطفل من الطفل المساعد لأبيه على أشغال المنزل في الفلاحة أو التجارة إلى طفل الروضة ثم المدرسة إلى غاية إيجاد منصبه في إحدى المؤسسات الصناعية أو الاقتصادية أو التعليمية أو الخدماتية، وهذا دليل على وعي العائلات بضرورة تقليص عدد الأولاد. "فالأسرة العربية المعاصرة بدأت تحس بمسؤوليتها المباشرة عن تعليم أطفالها ورعايتهم الصحية وتهيئة أفضل الظروف ليستطيعوا الاشتراك في العمل الاقتصادي"^[2].

[1] : المرجع نفسه، ص 324.

[2] : محمد أحمد بيومي ، عفاف عبد العليم ناصر، علم الاجتماع العائلي دراسة التغيرات في الأسرة العربية، الازارطة: دار المعرفة الجامعية، 2003، ص 32.

جدول رقم: 24 يبين أساليب تدخل الأهل في معاملة الأبناء

النسبة المئوية	التكرارات	أسلوب التدخل
18.18	4	تفضيل أحد الجنسين على الآخر
36.36	8	تفضيل أحد الأبناء على بقية إخوته
45.45	10	التساهل والتدليل المفرط في معاملة مع الأبناء عكس الآباء
99.99	*22	المجموع

توضح معطيات الجدول المدون أعلاه شكل التدخل (الأهل في معاملة الأبناء)، نلاحظ أن نسبة "تفضيل أحد الجنسين على الآخر هي أدنى نسبة 18.18% ثم تفضيل أحد الأبناء على بقية إخوته 36.36% ثم التساهل في معاملة الأبناء 45.45%.

إن الأسلوب الأكثر استعمالاً هو أسلوب التساهل ثم أسلوب المفاضلة بين الأبناء وغالباً ما يكون الابن الأكبر فكما هو معروف أن المجتمع العربي يعرف عادة تفضيل الأهل للابن الأكبر ومنحه حقوقاً وامتيازات لا تمنح لغيره وهذا يعود إلى الخصائص البنيوية للعائلة العربية وخاصة خاصية التنظيم الهرمي أو السلمية، وتأتي – تفضيل أحد الجنسين على الآخر – وهذا يعود إلى نقص حدة التفريق بين الجنسين.

* ظهرت نتائج الجدول أكبر من المجموع الكلي (15) لأن المبحوثين أجابوا على أكثر من بديل من البدائل المطروحة أمامهم.

جدول رقم: 25 يبين تدخل الأهل في عمل الزوجة داخل المنزل
(الشؤون المنزلية)

النسبة المئوية	التكرار	الإجابة
35.71	5	توزيع الأعمال المنزلية (طبخ، غسيل، تنظيف)
21.42	3	التدخل في كيفية أداء هذه المهام
42.85	6	كليهما
99.98	14	المجموع

تبين معطيات الجدول أن التدخل في عمل المرأة داخل المنزل أي توزيع الأعمال المنزلية كالطبخ والغسيل وأمور التنظيف وترتيب المنزل والتدخل في كيفية أداء هذه المهام تشكل النسبة المرتفعة من بين النسب الأخرى 42.85%، ثم تليها حسب الترتيب التدخل في توزيع الأعمال المنزلية 35.71%، ثم التدخل في طريقة أو كيفية أداء هذه الأعمال بنسبة 21.42%، ويرجع انخفاض التدخل في كيفية أداء هذه الأعمال إلى التشابه في الخلفية الاجتماعية لعائلة الزوج والزوجة بما في ذلك الأمور المتعلقة بالشؤون المنزلية.

جدول رقم: 26 يوضح أساليب تدخل الأهل في الحياة الأسرية للمبحوثين
حسب الجنس

الجنس الأسلوب الذي يتدخل به الأهل		الأزواج		الزوجات		المجموع	
		ت	ن %	ت	ن %	ت	ن %
أسلوب الشدة والتهديد		2	6.25	4	12.50	6	9.37
أسلوب النصيحة		16	50	10	31.25	26	40.62
كليهما		6	18.75	8	25	14	21.87
التلميح		8	25	10	31.25	18	28.12
المجموع		32	100	32	100	64	99.98

إن اختلاف إجابة المبحوثين حول أسلوب تدخل الأهل يعود إلى دور وطبيعة كل منهما، فالزوجة بحكم مكوثها في البيت واحتكاكها الدائم مع أهل الزوج تكون أقرب إليهم وخاصة من (أم الزوج وأخوات الزوج)، على عكس الزوج الذي يقضي معظم وقته خارج المنزل.

نلاحظ من بيانات الجدول أن أعلى نسبة خاصة "بأسلوب النصيحة" وبلغت 40.62% وقدرت هذه النسبة عند الأزواج بـ 50% وعند الزوجات قدرت بـ 31.25%. وهذا يمكن تفسيره بتقلص السلطة العائلية سواء تعلق الأمر بسلطة الأب أو بسلطة الأم.

ثم النسبة المئوية تمثل فئة المبحوثين الذين أجابوا "بأسلوب التلميح" وبلغت 28.12% وقدرت عند الأزواج بـ 25%، وعند الزوجات بـ 31.25%، ويرجع ارتفاع هذه النسبة عند الزوجات حسب تصريحاتهن إلى أن أسلوب التلميح يستعمل كآلية لتحاكي الاصطدام أو الدخول في مناقشات حادة، خاصة إذا علمنا أن العلاقات العائلية في حالة الزواج الداخلي تكتسي طابعا خاصا (أن الزوجة تستحي من الأهل بحكم القرابة).

أما النسبة الثالثة تمثل فئة المبحوثين الذين أجابوا بكليهما "أسلوب الشدة والتهديد وأسلوب النصيحة" إذ قدرت بـ 21.87%، وبلغت عند الأزواج بـ 18.75% وعند الزوجات بلغت 25%.

ثم أسلوب الشدة والتهديد، إذ بلغت نسبته بـ 9.37% وقدرت عند الزوجات بـ 12.5% وبلغت عند الأزواج 6.25%، وهذا راجع إلى أسلوب تدخل الأهل الذي يعامل به الزوجين، فيستعمل هذا الأسلوب أكثر مع الزوجات منه للأزواج ويعود هذا أيضا لطبيعة كلا الجنسين.

جدول رقم: 27 يبين رأي المبحوثين في تدخل الأهل في الحياة الأسرية حسب الجنس

الجنس		الأزواج		الزوجات		المجموع	
		ت	ن %	ت	ن %	ت	ن %
رأي الزوجين		12	37.5	8	25	20	31.25
حقاً للأهل عليك		11	34.37	15	46.87	26	40.62
تتزعج لأنه يقلل من استقلاليتك		9	28.12	9	28.12	18	28.12
تستسلم بدون مناقشة		32	99.99	32	99.99	64	99.99
المجموع							

تبين الشواهد الإحصائية المبينة في الجدول أعلاه بشكل بارز أن هناك اختلاف لرأي الزوج والزوجة فيما يخص تدخل الأهل في القرارات الأسرية.

إذ نجد نسبة الفئة التي تمثل إجابة المبحوثين على "تستسلم بدون مناقشة" أدنى نسبة عند الجنسين، فهي تمثل عند الأزواج 28.12% وعند الزوجات 28.12% وهذا راجع إلى نمط الزواج الداخلي وإلى نمط التنشئة الاجتماعية التقليدية، فعامل القرابة يولد نوع من طبيعة العلاقة الاجتماعية بين أفراد العائلة الذي يفرض أن تبقى هذه العلاقات في إطار التحفظ والاحتشام.

فبالنسبة للأزواج الذين يرون أن تدخل الأهل هو حق للأهل عليهم تمثل أعلى نسبة 37.5%، وهذا مرده بالدرجة الأولى إلى قيم الخضوع التي تتجلى عند الأزواج نتيجة لتكريس التنشئة الاجتماعية التقليدية كقيم طاعة الكبار وطاعة الوالدين، واستسلام دون اللجوء إلى أسلوب المناقشة والحوار وتبادل وجهات النظر والإقناع، ومثل هذه القيم تفقد الإنسان عندما يكبر معالجة المشاكل بشكل صحيح وفردى دون الرجوع إلى الأهل، وهذا دليل على تواصل لنماذج الشخصية التقليدية، ويرى مجموعة من علماء الاجتماع العرب "هشام شرابي" و"مصطفى حجازي" و"سعيد إسماعيل" أن التعليم واللغة الكلاسيكية والأم

في الأسر العربية هي العوامل الأساسية في اكتساب الإنسان العربي للشخصية التقليدية التي يتميز بها^[1]، إذ يمكن لنمط الزواج الداخلي أن يعيد إنتاج العلاقات العائلية التقليدية. أما الزوجات اللواتي يعتبرن أن تدخل الأهل حقا لهم أقل من نسبة الأزواج 25% وهذا راجع إلى رفض المرأة إلى التدخل في قراراتها الأسرية. وتحمل الفئة المجيبة عن "تزعج لأنه يقلل من استقلاليتك" أعلى نسبة إذ تقدر بـ 40.62% حيث بلغت عند الزوجات 46.87% وعند الأزواج بلغت 34.37% وهذا يدل على أن المرأة هي أكثر تأثرا بتدخل الأهل، والأكثر ميلا إلى الاستقرار في منزل مستقل عن المنزل العائلي وذلك من أجل الإبقاء على حدود معينة في العلاقات الأسرية بين أهل "الزوج والزوجة".

[1]: مجد الدين عمر خيرى خمش، علم الاجتماع الموضوع و المنهج مع تركيز على المجتمع العربي، عمان: دار مجدلاوي للنشر، 1999، ص 334 .

جدول رقم: 28 يبين استشارة المبحوثين للأهل في قراراتهم الخاصة

حسب الجنس

الجنس الإجابة	الأزواج		الزوجات		المجموع	
	ت	ن %	ت	ن %	ت	ن %
نعم	36	55.38	38	58.46	74	56.92
لا	29	44.61	27	41.53	56	43.07
المجموع	65	99.99	65	99.99	130	99.99

تبين معطيات الجدول رجوع المبحوثين إلى الأهل واستشارتهم في بعض الأمور المتعلقة بحياتهم الأسرية، ويتضح أن هناك تفاوت في الاستشارة، إذ نجدها مرتفعة عند الزوجات 58.46% ومنخفضة عند الأزواج 55.38%.

جدول رقم: 29 يبين القرارات التي تتم فيها المشاورة حسب الجنس
في حالة الإجابة بنعم

الجنس		الأزواج		الزوجات		المجموع	
الأمور التي تتم فيها المشاورة		ن	ت	ن	ت	ن	ت
تربية الأبناء الصغار والعناية بهم (العناية الأولية)		-	-	10	26.31	10	13.51
استشارة الأهل في المسائل الخاصة بالبيع والشراء في حالة الملك المشترك		13	36.11	-	-	13	17.51
التنزه - زيارة الأقارب - قضاء العطل خارج المنزل		-	-	7	18.42	7	9.45
الاستشارة في الذهاب إلى حفلات الأقارب		-	-	6	15.78	6	8.10
استشارة الأهل في طريقة معاملة الزوج		-	-	6	15.78	6	8.10
استشارة الأهل في كيفية معاملة الأبناء		10	27.77	-	-	10	8.10
استشارة الأهل أثناء تزويج الأبناء الذكور منهم والإناث		13	36.11	6	15.78	19	25.67
الاستشارة في أمور الطبخ		-	-	3	7.89	3	4.05
المجموع		36	99.99	38	99.96	74	99.99

يبين هذا الجدول أن المبحوثين يميلون إلى استشارة أهلهم في أمور مختلفة تخص حياتهم الخاصة الأسرية وتختلف هذه الأمور باختلاف الجنس فعند الزوجات تحتل النسبة الخاصة حول العناية بأمور الأولاد أعلى نسبة 26.31%، ثم الأمور "التنزه، زيارة الأقارب، قضاء العطل خارج المنزل" بنسبة 18.42% ثم الإجابة المتعلقة بالاستشارة حول "الذهاب إلى حفلات الأقارب، استشارة الأهل في معاملة الزوج، ثم الاستشارة في أمور الطبخ بنسبة 7.89%.

أما بالنسبة للأزواج فإن استشارة الأهل في المسائل الخاصة بالبيع والشراء أو التصرف في الملكية العائلية المشتركة فتحتل الصدارة بنسبة تقدر 36.11% مع النسبة التي تمثل إجابة الأزواج حول استشارة الأهل أثناء تزويج الأبناء بنسبة 36.11%. ثم استشارة الأهل في كيفية معاملة الأبناء بنسبة 27.77% .

جدول رقم: 30 يبين أهم الأسباب التي تدعوا المبحوثين لاستشارة الأهل

النسبة المئوية	التكرار	الأسباب الداعية
27.02	20	لأن نتائج القرارات مشتركة وتخص العائلة
33.78	25	اعتقاداً منك بخبرة من هم أكبر منك سناً
39.18	29	طاعة للأهل واحتراماً لهم
99.98	74	المجموع

كما أسلفت الذكر أن أمور الاستشارة لها مبرراتها، ولعل من أبرزها السلطة الأبوية التي تميز العائلة الجزائرية، فما زالت بعض العائلات تعيش على هذه الصورة القديمة حتى وهي في المدينة، فقيم احترام كبار السن والرجوع إليهم ومشاورتهم تبقى أحد المظاهر المميزة للسلطة الأبوية، بالرغم مما يفقد هذه السلطة من مركز وهيبة بعد انتشار التعليم وتغير نظام التقييم الاجتماعي في المجتمع الحضري الذي يقوم أساساً على الإنجاز وما يحتله الشخص من مكانة مهنية وتعليمية لا على أساس المكانة المنسوبة كالسن أو الجنس أو الانتماءات العائلية، وكما تعود هذه الممارسات إلى الخصائص الأساسية للأسرة الجزائرية، وهو تأثير الدين الإسلامي على السلوكات والعلاقات القروية.

توضح بيانات الجدول أن أعلى نسبة تلك الخاصة بـ: "طاعة الأهل واحترامهم" 39.18%، ثم اعتقاداً منك بخبرة من هم أكبر منك سناً بنسبة 33.78% ثم لأن نتائج القرارات مشتركة وخاصة بالعائلة بنسبة 27.02%.

وترجع ارتفاع طاعة الأهل إلى القيم المتعلقة بالسلطة الأبوية: "فالمظهر الاجتماعي للسلطة الأبوية في المجتمع الجزائري لا زال له بعض الاحترام، وهذا يعني أن عامل السن أو السلطة على أساس السن لا زالت مرعية إلى حد ما"^[1].

"فالأب في الوسط المدني لم يعد مركز القرار ولكنه في نظر أبنائه مستشاراً مسموع وأحياناً يلتصقون استشارته والأب ما زال مقدراً بعمق في العائلة الجزائرية المعاصرة"^[2].

[1] : محمد المختار بوراكي، مرجع سابق، ص 88.

[2] : بوتقنوش، مرجع سابق ص 242.

جدول رقم: 31 يبين إجابة المبحوثين عن حدوث الخلافات الزوجية

النسبة المئوية	التكرار	الإجابة
69.23	90	نعم
30.76	40	لا
99.99	130	المجموع

يتضح من الجدول أن الذين أجابوا على حدوث خلافات زوجية نسبتهم أكبر من الذين لا تحدث لديهم خلافات زوجية، فالفئة الأولى بلغت نسبتهم 69.23% والفئة الأخرى بلغت نسبتهم 30.76%.

جدول رقم: 32 يبين تدخل الأهل في حل الخلافات الزوجية

النسبة المئوية	التكرار	الإجابة
47.77	43	نعم
52.22	47	لا
99.99	90	المجموع

يتضح من الجدول أن الأهل يتدخلون في حل الخلافات الزوجية بنسبة تقدر بـ 47.77%، بينما بلغت نسبة المبحوثين الذين أجابوا بعدم تدخل الأهل في حل الخلافات الزوجية 52.22%.

ويرجع تدخل الأهل في حل الخلافات الزوجية إلى القيم العربية الإسلامية لقوله تعالى: "وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها، إن يريدوا إصلاحا يوفق الله بينهما إن الله كان عليما خبيراً"^[1].

[1]: سورة النساء الآية 35.

جدول رقم: 33 يبين الأطراف المتدخلة في حل الخلافات الزوجية

الأطراف المتدخلة في حل الخلافات الزوجية	التكرار	النسبة المئوية
أب الزوج	7	16.27
أم الزوج	11	25.58
كليهما	6	13.95
أب الزوجة	2	4.65
أم الزوجة	2	4.65
أهل الزوج (غير الأب والأم)	3	6.97
أهل الزوجة (غير الأب والأم)	—	—
أهل الزوجة والزوج معا	12	27.90
المجموع	43	99.97

توضح البيانات الإحصائية المبينة في الجدول والمتعلقة بالأطراف المتدخلة في حل الخلافات الزوجية أن الذين أجابوا بتدخل الأب في حل الخلافات الزوجية تمثل نسبتهم 16.27% ثم أم الزوج بـ 25.58% ثم (الأب والأم) 13.95% ثم أب الزوجة 4.65% وأم الزوجة 4.65% ثم أهل الزوج (غير الأب والأم) 6.97% وأهل الزوج والزوجة معا 27.90%.

إذا يتدخل الأهل في حل الخلافات الزوجية كأحد الإجراءات لتحمل تبعات الزواج والملاحظ أن أعلى نسبة تمثل تدخل أهل (الزوجة والزوج معا) وهذا راجع حسب تصريحات المبحوثين إلى أن هذا الشكل من التدخل يكون في حالة الخلافات التي تبلغ درجة كبيرة من الخطورة كفك رابطة الزواج، وحل الخلافات الزوجية يكون بالضغط من طرف أهل الزوج على (الابن) وعلى أهل الزوجة بالضغط على ابنتهم، وتظهر في هذه الحالة قيم شرف العائلة وسمعتها كمعايير بالغة الأهمية من أجل الحفاظ على رابطة الزواج من جهة وعلى العلاقات القرابية للعائلتين المتصاهرتين من جهة أخرى .

والتدخل الثاني حسب النسب يكون من طرف أم الزوج، وهذا راجع على أن الأم أكثر الأشخاص قربا من الزوجة والزوج وهي الأكثر احتكاكا بالزوجة. ثم كليهما (الأب والأم) وهذا لكون الوالدين هم أقرب الأشخاص إلى الزوجين وهم بالتالي أكثر الأشخاص مسؤولية في تحمل الخلافات الزوجية.

جدول رقم: 34 يبين رأي الزوجين في تدخل الأهل في حل الخلافات الزوجية وأثر ذلك على استقلاليتهم في حياتهم الأسرية حسب الجنس

المجموع		الزوجات		الأزواج		الجنس رأي المبحوثين
ن %	ت	ن %	ت	ن %	ت	
45.09	23	48	12	42.30	11	يساعد الزوجين على العيش بطريقة أسهل
37.25	19	36	9	38.46	10	تقليل حرية الأزواج
17.64	9	16	04	19.23	5	دعم أكبر للعلاقات العائلية بين الأسرتين المتصاهرتين
99.98	*51	100	25	99.99	26	المجموع

نلاحظ أنه ليس هناك فرق كبير حول إجابات المبحوثين حول تدخل الأهل في حل الخلافات الزوجية، فأكثر نسبة تمثل يساعد الزوجين على العيش بطريقة أسهل 45.09% ثم تقليل حرية الأزواج 37.25% ثم دعم أكبر للعلاقات الاجتماعية القرابية 17.64%.

* ظهرت نتائج الجدول أكبر من المجموع الكلي (43) لأن المبحوثين أجابوا على أكثر من بديل من البدائل المطروحة أمامهم.

جدول رقم: 35 يوضح رأي المبحوثين في زواج الأقارب وأثره في حياتهم الأسرية حسب الجنس

الجنس		الأزواج		الزوجات		المجموع	
		ت	ن %	ت	ن %	ت	ن %
راوي الأزواج		13	20	16	24.61	29	22.30
يزيد من توسيع الاستشارة بين الأزواج والأهل		18	27.69	15	23.07	33	25.38
يساعد على توطيد العلاقات العائلية		12	18.46	14	21.53	26	20
يؤدي إلى مشاكل عائلية		11	16.32	14	21.53	25	19.23
يدعم سلطة الأهل (التحكم، السيطرة)		5	7.63	2	3.07	7	5.38
يكرس الروتين في الحياة الزوجية		6	9.23	4	6.15	10	7.69
التحفظ في الإجابة		65	100	65	100	130	100
المجموع							

بين الجدول أعلاه أهم انعكاسات زواج الأقارب على الأسرة الحضرية من خلال إجابة المبحوثين. والتي جاءت متباينة حول رأيهم في زواج الأقارب و آثاره على حياتهم الأسرية، فنلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أعلى نسبة تجسدها إجابات الأزواج حول يساعد على توطيد العلاقات العائلية بنسبة 25.38% ثم يزيد من توسيع دائرة الاستشارة بنسبة 22.30% فيما يؤدي إلى المشاكل العائلية بنسبة 20% ثم يدعم سلطة الأهل بنسبة 19.23% ثم التحفظ في الإجابة 7.69% ثم يكرس الروتين ولا يضيف إلى الحياة الزوجية نظرا لكون الزوجين يعرفان بعضهما من قبل بنسبة 5.38%.

يعود ارتفاع نسبة الأزواج المجيبين بـ "توسيع دائرة الاستشارة"، إلى القيم الإسلامية وما تحمله من احترام وتقدير واستشارة للأهل خاصة إذا نشأ عليها منذ الصغر فقد صرح بعض المبحوثين إلى أهمية آراء كبار السن بحكم خبرتهم في الحياة وشؤونها. وأنهم الأقرب إلى الزوجين والأكثر إدراكا لمصالحهم، وبالتالي نصيحتهم ستكون لفائدة الأبناء مهما تقدم هؤلاء الأبناء في السن.

فالرابطة بين الزوجين والأهل (بيت العائلة الكبيرة) لا تنقطع بمجرد الزواج والسكن بعيدا عنهم، فتبقى العلاقات مستمرة عن طريق الزيارات وحتى التداخل في المصالح

المشتركة له وزنه في بلورة (السلوك الاستشاري) والحفاظ على العلاقات العائلية. كما أود أن أنوه إلى أن المبحوثين صرحوا أنهم تلقوا مساعدات من طرف العائلة الكبيرة وخاصة في بداية الحياة الزوجية، وهذا ما يجعل الاستشارة من أهم الأمور التي يضيفها زواج الأقارب.

وهناك من المبحوثين من يرى أن زواج الأقارب يساعد كثيرا على تميتين الروابط بين العائلات المتصاهرة، بالإضافة إلى عامل القرابة يؤدي الزواج الداخلي إلى تعزيز مثل هذه الروابط وخاصة في حالة نجاحه. وهناك من يرى أنه "يؤدي إلى مشاكل عائلية" وبالتالي يؤثر في نظر الأزواج والزوجات على حريتهم واستقلالهم في اتخاذ قراراتهم وشعورهم النفسي بمراقبة الأهل لهم، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الشعور المتنامي لدى الأزواج في تفضيل الاستقلال بجميع مستوياته، كما يدل على تنامي روح الفردية بعيدا عن ظل الجماعة والذي بدأ يأخذ نصيبه من سلوكيات أهل الحضر.

ومن المبحوثين أيضا من يرى في زواج الأقارب "تكريسا لسلطة الأهل"، على ضوء هذه الإجابة يتضح انعكاس آخر من انعكاسات هذا النمط، وهو إعادة إنتاج العلاقات التقليدية (الخضوع لرأي الجماعة وما تمليه من قرارات) وهذا من خلال روابط القرابة التي تربط الزوجين، والتي تؤخذ كمبرر لفرض نوع خاص من العلاقات السلطوية (من طرف أهل الزوج بالنسبة للزوجة أو أهل الزوجة بالنسبة للزوج) ومثل هذه المظاهر عرفت طريقها إلى النظام الأسري من خلال نظام السلطة الأبوية، وتداخل المصالح المشتركة بين العائلات، وتأثير الروح الجماعية في العلاقات الجماعية، ونمط التنشئة الاجتماعية.

كما أنه من المبحوثين من تطرق في إجاباتهم إلى تأثير زواج الأقارب على الزوجين في تكريس الروتين بحكم أن الزوجين كانا يعرفان بعضهما من قبل. وإن الحياة الزوجية لهؤلاء المبحوثين حسب تصريحاتهم لا تختلف كثيرا عن الحياة التي كانوا يعيشونها في كنف العائلة.

1.2. نتائج الفرضية الثانية

نستخلص من البيانات المتعلقة بالفرضية الثانية عدم تحقق هذه الفرضية، فزواج الأقارب لم ينعكس على تقليص استقلالية الزوجين، وذلك لانتشار البنية العصرية، أي الإقامة بعيدا عن الأهل، وهذا العامل يوفر نوعا ما جوا من الاستقلالية في الحياة الأسرية للزوجين.

— يتدخل الأهل في اتخاذ القرارات الأسرية الخاصة بالزوجين

لم يتحقق هذه المؤشر، فبالرجوع إلى الجدول رقم (18) يتضح أن 53.84% من أفراد العينة أجابوا انهم يقيمون بعيدا عن أهلهم (الاستقلال السكني)، وبالعودة إلى الجدول رقم (20) يتبين أن 50.76% لا يشهدون تدخلا من طرف الأهل في اتخاذ القرارات الخاصة بالزوجين.

— يتدخل الأهل في حل الخلافات الزوجية بين الزوجين

لم يتحقق هذا المؤشر من خلال الدراسة الميدانية، إذ تكشف بيانات الجدول رقم (32) على أن 47.77% من مجموع أفراد العينة، يشهدون تدخلا للأهل في حل الخلافات الزوجية، بينما بلغت نسبة الأزواج الذين لا يشهدون تدخلا من قبل الأهل في حل الخلافات الزوجية نسبة 52.22%.

3. النتائج العامة للدراسة

من خلال الدراسة النظرية والميدانية توصلنا إلى:

— أن نظام الزواج في مجتمع مدينة بسكرة، كما اتضح من عينة الدراسة ما يزال يحتفظ بالبنية التقليدية، ويخضع لتأثير العادات والتقاليد، ويتم في إطار داخلي في حدود دائرة الأقارب، وأن التغير لا يزال نسبي في الزواج، أي أنه لا يزال يتأرجح بين ثنائية التقليد العصري أي بين البنى التقليدية الآخذة في التفكك والتحول والبنى العصرية الآخذة في التشكل، كما أن هناك عوامل تتضافر لإعادة إنتاج هذا النمط التقليدي من الزواج.

وكإجابة للتساؤل العام الذي طرحناه في الإشكالية عن عوامل استمرار الزواج الداخلي (الأقارب) في مجتمع المدينة، وانعكاسه على استقلالية الزوجين، فقد توصلنا إلى أن هذه الظاهرة مرتبطة بالعديد من العوامل التي ساعدت على استمرارها ومن جملة هذه العوامل:

— التمسك بالعادات والتقاليد كعامل ساهم وكرس الزواج التقليدي، حيث أن هذا الزواج يتم في إطار خاص به، وتصونه التقاليد من خلال عملية التعزيز عن طريق بعض المبررات بدعوة أنه يحافظ على اسم العائلة، النسب ويقلل حالات الطلاق (أي وفاء العائلات لمنظومة القيم الموروثة).

— أما على المستوى المادي يشكل عامل حصر الثروة داخل العائلة عاملا مهما في استمرار نمط الزواج الداخلي، وهذا يدل على أهمية الجانب الاقتصادي في نظام الزواج، وخاصة التقليدي منه، كما يدل على التحول الحاصل في القيم الروحية وانحصارها على القيم المادية وبالتالي حرص الأفراد على القيم المادية أيضا في المجتمع الحضري.

— كما أن الزواج الداخلي لم ينعكس على الأسرة من حيث نمط إقامتها، فقد تبين من خلال الدراسة الميدانية أن الأسرة تشهد النمط العصري في الإقامة، وهذا تماشيا مع متطلبات الحياة الحضرية. مما أدى إلى منح حرية واستقلالية الزوجين في حياتهم الأسرية واتخاذ قراراتهم الأسرية.

خاتمة

بالرغم مما يقال على انحسار ظاهرة زواج الأقارب وتراجعها في المجتمع الحضري، إلا أن هذا يحتاج إلى اختبار على أرض الواقع الاجتماعي ودراسات مكثفة بخصوص استمرار هذه الظاهرة، فإذا كانت هذه الأخيرة تعرف اندثارا وزوالا في المجتمعات الغربية المتقدمة، إلا أن هذا لا ينطبق بالضرورة على واقع المجتمعات الحضرية للدول العربية، والتي لها خصوصيات ساهمت عدة ظروف في بلورتها كالتطور التاريخي لهذه المدن والتطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

فما تزال المدن العربية على العموم والجزائرية على وجه الخصوص تعرف ظواهر مختلفة ويمكن ملاحظتها في الواقع المعاش، مثل استمرار بعض الرواسب الثقافية والتي تعتبر من أهم الجوانب المحيرة والمثيرة للدراسة في آن واحد، لأنها تدخل ضمن مجال الثبات والتغير وتندرج ضمن إشكالية الصراع الجدلي بين القديم والجديد، بين التقليد والحديث في بيئة المدينة، وهذه تعد خاصية من خصائص الحضرية والتي تؤدي إلى صراع وتناقض بين الثقافة التقليدية والثقافة الحديثة الحضرية.

وهذا ما يقال على نمط زواج الأقارب فهو لا يقتصر فقط على العائلات المهاجرة إلى المدينة بل نجد هذه الظاهرة مستمرة أيضا عند العائلات الحضرية والمعروفة بتقاليدها الحضرية العريقة، فهذا النمط من الزواج ما هو إلا نوع من الأعراف التي تحاول بعض المجموعات العائلية تبنيها للحفاظ على بعض خصائصها (الاجتماعية، المادية، القيمة، الثقافية) في ظل الحياة الحضرية التي تتسم بالتغير والتحول الدائمين. وأقول في الأخير أن الدراسة تثير آفاقا واسعة للبحث الميداني مثل:

- إجراء دراسة تتناول بالمقارنة نمطي الزواج الداخلي والخارجي في مجتمع المدينة.
- كما يمكن إلقاء الضوء على ظاهرة العائلات المهاجرة من الريف إلى المدينة، ودراسة مدى تمسكها بالزواج الداخلي في مجتمع المدينة.
- ويمكن التطرق أيضا إلى دراسة تتناول الخلفية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للعائلات التي تمارس زواج الأقارب.
- كما يمكن التطرق بالدراسة إلى بعض انعكاسات زواج الأقارب وخاصة تأثيره في تكريس الرواسب الريفية.

قائمة المراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب باللغة العربية :

- 01 أحمد، غريب سيد وآخرون، علم اجتماع الأسرة، الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية، 2001.
- 02 أحمد، غريب سيد، الإحصاء والقياس في البحث الاجتماعي - الإحصاء الاجتماعي -، الإسكندرية: المكتب العلمي للنشر والتوزيع، 2002، ج2.
- 03 إعداد نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين، معجم العلوم الاجتماعية، مصر: الهيئة العامة للكتاب، 1975.
- 04 الأخرس، صفوح، تركيب العائلة العربية ووظائفها - دراسة ميدانية لواقع العائلة في سوريا -، دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1976.
- 05 الأسود، حافظ السيد، الانثروبولوجيا الرمزية، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2002.
- 06 بركات، حليم، المجتمع العربي المعاصر - بحث استطلاعي اجتماعي -، مركز بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984.
- 07 البليش، بلحسن وبن هادية، علي ويحي، الجيلاني، القاموس الجديد للطلاب، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ط7، 1991.
- 08 بوتفوشة، مصطفى، العائلة الجزائرية - التطور والخصائص الحديثة - الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984.
- 09 بومخلوف، محمد، التوطين الصناعي وقضايا المعاصرة الفكرية والتنظيمية والعمرانية والتنمية - التحضر - الجزائر: دار الأمة، 2001.
- 10 بيري، الوحيشي أحمد، الأسرة والزواج، ليبيا: منشورات الجامعة المفتوحة، 1997.
- 11 بن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت: دار صادر، 1994 ج10، مجلد 1.
- 12 تأليف نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، بدون تاريخ النشر.
- 13 تركي، رابح، المعوقون في الجزائر وواجب المجتمع والدولة نحوهم، الجزائر: المؤسسة الوطنية للتوزيع، 1982.
- 14 الجوهري، محمد، دراسات في علم الاجتماع الريفي الحضري، الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية.
- 15 الجوهري، محمد، دراسات أنثروبولوجية معاصرة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1993.
- 16 الجوهري، عبد الهادي، معجم علم الاجتماع، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1998 - 1999.
- 17 الجوهري محمد، شكري علياء، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري، الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية، بدون تاريخ نشر.
- 18 الحسن، إحسان محمد ، موسوعة علم الاجتماع، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999.
- 19 الحسن، إحسان محمد، العائلة والقرابة والزواج - دراسة تحليلية في تغير نظم العائلة والقرابة والزواج في المجتمع العربي - ، بيروت: دار الطليعة، 1981.
- 20 الحسن إحسان محمد، الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي والاجتماعي، بيروت: دار الطليعة، ط2 1986.

- 21 حمودة، محمد بايع، أمراض الدم، دمشق: المطبعة التعاونية، ط2، 1977.
- 22 خروف، عبد الحميد وبلقاسم، سلاطينة وقيرة، اسماعيل، الإشكاليات النظرية والواقع - مجتمع المدينة نموذجاً - سلسلة علم الاجتماع، قسنطينة: منشورات جامعة منتوري، 1999.
- 23 خمش، مجد الدين عمر، علم الاجتماع الموضوع والمنهج - مع تركيز على المجتمع العربي -، عمان: دار مجدلاوي، 1999.
- 24 الخشاب، مصطفى، دراسات في علم الاجتماع العائلي، بيروت: دار النهضة العربية، 1985.
- 25 الخطيب، محمد، الاثنولوجيا - دراسة عن المجتمعات البدائية -، دمشق: منشورات علاء الدين، 2000.
- 26 دكلة، محمد عبد الهادي، المجتمع الريفي، العراق: جامعة بغداد، 1979.
- 27 دياب، فوزية، القيم والعادات الاجتماعية، بيروت: دار النهضة العربية، 1980.
- 28 رشوان، حسين عبد الحميد أحمد، الانثروبولوجيا في المجال التطبيقي، الإسكندرية: المكتب الجامعي، 1989.
- 29 رشوان، حسين عبد الحميد أحمد، الانثروبولوجيا في المجالين النظري والتطبيقي، الازارطة: المكتب الجامعي الحديث، 2003.
- 30 زايد، أحمد وآخرين، الأسرة والطفولة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، بدون تاريخ نشر.
- 31 زردوم، عبد الحميد، تاريخ بسكرة في عهد الأتراك (1660-1844)، ترجمة أمال هدار، بسكرة، مطبعة المنار، 2003.
- 32 السيد، السيد عبد العاطي، علم الاجتماع الحضري، الازارطة: دار المعرفة الجامعية، 2001، ج1.
- 33 السيد، سميرة أحمد، مصطلحات علم الاجتماع، السعودية: مكتبة الشقري، 1997.
- 34 الساعاتي، سامية حسن، الاختيار الزواجي والتغير الاجتماعي، بيروت: دار النهضة العربية، ط2، 1981.
- 35 السخاوي، مصطفى، النظم القرابية في المجتمع المحلي، الازارطة: دار المعرفة الجامعية، 1996.
- 36 السمالوطي، محمد نبيل، الدين والبناء العائلي، جدة: دار الشروق، 1981.
- 37 شوقي، عبد المنعم، مجتمع المدينة - علم الاجتماع الحضري - بيروت: دار النهضة العربية، ط7، 1981.
- 38 شكري، علياء، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1992.
- 39 الصالح، مصلح، النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الجريمة في البلدان النامية، عمان: مؤسسة الوراق، 2000.
- 40 طوالي، نور الدين، الدين والطقوس والتغيرات، ترجمة وجيه البعيني، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.
- 41 العربي، فوزي رضوان، "أنماط المجتمعات في الوطن العربي" في كتاب: دراسات في المجتمع العربي، اتحاد الجامعات العربية: الأمانة العامة، 1985.
- 42 عبده، محمد محجوب، طرق البحث الانثروبولوجي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، بدون تاريخ نشر.
- 43 عبده، محمد محجوب وغنيم، محمد أحمد وشريف، فاتن محمد، دراسات في المجتمع البدوي، الازارطة: دار المعرفة الجامعية، 1998.
- 44 عبيدات، محمد وآخرون، منهجية البحث العلمي - القواعد والمراحل والتطبيقات -، الأردن: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 1999.
- 45 عمر، معن خليل، علم الاجتماع الأسرة، عمان: دار الشروق، 2000.
- 46 العناني، حنان عبد الحميد، الطفل والأسرة والمجتمع، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000.
- 47 غيث، محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

- 48 غيث، محمد عاطف، علم الاجتماع الحضري -مدخل نظري-، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988.
- 49 غامري، محمد حسن، مقدمة في الانثروبولوجيا العامة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.
- 50 الفشواني، محمد نبيل، الطفل المثالي تربيته ونموه وأمراض وتشوهات الأطفال، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1987.
- 51 القصير، عبد القادر، الهجرة من الريف إلى المدن -دراسة ميدانية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب-، بيروت: دار النهضة العربية، 1992.
- 52 القصير، عبد القادر، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، بيروت: دار النهضة العربية، 1999.
- 53 كفاقي، علاء الدين، الإرشاد و العلاج النفسي الأسري، مصر: دار الفكر العربي، 1999.
- 54 الكرمي، زهير محمود ، الإنسان والعائلة، عمان: دار مجدلاوي، 2000.
- 55 كحالة، عمر رضا، سلسلة بحوث اجتماعية- الزواج-، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985.
- 56 كسال، مسعودة، الطلاق في المجتمع الجزائري، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.
- 57 مارشال، جوردن، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة أحمد زايد وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة: المشروع القومي للترجمة، 2000، مجلد 2.
- 58 محمد، محدة، الخطبة والزواج، باتنة: مطبعة شهاب، ط2، 1994، ج 1 .
- 59 محمد، علي محمد، أصول الاجتماع السياسي والمجتمع في العالم الثالث، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، بدون تاريخ النشر.
- 60 مذكور، ابراهيم، المعجم الوجيز، القاهرة: مجمع اللغة العربية، 1996.
- 61 منصور، هالة، محاضرات في موضوعات الاجتماع الحضري، الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 2001.
- 62 منصور، هالة، محاضرات في علم الإحصاء النفسي الاجتماعي، الإسكندرية: المكتبة الجامعية، الأزاريطه، 2000.
- 63 مصطفى، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط3، 1960.
- 64 ميتشل، دينكن، معجم العلوم الاجتماعية، ترجمة إحسان محمد الحسن ، بيروت: دار الطليعة، 1989.
- 65 مسلم، عدنان أحمد، محاضرات في الانثروبولوجيا -علم الإنسان-، الرياض: مكتبة العبيكان، 2001.
- 66 معنوق، فردريك، معجم العلوم الاجتماعية، لبنان: أكاديميا، 1998.
- 67 مغربي، عبد الغني، الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون، ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.
- 68 النبهان، محمد فاروق، الفكر الاجتماعي من خلال المقدمة، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1998.
- 69 وصفي، عاطف، الانثروبولوجيا الاجتماعية، بيروت: دار النهضة العربية ، بدون تاريخ النشر.

المواثيق:

- 01 وزارة العدل، قانون الأسرة، الجزائر: الديوان الوطني للأشغال التربوية، ط3، 2002.
- 02 الديوان الوطني للإحصائيات سنة 1998.

الجرائد:

- 01 عاشور، عادل، "زواج الأقارب سبب رئيسي للتخلف الفكري"، البيان، 9 أغسطس، 2001.

الرسائل الجامعية

- 01 بلخير، كمال، "عوامل وآثار تأخر زواج الجامعيين"، رسالة ماجستير، جامعة باتنة: قسم علم الاجتماع، 2000-2001.
- 02 بوراكي، محمد المختار، "السلطة الأبوية وحركة التغير الاجتماعي"، رسالة ماجستير، العراق: قسم البحوث والدراسات الاجتماعية، 1986.
- 03 براش، نموش فوزية، "الصراع النفسي للمرأة المطلقة"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: معهد علم النفس، 1989.
- 04 رتيمي، الفضيل، "القرابة و العمل في المؤسسة الصناعية الجزائرية"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: معهد علم الاجتماع، 1992-1993.
- 05 لبرش، راضية، "نظام الزواج في الريف الجزائري بين الثابت والمتغير"، رسالة ماجستير، باتنة: قسم علم الاجتماع، 2001-2002.

الإنترنت:

- 01 جاكسون، ليونارد، "البنوية في طورها الفرنسي"، ترجمة ثائر ديب، www.Aluatan.com، 2003/11/2.
- 02 شوقي، إبراهيم أحمد، "زواج الأقارب" www.islamset.com 2003/07/08.
- 03 الموسوي، إبراهيم، "المدينة الإسلامية في ضوء علم الاجتماع الحضري"، www.darislam.com، 2003/10/01.
- 04 أسامة، عبد الرحمن النور، "الانثربولوجيا في طورها التطوري"، www.arkamani.com، 2003/08/23.

المراجع باللغة الأجنبية:

الكتب:

01. Beitone Alain,; Sciences sociales ; France : campus ; dalloz ; 7 ed 2000.
02. Chaulet. C ; la terre les frères et l'argent stratégies familiales et production agricole en Algérie , depuis 1962 ; OPU; 1984 ; TOM1 .
- 03.Grawitz Modeliene ; lexique des sciences sociales ; France : Dalloz ; 7^e ; 2000.
- 04.Gresle François, Panoff Michel, Perrin Michel, Tripier Pierre ; dictionnaire des sciences humaine - anthropologie, sociologie- , France : Nathan Université ; 1997.
- 05.Kouaouci. A ; Familles Femmes et contraception ; Alger ;CENAP ; 1992.
- 06.Segalen Martin ; Sociologie de la famille; Nancy : Coll UED ; Armand colline ; 1981.
- 07.Strauss Claud. levi . ; les structures élémentaires de la parenté; Paris: PUF ; 1949
08. Toualbi Radia, les attitudes et les Représentation du mariage chez la jeune fille Algérienne; Alger ; ENAL ; 1984.

الموسوعات:

01. Encyclopédie Microsoft ; Encarta; " mariage "; France; 2000.
02. Encyclopédie Universalise; " parente" ; "la théorie de l'alliance" France , 1999.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر - باتنة

كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم علم الاجتماع

استمارة البحث الميداني حول موضوع:

زواج الأقارب في المجتمع الحضري

وانعكاساته على الأسرة

دراسة ميدانية بمدينة بسكرة

إشراف الأستاذ:

د/ زمام نور الدين

إعداد الطالبة:

بويعلی وسيلة

نرجو منكم ملأ هذه الاستمارة بكل دقة، وذلك بوضع علامة (X) أمام الإجابة المناسبة،
وتأكدوا أن إجاباتكم لن تستخدم لأي غرض سوى أغراض البحث العلمي، وستبقى معلوماتكم
سرية.

نشكركم على تعاونكم معنا

السنة الجامعية: 2004-2005

أولا : البيانات الأولية

- 1- الجنس: زوج ☐ زوجة ☐
- 2- السن.....
- 3- المستوى التعليمي: أمي (ة) ☐ يقرأ أو يكتب ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐
- 4- درجة القرابة بين الزوجين: ابن (ة) عم ☐ ابن (ة) عمه ☐ ابن خال (ة) ☐ قرابة بعيدة ☐

ثانيا: أسباب استمرار زواج الأقارب في المجتمع الحضري:

I- البيانات المتعلقة بالمؤشر الأول:

- 5- هل تقاليد عائلتكم (لا أقصد بالعائلة هنا أنت وزوجك وإنما العائلة الكبيرة التي تضم الأجداد) تفضل الزواج الداخلي (بالنسبة للزوجة والزوج)؟ نعم ☐ لا ☐
- 6- في حالة الإجابة بـ: (نعم)، هل يعود ذلك إلى؟
الحفاظ على اسم العائلة ☐ القريب أفضل من الغريب ☐ الحفاظ على روابط القرابة ☐
- أسباب أخرى أذكرها.....
- 7- في حلة الإجابة بـ: (لا)، لما يعود ذلك؟
إدراك العائلة أن الزواج قناعة شخصية ☐ لتفادي الأمراض الوراثية ☐
- هروبا من المشاكل العائلية ☐ للهروب من رتابة الحياة الذي يخلقه زواج الأقارب ☐

II - البيانات المتعلقة بالمؤشر الثاني (تدخل الأهل في الاختيار للزواج)

- 8- هل تم الزواج باختيارك ، الشخصي (بالنسبة للزوجة والزوج)؟ نعم ☐ لا ☐
- 9- في حالة الإجابة بـ (نعم)، هل يعود ذلك إلى؟
المعرفة السابقة بين الزوجين ☐ تدعيم علاقتك مع أقاربك وجعلها أكثر قوة ☐
- الاتنين معا ☐ أسباب أخرى تذكر.....

10- في حالة الإجابة بـ (لا)، من قام بالاختيار لك (بالنسبة للزوجة والزوج)؟

الأب ☐ الأم ☐ كليهما ☐ أحد الأقارب ☐

III - البيانات المتعلقة بالمؤشر الثالث (تأثير الاقتصاد في تكاليف الزواج والمهر على استمرار زواج الأقارب)

- 11- من الذي ساعدك على تأمين المهر وتأسيس بيت الزوجية (بالنسبة للزوجة)؟
أهل الزوج ☐ أهل الزوجة ☐ أنت وأهل الزوج ☐
- أنت بنفسك ☐ غير ذلك أذكر.....
- 12- هل قامت عائلتك بتقديم تسهيلات للزوج في إتمام الزواج (بالنسبة للزوجة)؟ نعم ☐ لا ☐
- 13- هل تلقيت تسهيلات من طرف عائلة زوجتك في إتمام الزواج (بالنسبة للزوج)؟ نعم ☐ لا ☐

14- في حالة الإجابة بـ: (نعم)، فيما تتمثل هذه التسهيلات (بالنسبة للزوجة والزوج)؟
تخفيض في قيمة المهر ☐ التنازل عن بعض اللوازم، (الحلي، قيمة الذهب، الهدايا....) ☐
كليهما ☐ غير ذلك أذكر.....

15- في حالة الإجابة بـ (لا)، هل يعود ذلك إلى؟ لأن تقاليد عائلتك لا تسمح بذلك ☐
الاستطاعة المادية للزوج ☐ لكلام الناس ☐

16- في رأيك، هل المهر في زواج الأقارب (بالنسبة للزوجة والزوج)؟
مرتفعاً ☐ معتدلاً ☐ منخفضاً ☐

IV - البيانات المتعلقة بالمؤشر الرابع (تأثير حرص العائلات على حصر الثروة داخل العائلة واستمرار زواج الأقارب)

17- هل بين عائلتكما إرث (بالنسبة للزوجة والزوج)؟ نعم ☐ لا ☐

18- في حالة الإجابة بـ (نعم)، هل تسمح تقاليد عائلتك الاجتماعية بتوريث الفتاة؟ نعم ☐ لا ☐

19- في حالة الإجابة بـ (نعم)، هل يمكن أن يكون تزويج الفتاة للقريب أحد أسباب لبقاء الإرث داخل العائلة؟
نعم ☐ لا ☐

ثالثاً: البيانات الخاصة بالفرضية الثانية انعكاس زواج الأقارب على الأسرة (استقلالية الزوجين)

I- البيانات المتعلقة بالمؤشر الأول (تدخل الأهل في الحياة الأسرية للزوجين):

20- هل تقيم مع الأهل (بالنسبة للزوجة والزوج)؟ نعم ☐ لا ☐

21- في حالة الإجابة بـ (نعم)، من يقيم معكما في المنزل؟

والد الزوج ☐ والدة الزوج ☐ كليهما ☐ والدة الزوجة ☐ والد الزوجة ☐
والدة الزوج ووالد الزوج والاخت ☐ مع إخوة الزوجة ☐ غير ذلك أذكر.....

22- هل يتدخل الأهل في اتخاذ القرارات الأسرية في كلتا الحالتين (السكن مع الأهل وعدم السكن مع

الأهل)؟ نعم ☐ لا ☐

23- ما هي القرارات التي يتدخل فيها الأهل في حالة الإجابة بنعم؟

الإنجاب ☐ معاملة الأبناء ☐ عمل الزوجة خارج المنزل ☐
عمل الزوجة داخل المنزل ☐ لجميع هذه الأسباب ☐ أخرى تذكر.....

24- في حالة تدخل الأهل في الإنجاب، ما هي أهم القرارات التي يتم فيها ذلك؟

الإلحاح على إنجاب عدد كبير من الأولاد ☐ الإلحاح على إنجاب الذكور ☐
التدخل في حالة عدم الإنجاب (الزواج مرة ثانية) ☐

25- إذا كان التدخل يخص معاملة الأبناء، فهل يكون ذلك في الأمور التالية:

تفضيل أحد الجنسين على الآخر ☐ تفضيل أحد الأبناء على بقية إخوته ☐ التساهل في معاملة الأبناء ☐

26- إذا كان التدخل يخص عمل المرأة داخل المنزل، فهل يكون ذلك؟

توزيع الأشغال المنزلية (من طبخ وغسيل، تنظيف المنزل...) ☐

التدخل في طريقة أداء هذه الأشغال ☐ كليهما ☐

27- ما هي الأساليب التي يتدخل بها الأهل (بالنسبة للزوج والزوجة)؟

بأسلوب التهديد ☐ بأسلوب النصيحة ☐ كليهما ☐ أسلوب التلميح ☐

28- كيف ترى (ترين) تدخل الأهل؟

حقاً للأهل عليك ☐ تنزعج لأنه يقلل من استقلاليتك ☐ تستسلم بدون مناقشة ☐

29- هل هناك قرارات خاصة بك، تستشير فيها الأهل (بالنسبة للزوج والزوجة)؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـ (نعم)، فيما تتمثل هذه القرارات؟

30- في حالة الإجابة بـ (نعم)، ما هي أهم الأسباب التي تدعوك لاستشارة الأهل (بالنسبة للزوج

والزوجة)؟

لأن نتائج القرارات مشتركة وتخص العائلة ككل ☐ اعتقاداً منك بخبرة من هم أكبر منك سناً ☐

طاعة للأهل واحتراماً لهم ☐

II- البيانات المتعلقة بالمؤشر الثاني: حل الخلافات الزوجية في إطار القرابة

31- هل حدث بينكما خلاف بعد الزواج؟ نعم ☐ لا ☐

32- في حالة الإجابة بـ (نعم)، فهل يتدخل الأهل لحل هذه الخلافات؟ نعم ☐ لا ☐

33- في حالة الإجابة بـ (نعم)، من يتدخل لحل هذه الخلافات؟

أب الزوج ☐ أم الزوج ☐ كليهما ☐ أب الزوجة ☐

أم الزوجة ☐ أهل الزوج (غير الأب والأم) ☐ أهل الزوجة (غير الأب والأم) ☐

أهل الزوجة والزوج معاً ☐

34- في رأيك (بالنسبة للزوج والزوجة) هل تدخل الأهل لحل الخلافات الزوجية يمكن أن يؤدي إلى؟

مساعدة الطرفين على العيش بطريقة أسهل ☐ تقليل حرية الأزواج ☐

دعم أكبر للعلاقات العائلية بين الأسرتين المتصاهرتين ☐

35- في رأيك، ماذا يضيف زواج الأقارب للحياة الزوجية (بالنسبة للزوج والزوجة)؟

ملخص البحث

الموضوع: زواج الأقارب في المجتمع الحضري وانعكاساته على الأسرة - دراسة ميدانية بمدينة بسكرة.

إعداد الطالبة: بويعلی وسیلة

إشراف الدكتور: زمام نور الدين

نوع الشهادة المحضرة: شهادة الماجستير في علم الاجتماع العائلي

يهدف هذا البحث إلى دراسة العوامل التي تؤدي إلى استمرار زواج الأقارب في المجتمع الحضري، والتوصل إلى معرفة انعكاسات هذا النمط التقليدي من الزواج على استقلالية الزوجين، فالمجتمعات الحضرية للمدن العربية، بما فيها المجتمع الجزائري ما يزال يحتفظ بالبنية التقليدية في معالم الحياة الاجتماعية في أوساطه الريفية والحضرية، وبقاء العديد من الرواسب التي تغذي النظام العائلي في ظل بيئة المدينة وهذا بالرغم مما تعرفه الحياة الحضرية من تغيرات عميقة، وهذا ما أنتج نوع من الازدواجية في المجتمع الحضري الجزائري، حيث يكون النمط التقليدي والنمط العصري جنبا إلى جنب، ويؤثر هذا على نظام الزواج إذ لا تزال بعض الأسر خاضعة للقيم والمعايير التقليدية رغم أنها تعيش في بيئة المدينة، كالتعليم وانتشار المدارس والمعاهد والجمعيات في أنحاء القطر الجزائري وما يصاحبه من اختلاط الجنسين في المؤسسات التعليمية والمهنية، وخروج المرأة للعمل أيضا وفر لها مجالا واسعا لاكتساب معارف وخبرات ومعلومات جديدة وقيم ساعدتها على بناء شخصيتها وتدعيم مواقفها في الحياة الاجتماعية، والانتشار المذهل لوسائل الإعلام والتي لها الدور الفعال في التفتح على القيم الغربية، كل هذه التغيرات أنتجت نوع من الازدواجية وانطلقت هذه الدراسة من تساؤل رئيسي لماذا يستمر زواج الأقارب في المجتمع الحضري؟ وما هي انعكاساته على استقلالية الزوجين؟

ومن أجل التمكن من الإجابة على التساؤل الرئيسي فقد تم وضع فرضيتين رئيسيتين:

الفرضية الأولى: تتصافر عدة عوامل على استمرار زواج الأقارب في المجتمع الحضري، وتم وضع مؤشرات لهذه الفرضية هي:

تفضل بعض العائلات نمط الزواج الداخلي حفاظا على التقاليد العائلية. كلما زاد تدخل الأهل في إتمام الزواج كلما أدى ذلك إلى استمرار زواج الأقارب. يساعد التفاوض في تكاليف المهر ولوازم الزواج على استمرار زواج الأقارب. يعمل، حرص بعض العائلات على الحفاظ على الإرث داخل العائلة على استمرار زواج الأقارب.

أما الفرضية المتعلقة بانعكاسات زواج الأقارب على استقلالية الزوجين فكانت على النحو التالي:

الفرضية الثانية: يؤدي زواج الأقارب إلى تقليص استقلالية الزوجين في حياتهم الأسرية. وجاءت مؤشرات هذه الفرضية كما يلي:

— يتدخل الأهل في اتخاذ القرارات الخاصة بالزوجين

— يتدخل الأهل في حل الخلافات الزوجية

وبعد تحديد مفاهيم البحث الرئيسية، وبعد التقديم النظري لمختلف نظريات القضايا المتعلقة بالمجتمع الحضري لكونه البيئة التي تتم فيها ظاهرة زواج الأقارب والتطرق إلى أهم خصائص هذه الحياة الاجتماعية المتميزة ومناقشة أهم الملامح البارزة في المجتمع الحضري الجزائري. ثم فصل شامل يتناول بالدراسة نظامي الزواج والقرابة وفي فصل لاحق تناولنا تأثير القرابة على نظام الزواج مستعرضين أهم قواعد اختيار الشريك، ثم قدمنا عرضا مفصلا لخصائص الزواج والأسرة في المجتمع الجزائري.

تناولنا في الجانب الميداني الإجراءات المنهجية التي اعتمدت عليها الدراسة. بدءا من المنهج المستخدم في الدراسة (المنهج الوصفي التحليلي)، والذي تم استخدامه في تفرغ وتحليل البيانات من الاستمارات، وبالتالي الوصول إلى مجموعة من النتائج وتتمثل في تأكيد أو نفي الفرضيات المقترحة، كما تم تحديد المجال البشري الخاص بالدراسة الميدانية، ونظرا لعدم توفر البيانات الإحصائية في هذا الصدد وصعوبة الحصر عن طريق المجهود الشخصي لضيق الفتة الزمنية للدراسة والإمكانات المادية والفنية لذلك فقد تم استخدام أسلوب العينة القصدية التي تقي بالهدف من البحث وتم تحديد 130 فردا من مجموع الأحياء المختارة. آخذين بعين الاعتبار صفة زواج الأقارب في الوحدة المختارة، وصفة الحضري.

ولهذا جاء المجال المكاني للدراسة شاملا لمعظم أحياء بسكرة القديمة من أجل التحقق من هذين الهدفين في وحدة التحليل.

أما عن كيفية تفصيل البحث فكان على النحو التالي:

الفصل الأول المعنون بـ: **موضوع الدراسة**، ويحتوي على الإشكالية وأهمية وأهداف وأسباب اختيار الموضوع. إضافة إلى الفروض والمفاهيم التي انطلقت منها الدراسة. أما الفصل الثاني الذي يحمل عنوان: **المجتمع الحضري بين النمط العصري والتقليدي** يحتوي على تعريف المجتمع الحضري، والتميز بين الريفي والحضري وخصائص الحياة الحضرية بالإضافة إلى المداخل النظرية التي تناولت دراسة الحضرية. أما الفصل الثالث كان عنوانه **الزواج والقرابة دراسة سسيولوجية**، فتطرقت فيه إلى كل المسائل التي تتعلق بنظام الزواج والقرابة، في حين كان الفصل الرابع بعنوان **تأثير القرابة على نظام الزواج** وتطرقت فيه إلى أهم قواعد الاختيار الزواجي، وعرض خصائص زواج الأقارب في المجتمع الحضري الجزائري وخصائص الأسرة، ثم ذكر أهم آثار الزواج الداخلي.

الفصل الخامس الذي يحمل عنوان: **عرض وتحليل معطيات الدراسة الميدانية**، الجزء الأول منه كان بعنوان **الإجراءات المنهجية** تطرقت فيه إلى توضيح المنهج المستخدم، وأدوات جمع البيانات، وضحت فيه مجالات الدراسة الثلاثة، أما العنصر الأخير فقد خصص للعينة بداية بكيفية تحديدها وخصائصها. أما الجزء الثاني فقد عنونته **عرض وتحليل البيانات** وقسم إلى محورين، الأول خاص بالبيانات المتعلقة بعوامل استمرار زواج الأقارب في المجتمع الحضري، والجزء الثاني خاص بعرض وتحليل البيانات الخاصة بانعكاسات زواج الأقارب على استقلالية الزوجين، وبعد ذلك تأتي الخاتمة والنتائج العامة للبحث ثم قائمة المراجع وأخيرا الملاحق.

Conclusion

Sujet : *Le mariage de parenté dans la société urbaine et son reflet sur la famille.*

Etude de compagne à Biskra.

- Préparée par l'étudiante: *Bouyala Ouasila*

- dirigé par *D' Zemam Nouredine*

Diplôme à préparer: Magistère en sociologie Familiale

Cette étude a pour but l'étude des importants facteurs qui mènent à la longévité du mariage de parenté. Dans la société urbaine et connaître les réflexions de ce genre de mariage traditionnel sur l'indépendance des conjoints.

Les sociétés urbaines des villes arabes entre autre, la société Algérienne qui persister à préserver la composante traditionnelle dans les repères de la vie sociale dans milieux ruraux et urbains, et la persistance des traces qui alimentent le système familiale dans le milieu sédentaire malgré l'évolution profonde qui a connu la vie sédentaire ce qui a produit la bi mode dans la société urbaine Algérienne la mode traditionnelle qui vit à côté de la mode moderne ce qui influence sur le système du mariage, alors que quelques familles restent fidèles à des valeurs et critères traditionnels.

Le point de départ de cette étude a commencée par la principale interrogation : Pour quoi le mariage de parenté a une longévité dans les citadines et qu'elles sont en réflexions sur l'indépendance des mariés ?.

Pour pouvoir répondre à cette interrogation on s'est basé sur deux Hypothèses.

- Première Hypothèse est l'effet d'une composante de plusieurs facteurs qui permettent une longévité au mariage de parenté dans la société citadine.
- Cette Hypothèse a été repérée par des indices.
- Les familles préfèrent le mariage interne pour préserver les traditions familiale.

- Tant que les parents interviennent pour l'accomplissement du mariage, tant que la longévité est assurée.

- Il facilite la négociation sur la dot du mariage ce qui permet une longévité au mariage.
- Il permet de préserver l'héritage entre la famille et ce qui concerne les réflexions du mariage de parenté.

Sur l'indépendance des mariés est comme suit.

- Deuxième Hypothèse : Le mariage de parent même au retournement des libertés des mariés les indices sont :
- Les parents se mêlent sur les décisions des mariés.
- Les parents interviennent aux conflits conjugaux pour les résoudre.
- Concernant le côté compagne nous avons suivi les procédures méthodiques on se basant sur la méthode (descriptive- analytique) on a utilisé l'échantillon prévu qui mène au but.
- On a désigné 130 personnes des quartiers préférés ont tenu compte dans l'analyse la qualité du mariage de parenté et citoyen.
- Nous nous sommes parvenues à travers cette étude de que le phénomène du mariage de parenté est lié par plusieurs facteurs qui ont aidés à cette longévité.
- Concernant la 2^{em} Hypothèse elle n'était pas réalisée.